النَّـــــادر والشَّـــــاذ
عنـــــد ابـــــن عقيـــل

على شرح ألفية ابن مالك
في الجزء الأول

إعداد الدكتورة

فريدة حسن معاجيني

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــــة

الحمدُ لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًـــا، الحمـــد لله مقـــسط الميزان، رفيع المكان صادق الكلام، ذو الجلال والإكرام.

اللهم لك الحمدُ حمدًا أبلغ به رضاك، وأؤدي به شكرك، واستوجب به المزيد من فضلك، حمدًا مباركًا كما تحب وترضى، حمدًا لاينقطع عدده، ولا يفنى مدده.

حمدًا كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك. والصلاة والسلام علـــى ســـيد الأنبياء والمرسلين محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ وعلى أصحابـــه وأوليائـــه الطَّيِّبين الطاهرين... وبعد: ــ

فقد كان موضوع " النَّادر والشَّاذ في كتاب ابن عقيل على ألفية ابن مالك " أحـــدَ المواضيع التي شغلت فكري كورقة بحث؛ ذلك أنَّ التعريف بمـــصطلح النَّـــادر والشَّاذ يُعدُّ في حدِّ ذاته بحثًا شقيًا يحتاج إلى دراسة، لما له من علاقـــة وتـــأثير على تطبيق أصول النِّحو، والقياس عليها. ثم جرت الأيـــام بمـــا فـــي نفـــسي، ووجدتني أقدم خطته كموضوع لإجازة التفرغ، وكم كانت سعادتي، وقد تمَّ بحمد الله وتوفيقه الموافقة عليها.

أمَا الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الكتاب بالذات هي:

<u>أولاً:</u> أنَّ صاحب الخلاصة، المعروفة بالألفية، هو إمام النحاة، أشهر مَنْ صنفوا في قواعد العربية، وفروعها ــ أبو عبدالله جمال الدين محمد ابن مالك، المولود

سنة (٦٠٠هـ) ن والمتوفي سنة (٦٧٢هـ)، والذي كانت له مكانة عظيمة بين علماء عصره، وقدر رفيع، حتى بعد وفاته؛ لما تركه من مصنَّفات قيمة شغلت العلماء بها شرحًا وإيضاحًا، وتعليقًا. وشغل بها طالبوا العلم دراسة، وفهمًا، ومناقشة. من هذه المصنفات التي حظيت بعناية العلماء والمحققين:

" الخلاصة " أو " الألفية ". فقد شرحها اكثر من أربعين عالمًا تنوعت دراستهم لها مابين الشرح والإعراب والاختصار، والحواشي.

ثانيًا: أنَّ شارحها هو قاضي القضاة عبدالله بهاء الدين بن عقيل، المولود سنة (٦٩٨هـ)، والمتوفي سنة (٧٦٩هـ) فقد تميز بالشهرة، والبراعة في تناوله لشرح الألفية؛ لكونه قد سلك طريقًا وسطًا في شرحه، فلم يعمد إلى الإيجاز المخل ببعض القواعد الهامة، ولم يلجأ إلى الإطناب المؤدي إلى التطويل والإلمام بجميع مذاهب النحاة، ووجوه الاستدلال عندهم، كما كان يقف موقف الحكم العدل من ابن مالك، سواءً في نقده له، أو موافقته؛ لأن جلَّ اهتمامه كان يوفق لما فيه الصواب، فجاء شرحه وسطًا بين الشروحات الأخرى، موفيًا بالغرض المطلوب، في أسلوب سهلٍ، يسير، سلس، واضح، مما دفع علماء العربية إلى قراءته، والاكتفاء به عن أكثر الشروحات الأخرى، كما أن معظم الجامعات العربية قد أقرته كمقرر للدّارسين بها في قسم اللغة العربية.

أسأل الله أنْ يوفقني لإخراج هذا العمل إخراجًا مرضياً، ابتغاءً لوجهه تعالى.

وبالله التوفيق.

د. فريدة حسن معاجيني

(تمهيد)

تعريف النَّادر:

النادر في اللغة: يُقَال [1] نَدَرَ الشَّيءُ يَنْدُرُ نُدُرًا:

سَقَطَ، وقيل: سَقَطَ وشذَّ.

ونوادرُ الكلام تندرِ، وهي: ما شذَّ وخرج من الجمهور؛ وذلك لظهورهِ. وأندَرَهُ غيره أي: أسقطه، ومنه النّوادر.

وفي الاصطلاح:

المراد بالنادر: هو ماقلّ استعماله في ألسنة [2] العرب ومن عبارات العلماء المستعملة في ذلك: النَّادرة وهي بمعنى: الشوارد. وقيل [3]: النَّادر هو ماقلَّ وجُودُه وإن لم يخالف القياس كَخَزْعَال [4]. والنَّادر: أقلُّ من القليل [5].

والنَّادر [6]: حالة تلحق الوجوه الإعرابية، والاستعمالات الكلامية، وتقابل الكثرة،

---

١ انظر اللسان مادة " نَدرَ "، الصحاحُ " نَدَرَ ".

٢ انظر مقدمة النوادر لأبي زيد / ٥٤.

٣ انظر التعريفات للجرجاني / ٢٤٩، الأشباه والنظائر ٤٦٨/١ وما بعدها.

٤ انظر اللسان (خزعل)، وناقة خزعَال: أي بها ظلع.

٥ انظر المزهر ٢٣٤/١ حيث يقول ابن هشام: " اعلم انهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلاً ومطردًا، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثةٍ وعشرين غالبها، والخمسةَ عَشر بالنسبة إليها كثيرٌ لاغالب، والثلاثةُ قليلٌ، والواحدُ نادرٌ، فَعُلم بهذا مراتبُ مايقالُ فيه ذلك " بتصرف يسير

٦ انظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير اللبدي (الندرة).

وتعني في مفهومها قلةَ الاستعمالِ، أو استثناء من ممنوع كما في قول الشاعر:

متى يأتِ هذَا الموتُ لم يلفِ حَاجَةً

لِنَفْسِي إلاَّ قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَها[1]

حيث استشهد به على وقوع جملة (قد قضيتُ) مُصَدَّرة بقد، وهي مشتملة على ضمير يعودُ على صاحبِ الحالِ. ووقوعُ مثلِ هذا نادرٌ بإجماعِ النُّحاةِ؛ لأنَّ المعلومَ أنَّ الجملةَ الماضيةَ المثبتةَ، التالية لـ " إلاَّ " إذا وقعتْ حالاً، لابدَّ أنْ يكونَ معها ضميرٌ، وتخلو من الواو و " قد ".

وقد تُفَسّر النُّدرةُ بالشّذُوذِ والعكس. ومنه ماجاء عن الصبان [2] مفسرًا قول الأشموني: عن كون جمع " فُعَل " على " أفْعَال " نحو: " رُطَب "، و" أَرْطَابٌ "، و " رُبَع " و " أَرْبَاع " نادرًا بقوله: فقوله: نادرًا أي: شاذًا.

وحالاتُ النُدرةِ قد تصلحُ للحجية دونَ التَّعميم، وقياسُه الاستعمالُ؛ لأنَّها لاتصلحُ لتعميمِ حكمٍ واعتمادِهِ؛ لأنَّ النَّادرَ من الاستعمالِ لا حُكمَ له، وإنَّما الحكمُ للكثرة.

ونوادرُ الأسماءِ والأفعالِ كثيرةٌ لا يمكن استقصاؤها.

فمن نوادر الأسماء: تَلان: بمعنى الآن، قال الشاعر:

---

١ البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه / ٤٩، وانظر شرح شواهد الألفية للعيني ٢٢٢/٣، الخزانة ٣٥/٧، وبلا نسبة في الأشموني ١٩٢/٢.

٢ انظر الأشموني ١٢٤/٤.

نَوِّلي قَبْلَ نَأْيِ دَارِي جُمَانَـــا

وصَلِيْه كَمَا زَعَمْتِ تَلاَنَـــا [1]

ومن نوادر الأسماء أيضًا قولهم [2]

الحرَشْ: الأثر. الشُّوَاية: الشيء الصغير من الكبير، كالقطعة من الشَّاة.

وشُواية الخبز: القُرص.

ومن نوادر الأفعال قولهم:

مَتَعْتُ بالشَّيءِ: ذهبتُ. وتَشَاوَل [3] القومُ تَشَاولاً:

إذا تناول بعضهم بعضًا عند القتالِ بالرِّماحِ.

ويُقال: هَلَّهْلتُ [4] أُدرِكه كما يُقال: كِدْتُ أُدْرِكُه.

---

[1] هو لجميل بثينة في ديوانه /٢١٨، واللسان " تَلَنَ " برواية: وصلينا. ونسب لخلف الأحمر في المزهر للسيوطي ٢٣٧/١. وبلا نسبة في شواهد التوضيح /٢١١.

أراد: كما زعمت أنتِ الآن. فأسقط الهمزة من (أنت) فلقيت التاء من (زعمت) النون من (أنت) وهي ساكنة، فسقطت من اللفظ وبقيت التاء من (أنت) ثم حذفت الهمزة من (الآن) فصارت الكلمة في اللفظ كهيئة (تلانا) والتاء الثانية على الحقيقة منفصلة من (الآن) لأنها تاء (أنت).

[2] هو قول أبي عبيدة في الغريب المصنَّف (حَرَشَ).

[3] انظر اللسان (شَوَل).

[4] انظر اللسان (هَلَهل).

ومنه ماحُكِى من قولهم: لَبُبْتُ [1] بالضَّم: أي صِرتُ ذا لُبٍّ، وهو نادرٌ لا نظير له في المضاعف.

وخلاصة القول: إنَّ " النَّادر لا يُفردُ بحكمٍ يصير به أصلاً، بل ينبغي أنْ يُرَدَّ إلى أحدِ الأصول [2] المعلومة؛ محافظةً على تقريرها، واحتراسًا من نقضِها. قال: وما من علم إلاَّ وقد شَذَّتْ منه جزئياتٌ مُشْكِلَةٌ، فَتُرَدُّ إلى القواعدِ الكليةِ، والضوابط الجُمْلِيَّة " [3].

تعريف الشَّاذ:

الشَّاذ في اللغة أصله: شَذَذَ

يُقَال: شَذَّ [4] عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذُوذًا: انفرد عن الجمهور وَرَ، فهو شَاذٌّ. وأَشَذَّه غيره. وشَذَّه هو يَشُذُّه لاغير، أنشد أبو الفتح بن جني:

فَأَشَذَّنِي لمرُورِهم، فَكَأَنَّنِي

غُصْنٌ لأَوَّلِ عاضدٍ أو غَاسِفِ [5]

وسمِّى أهلُ النّحو مافارقَ ما عليه بقيةَ بابِهِ وانفردَ عن ذلك إلى غيرِهِ شاذًا، حملاً لهذا الموضعِ على حكمٍ، وجاؤوا شُذَّاذًا أي: قلالاً.

---

١ انظر اللسان (لَبَب)، الصحاح (لَبَبَ) عن يونس.

٢ يعني أصول النَّحو: القياس، والسَّماع...

٣ القول لأبي حيان كما ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر ٦١٧/١.

٤ انظر اللسان مادة (شَذَذَ).

٥ انظر اللسان (شَذَذَ).

و" مواضع (شَذَذَ) في كلامهم: أي في كلام العرب: فهو التَّفرق والتَّفرد، من ذلك قوله:

يَتْرُكْنَ شَذَّان الحَصَى جَوَافِلاَ [1]

أي: ما تطايرَ وتهافتَ منه. وأَشْذَذْتُه وشَذَذْتُه أيضًا أَشُذُّه بالضَّم لا غير. وأباها الأصمعي وقال: " لا أعرف إلاَّ شاذًا: أي متفرقًا. وجمع شاذّ شُذَّاذ " [2]. وقال:

كَبَعْضِ مَنْ مَرَّ مِن الشُّذَّاذ [3]

فأهلُ علمِ العربِ يجعلون الشاذ في الاصطلاح " مافارق ماعليه بقيةَ بابه في الإعرابِ وغيرهِ من مواضعِ الصناعةِ وانفرد إلى غيره: شاذًا، حملاً لهذين الموضعين على أحكامِ غيرهما [4].

وقيل: إنَّ الشَّاذ: هو الخروج عن الباب والمخالفة للأصول. يقول ابن السَّراج: " واعلم أنَّه ربَّما شذَّ الشَّيءُ عن بابه، فينبغي أنْ تعلمَ أنَّ القياس إذا أطرد في جميع الباب، مم يُعنَ بالحروف الذي يشذُّ عنه، فلا يُطرد في نظائرِهِ وهذا يستعمل في كثير من العلوم... إلى أنْ يقولَ: " فمتى وجدتَ حرفًا مخالفًا لا شكَّ في خلافه لهذهِ الأصول؛ فاعلم أنّهُ شاذٌ. فإن كان سُمِعَ ممن تُرضى عربيتُهُ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ قد حاولَ به مذهبًا، ونحا نحوًا، أو استهواه أمرٌ غلَّطه "[5].

---

١ انظر الخصائص ٩٦/١، المزهر ٢٢٧/١، اللسان (شَذَذ).

٢ يريدُ أنَّه أنكر (شَذَّ) متعدِّيًا، ولا يعرفها إلاَّ فعلاً لازمًا في معنى تَفَرَّق، لا في معنى / فَرَّق. انظر الخصائص ١/ ٩٦ ــ ٩٧.

٣ انظر الخصائص ٩٧/١، المزهر ٢٢٧/١.

٤ انظر المرجعين السَّابقين.

٥ الأصول ٥٦/١ وما بعدها.

وليس البيتُ الشَّاذُّ، والكلامُ المحفوظُ بأدنى إسنادٍ حجةً على الأصلِ المجمعِ عليه في كلامٍ، ولا نحوٍ، ولا فقهٍ، وإنَّما يركنُ إلى هذا ضَعَفَهُ [1] أهلِ النَّحو ومَـنْ لا حُجَّةَ معه [2]. وفيه: لا يقالُ: " هذا أبيضُ من هذا "

وأجازه أهلُ الكوفةِ، واحتجوا بقول الرَّاجزِ:

جَارِيَةٌ في دِرْعَها الفَضْفَاضِ

أبيضُ مِنْ أُخْتِ بني أبَاضِ [3]

والشذوذ عند النحاة على أضربٍ هي:

الأول: الشذوذُ في الاستعمال [4] دون القياس نحو الماضي من " يَذَرَ " و " يَدَعَ " فهم لم يستعملوا " وَدَعَ " و " وَذَرَ " استغناءً عنه بـ " تَرَكَ "، والقياس:" وَدَعَ يَدَعُ " و " وَذَرَ يَذَرُ " ومنه قولهم: " هذا مكانٌ بَاقِلٌ " والقياس: " مُبْقِلْ " [5]

---

١ يريد الكوفيين.

٢ هذا قول المبرد نقل عنه في الاقتراح للسيوطي/٢٩، وانظر الأصول ١/١٠٥.

٣ نسب لرؤبة، وهذه إحدى الروايات التي ورد بها هذا الرجز، انظر الخزانة ٨/٢٣٠. وتذكرة النحاة /٤٦٧، وشرح أبيات الجمل لابن سيدة /٩٣، وبلا نسبة في الإنصاف /٥٠، والحلل لابن السيد /١٣٨، والأصول ١/١٠٤، والنهاية لابن الخباز ٣/٩٠٠، والاقتراح /٥٨، وابن يعيش ٦/٩٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٧٨.

٤ انظر الخصائص ١/٩٧، المزهر ١/٢٢٧، الأشباه والنظائر ١/٤٦٣ وما بعدها.

٥ انظر الخصائص ١/٩٧.

وقد حكم ابن السَّراج [1] على هذا الضَّربِ بقوله: " هذه أشياءُ تُحفظ ".

وقد علَّق ابن جنِّي على ذلك بقوله: " فإذا كان الشَّيءُ شاذًا في السَّماع مُطْردًا في القياس، تَحَامَيْتَ ما تَحَامَتْ العربُ من ذلك، كامتناعِك من الفعل " وَذَرَ " و" وَدَعَ " الماضيين؛ لأنَّهم لم يقولوهما، ولا غَزْوَ عليك أَنْ تجري في نظيرهما على الواجب في أمثاله، كاستعمالك نحو: " وَزَنَ " و " وَعَدَ " لو لم تسمعهما ". [2]

ومن الشَّاذِّ في الاستعمالِ قراءةُ بعضهم: ﴿مَاوَدَعَكَ ربُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [3]. وقد منع سيبويه [4] أَنْ يُقال: " وَدَعَ " استغناء عنه بـ " تَرَكَ ".

ومن ذلك أيضًا ـ أعني الشَّاذ في الاستعمال. قولُ العربِ [5]: " أقائمُ اخواك أم قاعدان " هكذا كلامهم. والقياس [6] موجبُ أَنْ تقولَ: " أقائمٌ اخواك أم قاعدٌ هما "،

---

١ انظر الأصول ٥٧/١.

٢ انظر الخصائص ٩٩/١.

٣ سورة الضحى ٢/٩٣. والقراءة بالتخفيف هي لعروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة، وأبو بحرية، وابن أبي عبلة. انظر المحتسب ٣٦٤/٢، والبحر المحيط ٤٩٦/١٠. وجاء فيه أن العرب استغنت في فصيح كلامها بترك عن " وَدَعَ " و " وَذَرَ " وعن اسم فاعلها بـ " تارك ". وانظر الكشاف ٢٦٣/٣، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١٠٢/٢.

٤ ذكر ذلك في " هذا باب مايكون في اللفظ من الأعراض " حيث يقول: " وأمَّا استغناؤهم بالشَّيء عن الشَّيء فإنَّهم يقولون: " يَدَعُ " ولايقولون: " وَدَعَ " استغنوا عنه بِتَرك. وأشباه ذلك كثير ". انظر الكتاب ٢٥/١.

٥ انظر الخصائص ١٠٠/١، والمزهر ٢٣٠/١، والأشباه والنظائر ٤٦٦/١.

٦ انظر الخصائص ١٠٠/١.

إلاَّ أنَّ العربَ لا تقولُهُ إلاّ قاعدان، فتصل الضَّمير، والقيـاس يوجـب فَـصلَه؛ ليعادلَ الجملةَ الأولى.

الثاني: الشَّاذ في القياس: ومنه قولهم: " استوصبتُ الأمرَ " وأخْوَصَ [1] "الرِّمث " و " أغيلَتْ [2] المرأةُ " و " استَنْوَقَ الجملُ كالنَّاقة ".

ومع كونِ ذلك كلِّه شاذًّ في القياسِ إلاَّ أنَّه اسهلُ من " استحوذ ".

والشَّاذّ في القياس، والأصل فيه: اتباع السَّمعِ الواردِ به فيه نفـسه، ولا يُتخَّـذ اصلاً للقياس عليه. يقول ابن جنِّي: " ألا ترى أنَّك إذا سمعتَ " اسْتَحْوَذَ، كقولـه تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ [3] و " اسْتَصوبَ " أَدَّيتَهُمـا بحالهمـا، ولـم تتجاوزْ ماوردَ به السَّمُع فيهما إلى غيرهما؛ فلا تقولُ في " استقامَ الأمرُ " مثلاً: " اسْتَقْوَم "، ولا في " اسْتَسَاغَ ": " اسْتَسْوَغَ "، ولا في " اسْتَبَاعَ ": " اسْتَبْيَعَ "، ولا في " أَعَادَ ": " أَعْوَدَ " قياسًا على قولهم: أخْوَصَ الرَّمث ". [4]

ومنه ايضًا قولهم [5]: أَحْزَنَهُ يحْزُنُهُ؛ قال تعالى: ﴿ وَلاَ يَحْزُنْكَ ﴾ [6] وهذا شـاذّ، وكان القياسُ: " ويحزِنْه " ولم يُسمع.

---

١ أخوص: تفطَّرَ، الرمث: شجرة من الحمض. والمعنى: أنْ يبدو فيـه ورق نـاعم كأنـه خوص.

٢ أغليتْ: اللبن ترضعه المرأة ولدها وهي حامل، أي سقتْ المرأة ولدها اللبن وأرضعتُهُ.

٣ سورة المجادلة ١٩/٥٨.

٤ انظر الخصائص ٩٩/١، ١١٧ بتصرف، وانظر المزهـر ٢٢٩/١، الأشـباه والنظـائر ٤٦٥/١ وما بعدها.

٥ هو قول الفارابي، انظر المزهر ٢٣٠/١.

٦ سورة آل عمران ١٧٦/٣ والآية ﴿ ولاَ يَحْزُنْكَ الذين يُسَارِعُونَ في الكُفْرِ﴾.

الثالثُ: الشَّاذُ في القياسِ والاستعمالِ جميعًا من نحو: " ثوبٌ مَصْوُون " و " مِسْكٌ مَدُوُوف " [1] من تتميم مفعول ما عينُه واو أو ياء.

وحُكي [2]: " فرسٌ مَقْوُود " و" رجلٌ مَعْوُود من مرضهِ " وهذا الذي شذَّ في القياس والسَّماع، هو الذي يُطرح ولا يُعرَّجُ عليه، ولا يسوغ القياسُ عليه، ولا يُرَدُّ إليه غيره، ولا يحسنُ استعماله إلاَّ على وجه الحكاية [3].

« النَّادرُ عند ابن عقيل »

إنَّ المتتَّبعَ للنّادرعند ابن عقيل في كتابه شرح الألفية، يجد أن المسائل التي وردت، وحُكم عليها بالندرة قليلة جاءت كالتالي:

---

١ بمعنى مبلول أو مخلوط. انظر اللسان (داف).

٢ حكاه البغداديون، انظر الخصائص ٩٨/١ وما بعدها.

٣ انظر الخصائص ٩٩/١.

المسألة الأولى: " لغة النقص في " أبْ، وأخ، وحم ".

وقد وردتْ في باب " المعرب والمبني " [1] عند كلامِهِ عن اللغات الثلاث [2] الواردة في إعراب " أب و أخ و حم " من الأسماء [3] الستة، وأنَّ إحدى هذه اللغات: لغة النَّقص [4] هو حذف الواو والألف والياء، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم نحو: " هذَا أبُه " و " رأيتُ أَخَه " و " مررْتُ بحمِها "، وبها ورد قول الشَّاعر:

بِأبِه أقْتَدى عَديٌ في الكَرَمِ

ومَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ [5]

---

١ ١/٢٨ وما بعدها.

٢ في إعراب " أبِ " و " أخِ " و " حمِ " ثلاث لغات، أشهرها لغة التمام وهي أن تعرب بالحروف (الواو والألف والياء)، والثانية: لغة القصر وتكون بالألف مطلقًا، وتعرب إعراب الاسم المقصور بحركات مقدرة على الألف رفعًا ونصبًا وجرًا. والثالثة: لغة النقص، وهي موضع الدراسة.

انظر ابن عقيل ١/٤٩ وما بعدها، والمساعد ١/٢٧، وشرح الأشموني ١/٦٩ وما بعدها، وشرح ألفية ابن مالك لابن النَّاظم /١٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/٧٣ وما بعدها؛ والهمع ١/١٢٨، وشرح ألفية ابن معطي ١/٢٥٧.

٣ انظر ١/٤٤ وما بعدها.

٤ انظر ١/٤٩ وما بعدها. وقصد بالنقص هنا حذف لام الكلمة كما حذفت في " يدٍ ودمٍ " لا النقص المتعارف عليه في قاضٍ.

٥ البيت لرؤبة بن العجاج، وهو في ابن عقيل ١/٥٠، شرح الكافية الشافية ١/١٨٤، أوضح المسالك ١ / ٤٢، شرح المكودي /١١، الهمع ١/١٢٨، شرح الأشموني ١/٧٠.

وقوله:

سِوَى أَبِكِ الأَدْنَى فإنَّ محمدًا

عَلاَ كلَّ شَيءٍ يَابْنَ عَمِّ محمَّدِ [1]

وقد عَدَّ ابن عقيل لغة النَّقص هذه من اللغات النَّادرة مشيرًا إلى ذلك بقوله:" وهذه اللُّغةُ نادرةٌ " [2].

ويكون برأيه هذا قد وافق ابن مالك [3] الذي سبقه بالقول بندرة هذه اللغة.

=والشاهد في قوله:." أَبِهِ ــ يشابه أَبَهُ " حيث وردت الأولى مجرورة بالكسرة، والثانية منصوبة بالفتحة في لغة النقص على لغة مَنْ يعربونها بالحركات الظاهرة من العرب.

١ مجهول القائل، ولم أعثر عليه، وهو موجود في الخصائص ٣٣٩/١، مجالس ثعلب /٤٦٨، ألفية ابن معطي ٢٥٨/١، اللسان (أبي).

والشاهد فيه قوله: " أَبِكِ " حيث أعرب بالحركات الظاهرة مع كونه من الأسماء الستة ومضاف إلى الضمير على لغة النقص.

٢ انظر ٥٠/١.

٣ فقد أشار إلى ذلك بقوله في ألفيته:

وفي أبٍ وتاليَيْهِ يَنْدُرُ.....

أي يندر لغة النقص في أبٍ وأخٍ وحمٍ، انظر شرح الكافية ١٨٢/١، وانظر شرح ابن عقيل ٤٨/١، وشرح الأشموني ٦٩/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٣/١، وحاشية الخضري ٣٧/١ حيث اعتبر أن الندرة هنا نسبية. وانظر شرح الألفية لابن النَّاظم /١١ والهمع ١٢٧/١.

وهي من الجائز عند ابن هشام [1]، ومن القليل عند المكودي [2] والأشموني [3].
ومن الضرورة الشعرية عند ابن أبي الربيع [4].

وأنكر بعضُهم نقصَ " حَم " وقد حكاه الفراء [5]، وحكى أبو زيدٍ نقص " أخ " [6]. والترجيح عندي حاصل للغة النَّقص، فهي عندي أقوى وأولى من القصر؛ إذ أنَّ تكادُ تكون مُلْبِسة، ولولا بيان الموقع الإعرابي للكلمة، وإلزامها الألف على كل حال، لما اتضح الوجه الإعرابي المراد، ويتَّضحُ ذلك في قول الرَّاجزِ:

إنَّ أبَاهَا وأَبَا أبَاها

قَد بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا [7]

---

١ انظر أوضح المسالك ٤٢/١ حيث يقول: " ويجوز النَّقصُ في الأبِ والأخِ والحَمِ. وأورد الشاهد " بأبِهِ...

٢ انظر شرحه /١١.

٣ انظر شرحه ٦٩/١.

٤ انظر البسيط ١٩٤/١ حيث يقول: " وكلام العربِ: جاءني أخوك بالواو، ولا يقول أحدٌ فيما أعلمه: جاءني اخُكَ، وإن جاء هذا في الشِّعر فقد يكون على حذف الواو للضرورة".

٥ انظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٤٧/١.

٦ انظر المرجع السابق. وهو أبو زيد الأنصاري: سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن النعمان. توفي سنة ٢١٥.

٧ نسب لرؤبة في ملحقات ديوانه /١٦٨، ونسب لأبي في العيني ١٣٣/١، وانظر التصريح ٦٥/١، وشرح ابن عقيل ٥١/١، والهمع ١٢٨/١، وشرح الاشموني ٧٠/١، والحجة لابن خالويه /٢١٧، وشرح شذور الذهب /٤٨، وأمالي السهيلي /١٤٤، وشرح المفصل ٥٣/١.

حيثُ نجدُ أنَّ: " أبا " الأولى والثانية تحتملُ وجهين من الإعراب هما: الإعرابُ بلغةِ التَّمامِ، أي الإعراب بالحروفِ فتكونُ الكلمتان منصوبتين بالألفِ؛ لأنَّ الأولى اسم إنَّ، والثانية معطوفة عليها، وهي اللغةُ المشهورةُ في إعرابِ الأسماءِ " ابٍ وأخٍ وحمٍ "، أو تكونَ منصوبةً بالفتحةِ المقدرةِ على الألفِ في الموضعين؛ وذلك على لغةِ القصرِ. وهذا اللَّبسُ في إعراب الكلمتين، يرجِّحُ ويقوي عندي أَنْ تكون على لغةَ النَّقصِ أولى وأقوى من لغةِ القصرِ التي يحصلُ بها الخلطُ الإعرابي بينَ الإعراب بلغةِ الحروفِ، والإعرابِ بلغةِ القصرِ، وأنَّه لا بُدَّ من وجود القرينةِ اللَّفظيةِ التي تبينُ أيَّ الوجهين من الإعراب هو المراد.

المسألة الثانية: " حذف نون الوقاية قبل ياء المتكلم ".

ووردت في باب " النكرة والمعرفة " [1] عند كلامه على حكم لحاق نون الوقاية للحروف قبل ياء المتكلم، فذكر من هذه الحروف " ليت " [2]، وأنَّ لحاق نون الوقاية له هو الأصل فتقول: " ليتني "، وأنَّ حذفَها منه نادرٌ، مستشهدًا بقول الشاعر:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذَا قَالَ لَيْتِي

أُصَادِفُهُ وأَفْقِدُ جُلَّ مالي [3]

فالشاهد في قوله: " ليتني "، حيث حذف نون الوقاية من " ليت " قبل ياء المتكلم الواقعة في محل نصب اسم ليت، وهذا الحرف عنده نادرٌ، ويكون برأيه هذا قد وافق ابن مالك الذي أشار إلى ذلك بقول:

" ليتني " فَشَا و " ليتني " ندرا [4]

---

١ انظر ابن عقيل ٨٦/١.

٢ انظر ابن عقيل ١١١/١.

٣ البيت لزيد الخيل الطَّائي، وهو في الكتاب ٣٧٠/١، وانظر المساعد ٩٦/١، والنوادر /٦٨، والمقتضب ٣٨٥/١، ومجالس ثعلب ١٠٦/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٩٧/٢، وفرحة الأديب /١٠٥، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/١، وضرائر الشعر /١١٣، والمقرب ١٠٨/١.

٤ انظر شرح ابن عقيل ١١٢/١. والكثير في ليت إثبات النون وبه ورد القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ياليتَني كُنت مَعَهُمْ﴾ سورة النساء ٧٣/٤.

وحذفُ النّون من " ليت " عند سيبويه [1] ضرورةً؛ لشبهها بـ " لَعَلَّ " و " إنَّ " في قولِك: " إنِّي " و " لعلِّي " قال: " قال الشعراءُ " ليتني " إذا اضطرُّوا، كأنَّهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: " الضَّاربي، والمضمُر، منصوبٌ " واستشهدَ بالبيتِ السَّابقِ أمَّا الفَراءُ [2] فإنَّ اقترانَ " ليتَ " بالنُّونِ وعدمَ اقترانِها عنده جائزان في سعةِ الكلامِ من غيرِ ضرورةٍ ولا شذوذٍ فيجوز عنده: " ليتني " و " ليتي ".

وممن قال بندرة ذلك أيضًا ابن الناظم [3]، وقال بقول سيبويه من النحاة: ابن معطي [4]، ابن يعيش [5]، وابن هشام [6]، والرضى [7]، والأشموني [8] والخضري [9] وبشذوذِ الحذف قال السيوطي في [10] الهمع، والقول بقلَّتِهِ للمكودي [11]، وابن أبي الربيع [12] يمنعه ولا يجيزه.

---

١ انظر الكتاب ٢/٣٧٠، المساعد ١/٩٦.

٢ انظر رأيه في أوضح المسالك ١/١١٣، الهمع ١/٢٢٤، الأشموني ١/١٢٣.

٣ انظر شرح الألفية عن /٢٦. أي بالحذف ضرورة.

٤ انظر شرح الألفية ١/٦٧٩.

٥ انظر شرح المفصل ٣/١٢٣.

٦ انظر أوضح المسالك ١/١١٣.

٧ انظر شرح الرضى على الكافية ٢/٤٥٢.

٨ انظر شرح الأشموني ١/١٢٣.

٩ انظر حاشيته ١/٦٠ ــ ٦١

١٠ انظر ١/٢٢٤.

١١ انظر شرحه /١٩، وانظر شرح الكافية الشافية ١/٢٢٦.

١٢ انظر البسيط ٢/٧٦٥ عنده ممتنع غير جائز.

المسألة الثالثة: " مجيىء خبر " كاد "، و " عسى " اسمًا صريحًا "

وقد وردت في باب " أفعال المقاربة " عند ابن عقيل [1]، وذلك عند كلامهِ على " عسى " [2] و " كادَ " من هذه الأفعال،وأنَّ خبرها لا يكون إلاَّ مضارعًا نحو: كاد زيدٌيقومُ " و" عسى زيدٌ أنْ يقومَ "، وأن مجيئه اسما صريحا مفردًا نادرٌ. ومنه على الأول قول الشاعر:

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائِمًا

لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صائمَا [3]

والشاهد في قوله: " عسيتُ صائما " حيث أجرى " عسى " مجرى " كان " فجاء بخبرها اسمًا صريحًا مفردًا منصوبًا، والأصل فيه ان يأتيَ جملةً فعليةً فعلُها مضارع، وهذا نادرٌ.

وقول الشاعر:

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيبًا وكَمْ مِثْلِها فَارقْتُها وَهي تَصْفُرُ [4]

---

١ انظر ٣٢٢/١.

٢ انظر ٣٢٣/١، ٣٢٤.

٣ هذا رجزٌ لرؤبة في ديوانه /١٨٥ وفيه: لا تلحني، وهو في الخزانة ٣٧٤/٨، وبلا نسبة في المقرب ١٠٩/١، التوطئة /٢٩٨، شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/١، النهاية لابن الخباز ٨٠١/٣، الجني الداني /٤٦٣، الاقتراح /٥٧، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/٢، المساعد ٢٩٧/١، الغرة لابن الدهان ١٠٧/٢.

٤ البيت لتأبط شرًا في ديوانه /٩١، وانظر التصريح ٣٠٢/١، الخزانة ٣٧٤/٨، شرح ديوان الحماسة لمرزوقي ٨٣/١، وبلا نسبة في التوطئة /٢٩٨ شرح الكافية للرضى ٣٧/٤،

فالشاهد في قوله. " كدتُ آيبًا " حيث جاء بخبر " كاد " اسمًا صريحًا مفردًا، وهو نادرٌ، وهو قول ابن مالك [1] أيضًا،ومجيء خبر " كاد " و " عسى " اسمًا صريحًا مفردًا، هو قول بعض العرب، وهو من غير المستعمل قال سيبويه [2]: " ومع هذا نهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفْعَلُ في " عسى " و " كاد "، فَتُرك هذا؛ لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشَّيء عن الشيءِ ".

وقد وافق عددٌ من النحاة [3] ابن مالك وابن عقيل في القول بندرة ذلك. ومنهم مَنْ قال بشذوذه [4]. وقد أشار المرادي [5] في شرحه إلى أنَّ ذلك مَنْبَهةٌ على الأصل؛

=المطالع السعيدة /٢١٥، ابن يعيش ١٣/٧، شرح جمل لابن عصفور ١٣٠/١، اللمحة البدرية ٣٢/١، المساعد ٢٩٧/١، الانصاف /٥٤٤.

١ قال في ألفيته:

ككان كاد وعسى لكن ندر //// غير مضارع لهذين خبر

انظر ابن عقيل ٣٢٢/١.

٢ انظر الكتاب ١٥٨/٣، وانظر ٩٩/٣ حيث يقول: فهو في الكلام قليلٌ، لا يكادون يتكلمون به.

٣ قال بندرة ذلك: المكودي في شرحه /٤٢، وابن الحاجب ٣٠/٢، وابن الناظم في شرحه /٥٩، والسيوطي في الهمع ١٤١/٢.

٤ ممن قال بذلك: ثعلب، وابن هشام، والرضى، وابن مالك، والأزهري، والخضري.

انظر مجالس ثعلب /٣٠٧، وأوضح المسالك ٢٧١/١، والرضى على الكافية ٢١٦/٤، وشرح الكافية الشافية ٤٥١/١، وشرح التصريح ٢٠٣/١، وحاشية الخضري ١٢٤/١.

٥ انظر توضيح المقاصد والمسالك ٣٢٤/١.

أي أن الأصل مجيء خبريهما جملة فعلية فعلُها مضارع، وإليه أيضًا أشار ابن معطى [1].

وعلق ابن يعيش [2] على موضع الشاهدين في البيتين السابقيين بقوله:

" فالشاهدُ أنَّه استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل؛ الذي هو فرع، وذلك أنَّ قولك: " كدتُ أقوم " أصله: كدتُ قائمًا ". ومن الأصل المرفوض جاء المثل السائر: " عسى الغُويرُ أَبْؤُسًا " [3]، فأجرى سيبويه " عسى " هنا مجرى " كان "، ومشيرًا... إلى ذلك بقوله: " فهذا مثلٌ من أمثالِ العرب أجروا فيه " عَسَىَ مجرىً كانَ " [4].

وثعلب [5] لا يجيز إجراء " عسى " مجرى " كان " إلا في هذا المثل فقط. ويقول الفراء [6]: عسى لا يُقاس. ولا يستحسنها ولا يُجيزها إلا مع " أن ".

---

١ انظر شرح الألفية ٩٠٣/٢.

٢ انظر شرح المفصل ١٤/٧ قال: " ومثله في مراجعة الأصل المرفوض قوله. " عسيتُ صائمًا ". وانظر ١٢٢/٧.

٣ مثل قالته الزبَّاءُ لقومها. والغويرُ: موضع على الفرات قالت الزبَّاء فيه هذا المثل في قصة " قصير " انظر مجمع الأمثال ٣٤١/٢، جمهرة الأمثال ٤٥/٢، الكتاب ١٥٨/٣، المقتضب ٧٠/٣، المسائل العسكرية / ١٤٦، والإيضاح العضدي /٧٦، المسائل العضديات /٦٥. اللسان (عسى).

٤ انظر الكتاب ١٥٨/٣ قال: " واعلم أنّ من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بـ " كاد يفعلُ "، فيفعل حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قوله: " عسى الغويرُ أبؤسًا ".

٥ انظر مجالس ثعلب /٢٠٩ حيث يقول: " عسى زيدٌ قائمًا "، قال: لم يجيء إلاَّ في قوله: " عسى الغويرُ أبؤسًا ".

٦ انظر المرجع السابق.

والبصريون [1] لايحفظون التصريح بالخبر منصوبًا إلاَّ في ضرورة، أو فيما جاء في المثل. وقد أوَّلُوه.

ومذهب الجمهور أنَّه من باب " كان " أيضًا، وضع " أبؤسًا " موضع الخبر، مع أنَّ خبر عسى لا يكون اسمًا، لا يقال: عَسىَ زيدٌ منطلقًا لأن في المثل يأتي ما لا يأتي في غيره [2].

ومجيء خبر " عسى " و " كاد " اسمًا صريحًا مفردًا هو من الشَّاذ في الاستعمال فقط، فمنعوا " عسى زيدٌ قائمًا " أو " عسى زيدٌ قيامًا " وإنْ كان هذا هو القياس، فقد ورد السَّماع بحظره، والاقتصاد على ترك استعمال الاسم ههنا؛ وذلك قولهم: " عَسَى زيدٌ أنْ يقومَ "، وقوله تعالى: ﴿ عَسَى اللهُ انْ يأْتيَ بالفتحِ﴾ [3]، وكلُّ ماهو شاذٌ هنا، فهو مُطَّردٌ قياسًا. فعلى القياس يُقالُ: " مَكَانٌ مُبْقِلٌ "، و" عسى زيدٌ قائمًا أو قيامًا " [4]، والشاهد في البيتيين والمثل. يقول ابن جني [5]: " واعلم أنَّ الشَّاعر إذا اضطُرَّ، جاز له أنْ ينطق بما يبيحُه القياسُ، وإنْ لم يردْ به سماع ".

---

١ انظر الارتشاف ١٢٢٨/٣.

٢ انظر الصحاح للجوهري (عسى) قال: " وأمَّا قولهم: " عسى الغويرُ أبؤسًا " فشاذٌ نادرٌ، وضع أبؤسًا موضع الخبر، وقد يأتي في الأمثال ما لا يأتي في غيرها ". وانظر الارتشاف ١٢٢٩/٣، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/٢.

٣ سورة المائدة ٥٢/٥.

٤ انظر الخصائص ٩٨/١، والمزهر ٢٢٨/١، والأشباه والنظائر ٤٦٤/١.

٥ انظر الخصائص ٣٩٦/١.

المسألة الرابعة: " تقديم الحال على عاملها المعنوي "

ومن النَّادرِ عند ابن عقيل موافقًا بذلك ابن مالك في منظومتِهِ: تقديمُ الحال على عاملِها المعنوي [1]: الظرف والجار والمجرور، وذلك في باب " الحال " [2]، مُستشهدًا بقراءةِ مَنْ قرأ بكسر التاء في قوله تعالى: ﴿ والسَّماواتُ مَطْوِيَّاتِ بيمِيْنِهِ ﴾ [3]، وهو من المقيس عند الأخفش.

ومحل الخلاف بين النحاة: أنَّ للحال مع عاملها المعنوي الظرف والجار والمجرور ثلاث حالات:

الأولى: أنْ تأتي الحال متأخرة على الجملة بأسرها نحو: " زيدٌ في الدَّارِ قائمًا "، أو " زيدٌ عندك قائمًا "، أو " في الدَّار زيدٌ قائمًا "، أو "عندك زيدٌ قائمًا"، وهذا لا إشكال بين النحاة على جوازه؛ إذ هو الأصل.

الثانية: أن تتقدم الحال على الجملة بأسرها نحو: " قائمًا في الدَّار زيدٌ "، أو " قائمًا زيدٌ في الدَّار "، أو " قائمًا عندك زيدٌ "، أو قائمًا زيدٌ عندك " على أنْ يكون " قائمًا " هو الحال، فللنحاة في ذلك آراء.

الأول: المنع مطلقًا بإجماع في " قائمًا زيدٌ في الدَّار "، و " قائمًا في الدَارِ زيدٌ "

---

١ قصد بالعامل المعنوي، هو دون اللفظي، أي هو العامل الذي ضُمِّنَ معنى الفعل دون حروفه.

٢ انظر شرح ابن عقيل ١/٥٥٩ ــ ٥٦٠.

٣ سورة الزمر ٣٩/٦٧.

وذلك تبعًا لابن طاهر [1]، وهو الأصح عند السيوطي [2]، وذلك لضعف العامل المعنوي وليس بصحيحٍ عند أبي حيان [3]، وقد وافقه ابن الحاجب[4].

الثاني: الجواز مطلقًا، وهو قول الأخفش [4]، فقد أجاز: " فداءً لَكَ أَبي وأُمِّي " أن يكون " فداءً "منصوبًا على الحال، والعامل فيه " لك " الجار والمجرور، وهو نظير قولهم: " قائمًا في الدَّارِ زيدٌ.

الثالث: جواز التقدمِ بشرط أَنْ تكونَ الحالُ ظرفًا أو جارًّا مجرورًا، والعامل فيها كذلك ظرفٌ أو مجرورٌ، وعليه ابن برهان [5]، قال في قوله تعالى:

﴿ هُنَالِكَ الوَلَايَةُ للهِ الحقِّ ﴾ [6] أنَّ: " هنالك " ظرف مكان في موضع الحال من ضمير " لله " الذي هو خبر " الولاية "، وهو عامل [7] في" هنالك " التي هي الحال. والمنع عنده في غير ذلك.

---

١ شرح الكافية للرضى ٥٢/٢، والارتشاف ١٩٥٠/٣ توضيح المقاصد والمسالك ١٥٦/٢، والهمع ٣٢/٤.

٢ انظر الهمع ٣٢/٤.

٣ انظر الارتشاف /١٥٩٠ حيث يقول: " وليس بصحيح ".

٤ انظر حاشية ياسين على التصريح ٣٨٥/١، والمساعد ٣٣/٢، الأشموني ١٨٢/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٥٦/٢، والهمع ٣٢/٤.

٥ انظر شرح اللمع ١٣٦/١، وانظر شرح الرضى على الكافية ٢٥/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٥٦/٢، والهمع ٣٣/٤.

٦ سورة الكهف ٤٤/١٨.

٧ انظر شرح الأشموني ٢٦٢/١ والهمع ٣٣/٤.

الثالثة: توسط الحال، وله صورتان:

الأولى: أنْ تتوسط الحال بين المبتدأ المتأخر والخبر المتقدم الذي هو ظـرف أو جارٌ ومجرورٌ، نحو: " في الدَّار قائمًا زيدٌ " و " عندك قائمًا زيدٌ " فتوسط الحال هنا جائزٌ بلا خلاف [1]

الثانية: وهي محل الخلاف عند النحـــاة، وهي التي تتوسط فيها الحـــال بين المبتدأ المتقدم، والخبر المتأخر، وهو ظرف أو جارٌ ومجرورٌ نحو:" زيدٌ قائمًـا عندك "، و زيدٌ قائمًا في الدَّار " وللنحاة فيها مذاهب:

الأول: وهو مذهب البصريين الذين قالوا بالمنع مطلقًا؛ لضعف العامل، وما ورد منه يحفظ ولا يُقاسُ عليه [2].

الثاني: الجواز مطلقًا، وهو قول الفراء [3] والأخفش [4].

---

١ انظر شرح الرضي على الكافية ٢/٢٥، توضيح المقاصـد والمـسالك ٢/١٥٧، الهمـع ٤/٣٣، الارتشاف ٣/ ١٩٥٠.

٢ يقول سيبويه: " واعلم أنَّه لا يُقال: قائمًا فيها رجلٌ ". فإن قال قائل: أَجعلُه بمنزله راكبًا مرَّ زيدٌ، وراكبًا مَرَّ الرجلُ، قيل له: فإنَّه مثله في القياس؛ لأن " فيها " بمنزلة مَرّ، ولكـنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأنَّ فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل إلى أن يقول: " ومن ثم صار مررتُ قائمًا برجلٍ لا يجوز.... ".

انظر الكتاب ٢/١٤٢، وانظر المقتضب ٤/١٧٠ ــ ٣٠٠، الأشموني ٢/١٨١، شـرح الألفية لابن الناظم /١٣١، توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٥٧، الهمع ٤/٣٣.

٣ انظر رأيه في المساعد ٢/٣٢.

٤ انظر رأيه في المسائل العسكرية /١٠٨ وما بعدها، شرح الكافية للرضي ٢/٢٤، شـرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٦.

الثالث: جواز التوسط إن كانت الحال من مضمرٍ مرفوعٍ، وهو قول الكوفيين، فقد أجازوا: " في الدَّارِ قائمًا أنت "، و " أنت قائمًا في الدَّارِ " كما أجازوا: " قائمًا أنت في الدَّارِ "، و " قائمًا في الدّارِ أنت " بالتقديم.

الرابع: وهو اختيار ابن مالك: أنَّه إن كانت اسمًا صريحًا، ضعف التوسط بقوة، وهو قوله في النَّظم [1] بالندرةِ، وهو خلاف ما ذهب إليه في التسهيل؛ إذ ذهب فيه إلى أن الحال إذا كانت ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، جاز التوسط بقوة [2].

الخامس: هو قول ابن برهان الذي يجيز التوسط إذا كانت ظرفًا أو اسمًا مجرورًا، وهو الأولى؛ لكونه قد أجاز تقدم الحال على الجملة في قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ الوَلاَيةُ لله الحقِّ ﴾، وهو خلاف ما أجمع على منعه البصريون والكوفيون، فإجازته التوسط أولى من إجازته التقدم.

وممن قال بندرته موافقًا بذلك ابن عقيل، وابن مالك في النظم المكودي [3]، وصاحب التوضيح [4].

---

١ فقد جاء قوله في النَّظم.

كـ " تلك "، " ليت " و " كأنَّ: نَدَرْ /// نحو " سعيد مستقرًا في هجر ".

٢ انظر التسهيل /١١١ فقد جاء في قوله:.... جاز في الأصحّ توسط الحال بقوة إن كانت ظرفًا أو حرف جرٍّ، ويضعف إن كانت غير ذلك "، وانظر شرح التسهيل ٣٤٦/٢، شفاء العليل ٥٣٣/٢.

٣ انظر شرحه على الألفية /٩٠.

٤ انظر التصريح ٣٨٤/٢.

وأمّا كسر " مطويات " على الحال في قوله تعالى: ﴿ والسمَّواتُ مَطْوِيَّاتٌ بيمينه ﴾ [1] فقد أجازها كلٌ من الكسائي، والفراء وأبو إسحاق [2]، فقد خرَّجها كلٌ من الفراء والأخفش على أنَّ " مطويات " حال صاحبه الضمير المستتر في الجار والمجرور وهو بيمينه، وهذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو (السموات) والعامل في الضمير المستتر هو: الجار والمجرور، وقد تقدم الحال على العامل فيه الذي هو الجار والمجرور، فدَّل ذلك على الجواز.

وهذا الإعراب لم يرتضه جمهور النحاة البصريين؛ وأنَّ ماجاء منه يحفظ ولا يُقاس عليه: فهذه القراءة عندهم لا حجة فيها؛ وذلك لضعف العامل، ولإمكان تأويل [3] الآية: على أنَّ " السماوات " عطف على الضمير المستتر في " قبضته " لأنها بمعنى " مقبوضة " و " مطويات " حال من " السَّماوات "، ويمينه جار

---

١ سورة الزمر ٦٧/٣٩.

٢ انظر إعراب القرآن للنَّحاس ٢٢/٤، وانظر معاني الفراء ٤٢٥/٢ حيث يقول: " ومَنْ قال: مطويات، رفع السماوات بالباء التي في يمينه كأنه قال: والسماوات في يمينه. وينصب المطويات على الحال أو القطع. والحال أجود ".

وجاء في تأويل مشكل القرآن ٢٦١/٢: " ويجوز في الكلام " مطويات " بالنصب على الحال، ويكون يمينه الخبر.

وانظر الكلام عن هذه القراءة في كلٍّ من: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٢/٤، وإملاء مامنَّ به الرحمن للعكبري ٢١٦/٢.

٣ انظر آراء النحاة في كلٍّ من المقتضب ١٧٠/٤ــ٣٠٠، وحاشية الخضري ٢١٧/١ وما بعدها، والمساعد ٣١/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٥٨/٢ وما بعدها، والتصريح ٣٨٤/٢، والأشموني ١٨١/٢، وأوضح المسالك ٢٩١/٢ وما بعدها، وشرح الألفية لابن الناظم /١٣١، والهمع ٣٣/٤.

ومجرور متعلق بمطويات، وقد ساغ العطف على الضمير المرفوع المستتر بدون توكيد، للفصل بينه وبين معطوفه بقوله: " يوم القيامة " فيكون التقدير: والأرض جميعًا مقبوضة له هي السَّموات حال كونها مطويات بيمينه.

وما قيل في هذه الآية من جواز تقديم الحال على عاملها المعنوي الجار والمجرور والظرف المتأخر عند الفراء والأخفش، وموقف جمهور نحاة البصريين منه: يُقال في قوله تعالى: ﴿ مافي بُطُونِ هِـذِهِ الأَنْعَامِ خالصةً لذُكورنا﴾[1] وفي قول الشاعر:

رَهَطُ ابن كُوزٍ مُحْقِبي أدْرَاعِهِمْ

فيهِم وَرَهْطُ ربيعةَ بنِ حُذارِ [2]

ومثله في قول آخر:

---

١ سورة الأنعام /١٣٩. بنصب " خالصة " على الحال من صاحبها الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو " لذكورنا " الواقع خبرًا للمبتدأ الذي هو الاسم الموصول في (مافي البطون) وقد خرَّجها جمهور البصريين على جعل " ما " اسمًا موصولاً لا مبتدأ، و (في بطون هذه الأنعام) جارًا ومجرورًا متعلقًا بمحذوف صلة الموصول، و " خالصة " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، فلم يتقدم الحال على صاحبه المعمول للجار والمجرور. وهو وجه ضعيف عندهم.

٢ البيت للنابغة الذبياني في ديوانه /٨٦، ورهط ابن كوز: قوم من بني مالك بن ثعلبة. ربيعة بن حذار: من بني سعد.

وهو بلا نسبة في الأشموني ١٨١/٢، والعيني ١٧٠/٣ شرح الألفية لابن الناظم /١٣١.

والشاهد فيه قوله: " محقبي آدراعهم " حيث وقع حالاً من الضمير المجرور وهو قولهم: " فيهم " وهو جائز عند الأخفش والفراء، وشاذ لا يقاس عليه عند جمهور نحاة البصريين.

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وهو بادئُ ذِلَّـــةٍ

لَدَيْكُمْ، فلم يَعْـــدِمْ وَلاَءً وَلاَ نَصْرَا [1]

(الشَّاذ عند ابن عقيل)

لقد وردَ قولُ ابن عقيل بالشذوذ في عدد من المسائل النحوية منها:

المسألة الاولى: " كسر نون جمع المذكر السالم ".

وقد وردت في " المعرب والمبني " عند كلامه على إعراب جمع المذكر السالم فذكر أنَّ: حق نون هذا الجمع وما الحق به الفتح، وقد تكسر شذوذاً [2]، مستشهدًا بقول الشاعر:

عَرَفْنَـــا جَعْفَـــرًا وبنـــي أبِيـــهِ

وَأَنْكَرْنَـــا زَعَانِـــفَ آخَـــرِيْنِ [3]

---

١ البيت مجهول القائل، وهو في شرح التـــصريح ٣٨٥/١، والعينـــي ١٧١/٣، الأشـــموني ١٨٢/٢، أوضح المسالك ٢٩٠/٢.

والشاهد في قوله: " بادئُ ذلة " فإنه وقع حالاً من صاحبه الضمير المستقر في خبـــرا المبتدأ (لديكم)، والمبتدأ هو الضمير المنفصل. وهو ماذهب إليه الأخفش والفراء، وهـــو عند الجمهور ضرورة من ضروريات الشعر لايقاس عليه.

٢ انظر ابن عقيل ٦٧/١.

٣ هذا البيت لجرير في شرح ديوانه /٥٧٧ برواية:

عرفنا جَعْفَرًا وبني عُبَيْدٍ

وانظر، شرح الألفية للمرادي ٩٩/١، وشرح الألفية لابن الناظم /١٧، والأشموني ٢٩/١، والتصريح ٧٨/١ وما بعدها، وشرح المكودي /١٣، وحاشية الخضري ٤٥/١، والهمع ١٦٥/١، والدرر ١٤٠/١.

وبقولِ الآخر:

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُعَـرَاءُ مِنِّـي

وقَـدْ جَـاوزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنَ[1]

حيث أوردَ أنَّ الشاهد هنا في البيتين هو كسر النون في قوله: " آخرينِ "، وقوله: " الأربعينِ " وأنَّ هذا الكسر عنده شاذٌ، وحرف الإعراب هو الياء.

وللنحاة آراء حول نون جمع المذكر السالم وما ألحق به، فالذي عليه جمهور النحاة من البصريين والكوفيين: أنَّ نون الجمع لابُدَّ أن تكون مفتوحة؛ طلبًا للخفة من ثقل الجمع، وفرقًا بينه وبين نون المثنى، وإنَّما حُرِّكتْ نون الجمع؛ لالتقاء الساكنين، وحرِّكت بالفتح؛ لأنَّ الكسرُ والضمَّ لا يصلحان فيها؛ ذلك أنها تقع بعد واوٍ مضموم ماقبلها، أو ياءٍ مكسورٍ ماقبلها، ولا يستقم توالي الكسرات والضمَّات مع الياء والواو ففتحت [2]، ويكون الإعراب في جمع المذكر السالم وما أُلحق به بالحروف.

وإنَّما ثمرة الخلاف بين النحاة هي في كسر نونِ جمعِ المذكر السالمِ:

فمنهم مَنْ ذهب إلى أنَّ كسرها من الشَّاذ، وعليه ابن عقيل، وقد انفرد بهذا الرأي كما سبقت الإشارة على ذلك، وأنَّ حرف الإعراب في البيتين هو الياء.

---

١ البيت لسحيم بن وثيل الرِّياحي، وهو في شرح ديوان جرير /٥٧٧، وانظر شرح الألفية للمرادي ١/١٠٠، ولابن النَّاظم /١٧، وأوضح المسالك ١/٥٧، والأشموني ١/٢٩، والهمع ١/١٦٥، وشرح المكودي /١٣، والدرر ١/١٤١، وابن يعيش ٤/١١، والمقتضب ٣/٣٣٢.

٢ انظر قول سيبويه في الكتاب ١/١٨، وقول المبرد في المقتضب ١/٦، وانظر الأشموني ١/٨٩، والتصريح ١/٧٨ وما بعدها، والهمع ١/١٦٤.

ومنهم مَنْ قال: بأنَّ كسرها على القليل، وإليه ذهب ابن مالك في النظم [1]، ووافقه الأشموني [2].

ومنهم مَنْ قال: بأنَّ الكسر ضرورة، وليس بلغة [3].

ومنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الكسرَ خاصٌ بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع، وأنَّ كسر النون جائز في الشعر بعد الياء [4]، ولم يسمع كسرها بعد الواو في نثر ولا شعر؛ لعدم التجانس، ولعدم حصول مزيدٍ من الثقل [5].

ومنهم مَنْ قال: إنَّ كسرها لغة، وبه قال ابن مالك [6] في غير النَّظم.

ومن النحاة مَنْ قال: أنَّ كسر النون جاء على الأصل للتخلص من التقاء الساكنين، وأنَّ الإعراب إنما هو بالحروف. وأما الاستشهاد بقول الشاعر في البيت الأول:

---

١ انظر شرح ابن عقيل ٦٦/١ حيث يقول:

ونُونَ مجموعٍ وما به التحق /// فافتح، وقلَّ مَنْ بكسرةٍ نطقْ

٢ انظر ٨٩/١.

٣ وهو قول كلٍّ من: المرادي في شرحه ٩٩/١، وابن الناظم /١٧، والمكودي في شرحه /١٣، وأبي حيان في الارتشاف ٥٦٦/٢، وانظر المساعد ٤٥/١.

٤ انظر الأشموني ٨٩/١، وحاشية الخضري ٤٥/١، والتصريح ٧٨/١ ــ ٧٩، وأوضح المسالك ٦١/١.

٥ انظر التصريح ٧٩/١، وحاشية الخضري ٤٥/١.

٦ انظر التسهيل /١٣ فقد قال: " ويجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة ". وقد جزم به في شرح الكافية الشافية ٣٩/١.

.....

وأنكرنا زعانفَ آخرينِ.

بكسر النون في آخَرينِ. فقد خرّجَهُ النحاة إما على أنَّه ضرورة، وذلك عند مَنْ قال بكسرها ضرورة، وإمَّا على أنها لغة وهو قول ابن مالك في غير النظم، أو على أنَّ كسرها جائز في الشعر مع الياء، على رأي مَنْ قال بذلك.

وقيل: رواه علماء القافية بالفتح، وقالوا: فيه عيب الإصراف [1]؛ وهو: اختلاف حركة الروي المطلق لكسر النون في قول جرير قبلَه:

عَرِيْنُ مِنْ عُرَيْنَةَ ليسَ مِنَّا

بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ من عَرِيْنِ

إلاَّ أنْ يكون فيه روايتان، أو أنهم اجروه على أصل فتح الجمع.

وأما الاستشهاد على كسر نون الجمع في قول الشاعر في البيت الثاني:

.....

وقدْ جاوزتُ حَدَّ الأربعينِ

فقد اختلف النحاة في كسر هذه النون:

" فذهبَ الأخفش الأصغر، علي بن سليمان، والأعلم الشنتمري: إلى أنَّ الكسرة هنا كسرة إعراب يقتضيها العامل، فلم يفرق الأخفش بين العقود وغيرها، وجعلها بمنزلة الجمع المكسر، وجعل إعرابه في آخره [2]. " وقال

---

١ هذا كلام الخضري في حاشيته انظر ٤٥/١.

٢ انظر التصريح ٧٧/١، وحاشية الخضري ٤٥/١، وابن يعيش ١٣/٥.

الأعلم: " هو في السنين والعقود، أمثلُ منه في المسلمين ونحـــوه؛ لأنَّـــه لفـظ مخترع للعقود، فهو أشبه بالواحد؛ الذي إعرابه بحركة آخره " فيرفع بالـضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة، حيث تعامل النون، كالنون التي مـــن أصـــل الكلمة وقبلها ياء كما في " مِسْكين " و " غِسْلين ". وقيل: لايحفظ إلاَّ في الـشعر ومنه قول الشاعر:

دَعَانـــــــي مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنِيْنَهُ

لِعبْـــنَ بِنَـــا شِيْبًا وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا [1]

وغيره من الأبيات، التي جعل المبرد الاستشهـــاد بها مذهب للعرب لايخـــتص بالشعر [2].

---

١ البيت للصمة بن عبدالله القشيري، انظر كتاب الشعر للفارسي ١٥٨/١، وابن يعيش ١١/٥ وما بعدها،

وأوضح المسالك ٥٣/١، والخزانة ٥٨/٨.

والشاهد في قوله: " سنينَه " حيث نصبه بالفتحه الظاهرة على النون، فجعل النـــون فيـــه كالنون التي مـــن

أصل الكلمة وقبلها ياء كما في نحو: مسكين وغسلين، ولولا أنَّه عاملها هـــذه المعاملـــة، لحذفها للإضافة.

وبه جاء قول أبي حيان في الارتشاف. انظر ٥٦٨/٢.

٢ انظر المقتضب ٣٧/٤.

ويقول في كسر النون من قوله " الأربعين " في البيت السابق " وخفض هذه النون لأنـــه جعل الإعراب فيها

لا فيما قبلها، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع نحو: أفلس ومساجد، فإنَّ إعـــراب هـــذا كإعراب الواحد ".

انظر ٣٣٢/٣.

وقيل: أجرى العدد هنا مجرى " الحين " فأعرب بالحركات [1]. وذهب ابن مالك: إلى أنَّ كسر النون هنا هو لغة من لغات العرب في غير النَّظم، وقِيل: ضرورة، أو بجوازه في الشعر بعد الياء.

وذهب ابن جنِّي إلى كلمة " الأربعين " معربة إعراب جمع المذكر السالم، فهي مجرورة بالياء؛ لأنه ملحق به، وأن كسر النون جاء على الأصل؛ للتخلص من التقاء الساكنين فلم تفتح، واضطر الشاعر إلى الكسر؛ لئلا تختلف حركة حرف الرَّوي في سائر الأبيات؛ لأنَّ الابيات مجرورة القوافي مطلقة [2].

ومما يدلك على أنَّ الكسرة في نون " الأربعين " ليست هي حركة الجرِّ، وإنِّما هي كسرة التقاء الساكنين قول ذي الإصبع:

إنِّي أبِيٌّ أَبِيٌّ ذُو مُحَافَظَةٍ

وابنُ أبِيٍّ أبِيٍّ مِنْ أَبِيَّيْنِ [3]

ومثله قول الفرزدق:

---

١ انظر شرح الألفية للمرادي ١/١٠٠، وشرح المكودي /١٣ والأشموني ١/٨٩.

٢ انظر سر صناعة الإعراب ٢/٦٢٧، وتبعه في هذا الرأي ابن يعيش في شرحه على المفصل انظر ٥/١٣

وما بعدها

٣ انظر البيت في الكامل ٢/١٠٨، ابن يعيش ٥/١٣، وهو بغير نسبة في المقتضب ٣/٣٣٣، ومجالس ثعلب /١٧٧.

والشاهد فيه عند ابن جني أن كسرة نون " أبِيِّين " إنما هي لالتقاء الساكنين لأن " أبيين " جمع " أبيّ " مثل " ظَرِيفين " من " ظريف " وهو جمع تصحيح مثل " الزيدينَ " وعليه تحمل كسرة نون " الأربعين " انظر سر صناعة الإعراب ٢/٦٢٨.

مَاسَدَّ حَيٌّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهُما

إلاَّ الخَلاَئِفُ مِـنْ بَعْدِ النَّبِيَّـنِ [1]

والشاهد فيه قوله: " النَّبِيَّنِ " حيث كسرت نون الجمع وهذا كلَّه عند ابـن جنـي ضرورة [2]، حيث أجريت في ذلك مجرى نون التثنية، واعتمدوا في الفصل بين التثنية والجمع بحركة ما قبل الياء في الجرِّ والنَّصب، أمَّا في الرفـع، فالفـصل بينهما ظاهر؛ لأن رفع المثنى بالألف، ورفع الجمع بالواو.

المسألة الثانية: " مجيء الضمير المتصل بعد إلاَّ "

وهو ماورد في باب " المعرفة والنكرة " عند الكلام على الضمير البارز، وأنَّـه ينقسم إلى منفصل ومتصل، وأن المتصل عكس المنفصل من حيث إنه لا يبتـدأ به الكلام، ولا يقع بعد " إلاَّ "، وأنَّ مجيئه بعد " إلاَّ " متصلاً شاذٌّ [3]، وحُملَ عليه قول الشاعر:

أعوذُ بِرَبِّ العَرْشِ من فِئَةٍ بَغَتْ

عليَّ؛ فَمَالي عَوْضُ إلاَّه ناصرُ [4]

---

١ نسب البيت للفرزدق في الكامل ٣٠٣/١، وليس في ديوانه، وهو في الموشح /٢١، أمالي السهيلي /٦٦، الدرر ١٤١/١، ابن يعيش ١٤/٥، الخزانة ٦٠/٨، ٦٦، ٦٨.

٢ انظر سر صناعة الإعراب ٦٢٨/٢ ــ٦٢٩، وتبعه ابن يعـيش فـي شـرح المفـصل، انظر ١٤/٥.

وهذا كله عند ابن مالك إنَّما هو لغة من لغات العرب.

٣ انظر ابن عقيل ٨٩/١.

٤ البيت لم يعرف قائله، وهو شرح ابن عقيل ٨٩/١، وشرح المـرادي ١٢٩/١، وأوضـح المسالك ٧٩/١، والتصريح ٨٩/١، وحاشية الخضري ٥٤/١، والدرر ١٧٧/١.

وقول الشاعر:

وَمَا عَلَيْنَـــا إذَا مـــا كُنْتِ جارَتَنَا

أنْ لاَ يُجَاوِرَنَـــا إلاَّكِ دَيَّـــارُ [1]

فذهب إلى أن الشاهد في البيتين هو: اتصال الضمير كاف الخطاب فـــي الأول، وهاء الغائب في الثاني بعد " إلاَّ "، وهذا الاتصال عنده شاذٌ. وهو رأي ابن مالك في التسهيل [2].

قـــال: " وشذَّ " إلاَّك " فلا يُقاسُ عليـــه "، والخضري [3] والرضي [4]. وأمَّا فـــي النَّظم فذهب إلى أنَّ اتصال الضمير بعد " إلاَّ " يقع في غير الاختيار [5] يعنـــي: ضرورة، موافقًا بذلك مذهب الجمهور القائل بأنـــه ضرورة [6]

---

١ البيت أيضًا من الأبيات التي لم يعرف قائلها، وهو موجود في ابن عقيل ٩٠/١، والمساعد ١٠٦/١، وشرح المكودي /١٦، وحاشية الخضري ٥٤/١، وشرح ابـــن النـــاظم /٢١، وضرائر الشعر /٢٦٢، وابن يعيش ١٠٣/٣.

٢ انظر /٢٧.

٣ انظر حاشيته ٥٤/١.

٤ انظر شرحه على الكافية ٤٢٩/٢.

٥ انظر قوله في شرح ابن عقيل ٨٨/١:

وذو اتصال منه ما لا يُبتَدَأ /// ولا يلي " إلاَّ " اختيارًا أبَدَا

وانظر شرح المكودي /١٦، وابن الناظم /٢١.

٦ هو رأي كل من المرادي في شرحه ١٢٨/١، وابن الناظم /٢١، وابن هشام في أوضـــح المسالك ٧٩/١ وتخليص الشواهد /٨١، والأشموني ١٠٩/١، والأزهري في التـــصريح ١٩٦/١، وأبو حيان في الارتشاف ٩٣٣/٢، وانظر الدرر ١٧٦/١.

وشرط بعضهم في اتصال الضمير بعد " إلاَّ " شرطين [1]:

كونُه بلفظ المنصوب لا المرفوع، وكون ذلك في الشعر كالأبيات السابقة وقد منع المبرد ذلك مطلقًا، قال: " وتقول: ما جاءك إلاَّ أنا. وما جاءني إلاَّ أنت، وما ضربت إلاَّ إيَّاكَ، وإيَّاكَ، وإيَّاكَ ضربتُ؛ لأنَّ الكاف التي في " ضربتك " لا تقع هاهنا؛ لا تقول كضربت، وكذلك جميع هذا [2].

وابن الأنباري [3] على الجواز مطلقًا من غير اضطرار.

أما الاستشهاد بالبيتين السابقتين: فمن جعل الشَّاهد فيهما من الشّاذ، فلا يُقاس عليه عندهم [4]. ومَنْ منع ذلك مطلقًا أنشد [5] مكان " إلاَّك " في البيت الأول " سواك " وعليه فلا ضرورة في البيت وأنكر رواية " إلاَّك " وعليه يكون الضمير قد اتصل بعامله الذي له أثر فيه، والفرق بين " إلاَّ " و " حاشا " و " سوى " أنهما عاملان، وهي غير عاملة، بل هي دالة على العامل، أو مقوية للعامل المقدر.

---

١ هو ابن هشام في تخليص الشواهد مسألة (١٤).

٢ انظر المقتضب ٢٦١/١، وانظر رأيه في التصريح ٩٨/١، والأشموني ١٠٩/١، وشرح المرادي ١٢٩/١ وما بعدها، والدرر ١٧٧/١.

٣ انظر رأيه قي " شرح القصائد التسع الطوال " وفي شرح المرادي ١٣٠/١، والتصريح ٩٨/١، والهمع ١٩٦/١، والدرر ١٧٧/١، والارتشاف ٩٣٣/٢.

٤ وهذا رأي ابن عقيل، وابن مالك في التسهيل.

٥ وهذا رأي المبرد المبرد، وجاء في التصريح ٩٨/١: " ومنعه المبرد مطلقًا وأنشد مكان إلاَّك ": " سواك " ويحتاج إلى جواب عن قول الشاعر: " " إلاَّه ناصرُ فأوقع الهاء موقع إيَّاه ".

ومن جعله ضرورة، فالقياس عندهم: " إلاَّ إياك " بالمنفصل، وإنَّما استحقت الكاف أن تكون في محل نصب على الاستثناء؛ لأنه متقدم على المستثنى منه وهو: " ديّارُ "، وجعلوه من الضرورة؛ لأنَّ الشاعر اضطرته إقامة وزن البيت

إلا ذلك، وهو لايسوغ عند الجمهور في سعة الكلام. وذهب بعضهم إلى أنَّ وضع الكاف موضع " إياك " هنا أسهلُ [1] من قوله:

إليْكَ حتى بَلَغَتْ إيَّاك [2]

لأن فيه عدولاً إلى الأخف الأوجز، وإلاَّ في معنى العامل؛ إذ كانت مقوية له، كيف وقد ذهب بعضُهم إلى أنَّها العاملة.

ومنهم مَنْ جعل " إلاَّ " بمعنى " غير " لا استثنائية، فتكون في محل نصب على الحال، والكاف في محل جر بالإضافة، لامستثنى [3]، ومن جعل

---

١ قول ابن يعيش انظر ١٠٣/٣.

٢ هذا عجز بيت لحميد الأرقط، صدره:

أَنَتْكَ عَنْسُ تقطعُ الآراكَ

والشاهد فيه: وضع الضمير المنفصل " إياك " موضع المتصل الكاف، وهو ضرورة.

والبيت موجود في الكتاب ٣٦٢/٢، وابن الشجري ٤٠/١، والخصائص ٣٠٧/١، والمفصل /٦١، وابن

يعيش ١٠٢/٣، والأصول ١٠٠/٢، والإنصاف /٦٩٩

٣ هو قول أرباب الحواشي كما جاء في حاشية الخضري انظر ٥٥/١.

لوصول " إلا " بالضمير المتصل شروطًا، ذهب إلى أنَّ هناك ثلاثة امور سهلت وصلـــه في الضرورة [1]:

أحدهـــا: إنَّ الأصلَ في الضمير الاتصال.

وثانيهـــا: إنَّ الأصل في الحـــرفِ النَّاصب للضمير أنْ يتصل به نحـــو: " إنَّك" و" لعلَّكَ ".

وثالثهـــا: إجـــراءُ " إلاَّ " مجرى أختهـــا " غيـــر "، كـــــما أُجريـــتْ مجراهـــا والوصف بها.

وذهب ابن مالك في شرح التسهيل: أنَّ الفصل في البيتين ليس بضرورة [2] وذلك لتمكن قائل الأول من أنْ يقولَ:

..... /// **ألاَّ يكونَ لنا خِلٌ ولا جارُ**

ولتمكن قائل الثاني من أنْ يقولَ:

..... /// **عليَّ فمالي غيرُه عوضُ ناصرُ**

ومنه عند ابن عقيل

---

١ انظر هذه الأمور في تخليص الشواهد مسألة /١٤.

٢ انظر باب " الاستثناء " ٢٧٦/٢ فقد ذهب إلى أن " إلاَّ " تشبه " لا " العاطفة فـــي لـــزوم التوسط وجعل ما بعدها مخالفًا لما قبلها، و " لا " العاطفة لا يليها المضمر إلاَّ منفصلاً، فجرت في ذلك مجراها، ومع ذلك فالمستحق بعد إلاَّ النـــصب على الاســـتثناء شُـــبِّه بالمفعول المباشر عامله، فكان له بذلك حظ في الاتصال إذا كان مضمرًا فنبهوا علـــى ذلك بقول الشاعر في البيتين السابقين، ثم قال: وليس هذا ضرورة.

قول الشاعر[1]:

عَدَدْتُ قومِي كعَدِيدَ الطَّيْسِ

إذْ ذَهَبَ القــومُ الكــرامُ لَيْسِي [2]

فقد حذف نون الوقاية من الفعل " ليس "، مع اتصالها بياء المــتكلم، والأصــل لزومها الفعل؛ لاتصاله بياء المتكلم حتى تقيه الكسر، وحذفها هنا شاذٌ لا يجــوز أنْ يُقاس عليه عند جمهور النحاة [3]، والوجه " ليسني " وهو الفصيح، ومنه قول بعض العرب: " عليه رجلاً ليَسنِي " حكاه سيبويه [4].

وحكي: " وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنَّهم يقولون: " ليسني ". وإنما جــاء الحذف هنا ضرورة [5]. قيل: لضرورة إقامة الوزن [6] في الشعر.

---

١ انظر ١٠٨/١ في " باب النكرة والمعرفة ": " الضمير ".

٢ البيت لرؤبة، وهو موجود في شرح الألفيــة لابــن النــاظم /٢٦، والأشــموني ١٢٢/١، وأوضح المسالك ٩٩/١، وشرح المرادي ١٥٢/١، والخضري ٦٠/١ والمساعد ٩٦/١، والتصريح /١١٠، وشرح المكودي /١٩، وابــن يعــيش ١٠٨/٣، وشــرح الرضــي ٤٥٤/٢، والهمع ٢٢٣/١، والدرر ٢٠٤/١.

٣ انظر المساعد ٩٦/١، وأوضح المــسالك ٩٩/١، وشــرح المــرادي ١٥٢/١ ــ ١٥٣، والمكودي /١٩، وابن الناظم /٢٦، وشرح التــصريح ١١٠/١ ــ ١١١، والأشــموني ١٢٢/١، وحاشية الخضري ٦٠/١، وشرح الرضي ٤٥٤/٢، والهمــع ٢٢٣/١ ومــا بعدها، والدرر ٢٠٤/١ وما بعدها، الارتشاف ٩٢٣/٢.

٤ انظر الكتاب ٢٥٠/١ قال: " وحدثني مَنْ سمعه أنَّ بعضهم قال: " عليه رجلاً ليسني " وهذا قليل " شبهوه بالفعل ".

٥ انظر الكتاب ٣٥٩/٢.

٦ انظر شرح المرادي ١٥٣/١، والمكودي /١٩، والارتشاف ٩٢٣/٢.

وقيل: لجمودها وعدم تصرفها وقلة تمكنها، فأشبهت [1] الحروف.

وقيل: إن " ليس " في جمودها وعدم تصرفها، أشبهت الاسم كغلام، فإذا أوصلت ياء المتكلم بالاسم، لم تلحق به نون الوقاية، فتقول: " غلامي، كتابي "، وعليه فقد عامل الراجز هنا الفعل " ليس " الجامد معاملة الاسم؛ لشبهه به.

وقيل: إنَّ " ليسي " في البيت جاء حملاً على " غيري " في المعنى، ولما كانت نون الوقاية لاتتصل بـ " غير " عند وصلها بياء المتكلم، عامل " ليس " الذي بمعنى " غير " معاملة " غير " نفسها؛ وذلك لاشتراكها في المعنى [2].

وقد أجاز بعضهم حذف نون الوقاية مع " ليس " في الاختيار [3].

المسألة الثالثة : " **حذف نون الوقاية من الحروف " من " و " عن ".**

ومن الشاذ عند ابن عقيل [4]: حذفُ نون الوقاية من الحروف: " من " و " عن " بعد إتصالها بياء المتكلم فتقول في: " منِّي " و " عنِّي ": " مني " و " عني " والاصل المجمع عليه عند الجمهور هو: لزوم لحاق نون الوقاية لها. وبالتخفيف جاء قول الشاعر:

---

١ انظر التصريح ١١١/١، والأشموني ١٢٢/١، والخضري ٦٠/١، وابن يعيش ١٠٨/٣.

٢ هو قول الرضي انظر شرح الكافية ٤٥٤/٢، أوضح المسالك ١٠٠/١.

٣ ذكر ذلك المرادي في شرحه ١٥٣/١، والسيوطي في الهمع ٢٢٤/١، وأبو حيان في الارتشاف ٩٢٣/٢.

٤ انظر ١١٤/١.

أيُّهَـــا السَّائلُ عَنْهمَ وعَنِي

لَسْتُ من قَيْس ولا قَيْسُ مِنِي [1]

فقد حذف الشاعر نون الوقاية من " من " و " عن " من اتصالها بيـــاء المـــتكلم، وهذا الحذف شَاذٌ عند ابن عقيل، ووافقه كلٌ من الخضري [2]، وابن عصفور [3]، والسيوطي [4].

وذهب أكثر النحاة إلى أنَّه ضرورة [5]

---

١ البيت مجهول القائل كما قال العيني، وقال ابن النَّاظم: إنَّه من وضع النحويين، وقال ابـــن هشام: وفي النفس شيءٌ من هذا البيت؛ لأنا لم نعرف له قائلاً ولا نظيرًا.

وهو موجود في أوضح المسالك ١/١٠٩، وشرح المرادي ١/١٦٠، وتخليص الـــشواهد /١٠٦، والتصريح ١/١١٢، وشـــرح المكـــودي /٢٠، وحاشـــية الخـــضري ١/٦١، والأشموني ١/١٢٤، وابن الناظم /٢٦، والمساعد ١/٩٦.

٢ في حاشيته انظر ١/٦١.

٣ في ضرائر الشعر فصل النقص /١١٣.

٤ في الهمع ١/٢٢٣ فقد جعله في قسم الشاذ، وانظر شواهد العيني ١/١٢٤.

٥ هو رأي سيبويه، وابن هشام، وابن مالك في النظم، والأزهري، والمكـــودي، والرضـــي، وأبو حيان.

انظر الكتاب ٢/٣٧٠، وأوضح المسالك ١/١٠٩، وتخليص الشواهد /١٠٦، وابن عقيل ١/١١٠ حيث يقول:

..... واضطرارًا خَفَفَا /// مِّني وعَّني مَنْ قد سلفا

وانظر التصريح ١/١١٢، وشرح المكودي /٢٠، وشرح الكافية ٢/٤٥٣، والارتـــشاف ٢/٩٢٣.

ومن النحاة مَنْ ذهب إلى أنَّه نادرٌ، او في غاية [1] الندرة

وظاهر كلام ابن مالك في التسهيل [2]، والجزولي [3] أنَّه جائزٌ في الكلام. وعلى الاختيار عند ابن الحاجب [4]. والمبرد على المنع [5].

وذهب ابن يعيش إلى أنَّ الحذف قليل في الاستعمال، وإن كان القياس لا يأباه كلَّ الإباء [6].

---

١ هو قول المرادي في شرحه ١/١٦٠، والأشموني ١/١٢٤، وابن الناظم في شرحه /٢٦.

٢ انظر التسهيل ٢٤، والمساعد ١/٩٤ ــ ٩٥.

٣ انظر شرح الرضي على الكافية ٢م٤٥٣، والهمع ١/٢٢٣، والارتشاف ٢/٩٢٤.

٤ انظر شرح الرضي ١/٤٤٩ قال: " ويختار في: ليت، ومن، وعن، وقد، وقط.

٥ يقول في المقتضب ١/٢٦٣: " تقول منِّي وعنِّي؛ لأنَّ " من " و " عن " لا تحرك نونهمـــا؛ لأنهما حروف مبنية "

٦ انظر شرحه على المفصل ٣/١٢٥.

المسألة الرابعة: " وصل الألف واللاَّم بالفعل المضارع ".

ومن الشَّاذ عند ابن عقيل في " باب الموصول "، وصل الألف واللاَّم بالفعل المضارع [1] مستشهدًا بقول الشاعر:

مَاأَنْتَ بالحَكمِ التُرضَى حُكُومَتُهُ

وَلاَ الأصيلِ وَلاَذي الرَأي والجدلَ [2]

فالشاهد فيه: مجيء صلة " أل" جملة فعلية فعلها مضارع وهو عنده شاذُ، وبه قال الخضري [3]، وابن الربيع [4] وهو عند جمهور البصريين ضرورة، إما على أنَّ أصله " الذي " فَحذف إحدى اللامين و " ذي " وبقي منه " آل ". وإما تشبيهًا للفعل المضارع بالصفة؛ لأنه مثلها في المعنى [5].

وقيل: هو من الضرائر غير المستحسنة [6]، وقال الجرجاني: " استعمال مثل هذا

---

١ انظر ١٥٧/١.

٢ البيت للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وهو في شرح ابن الناظم /٣٦، والمرادي ٣٤/١ ــ ٣٥، وأوضح المسالك ١١٨/١، وشرح الكافية الشافية ٢٩٨/١ ــ ٢٩٩، وحاشية الخضري ٧٧/١ ــ ٧٨، وشرح المكودي /٢٥، والأشموني ١٥٦/١.

٣ انظر حاشيته ٧٧/١ وما بعدها.

٤ انظر البسيط ١٧٨/١ ــ ١٧٩.

٥ انظر الكتاب ١٨١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٩/١، وشرح المرادي ٣٤/١ ــ ٣٥، وشرح ابن الناظم /٣٦، وشرح الرضي على الكافية ١٥/٣، وابن يعيش ١٥٤/٣، وضرائر الشعر /٢٨٧، وتخليص الشواهد /١٥٢.

٦ انظر تخليص الشواهد /١٥٢.

في النثر خطأ بإجماع " [1].

وقال ابن السرَّاج: " هو مِنْ أقبح الضرورات؛ لأنَّ الشاعر لمَّا احتاج إلى رفع القافية، قلب الاسم فعلاً؛ لأن القصيدة كلها مرفوعة، وذلك من ضرائر الشعر " [2].

وأما قول الزمخشري [3] بأنَّ الألف واللام الداخلة على الفعل، ليست الداخلة على اسم الفاعل، واسم المفعول. بل هي مبقاة من " الذي " فهو باطلُ، بدليل أنها لو كانت مبقاة من الذي؛ لجاز أن يقع صلتها الفعل الماضي كما يقع في صلة " الذي " فلما لم تدخل من الأفعال إلاَّ على الفعل المشبه لاسم الفاعل، وهو المضارع؛ لأنَّ حكم الألف واللام أنْ لا تدخل إلاَّ على اسم الفاعل أو اسم المفعول وهو الأصل في كلام العرب نحو: الضارب، والمضروب، بمعنى الذي ضَرَبَ،والذي ضُرِبَ "، فلما لم تدخل على إلاَّ على الفعل المضارع المشبه لاسم الفاعل، دلَّ ذك على أنها الداخلة على اسم الفاعل في الكلام [4]

ومن النحاة من جعله على قلة وليس ضرورة [5] وهو عند الكوفيين على الاختيار، وتبعهم ابن مالك في النثر حيث يقول: " وقد توصلُ بمضارع

---

١ انظر المرجع السابق.

٢ لم أعثر على رأيه في الأصول، وهو موجود في شرح المكودي /٢٥، وتخليص الشواهد /١٥٢ والخزانة ١/٣١.

٣ انظر شرح المفصل ٣/١٥٤، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٩.

٤ انظر هذا الرد في ضرائر الشعر /٢٨٩، الدرر ١/٢٧٥، الخزانة ١/١٤.

٥ هو قول ابن مالك في النظم حيث يقول:

وكونُها بمعربِ الأفعالِ قل.

اختيارًا"[1] فلا يختص عنده بالضرورة، وخالف بذلك النحويين؛ لأنَّ الشاعر غير مضطر؛ لتمكنه من أنْ يقول: " ماأنت بالحكم المرُضَّي حكومَتُهُ ".

نستخلص من ذلك أن للنحاة في وصل الألف واللام التي بمعنى الذي بالفعل المضارع أربعة أراء:

الأول: الشذوذ، وهو رأي ابن عقيل، ويوافقه الخضري.

الثاني: الجواز اختيارًا، وهو بعض الكوفيين ويوافقهم ابن مالك في النثر؛ لأنه يرى أن الضرورة هي مايضطر إليه الشاعر، ولم يجد عنه مخلصًا، ولهذا قال: لتمكنه من أنْ يقول: " المرضى حكومَتُهُ " فإذا لم يقل ذلك مع تمكنه منه، دَلَّ على أنهم مختارون، والذي يدل على أنهم فعلوه اختيارًا؛ أنَّهم خصوه بالمضارع؛ لشبهه باسم الفاعل.

الثالث: القول بمنعه، وجعله مخصوصًا بالضرورة وهو قول الجمهور الذين يرون أن الضرورة ماجاء في الشعر، ولم يجيء في الكلام سواءً اضطر إليه الشاعر أم لا، فلا تنافي بين الشيء ضرورة، وكونه ذا وجه يسوغه، بل لا تكون الضرورة إلاَّ كذلك [2].

الرَّابع: القول بقلة ذلك، وهو قول ابن مالك في النظم، والمكودي.

=انظر ١/١٥٥. وتبعه المكودي في شرحه /٢٥.

١ انظر التسهيل /٣٤، شرحه ١/٢٠١ وما بعدها، وانظر شرح الكافية الشافية ١/٢٩٨ وما بعدها، وأوضح المسالك ١/١١٨، وشفاء العليل ١/٢٢٩، والمساعد ١/١٥٠.

٢ يقول سيبويه: " وليس شيءٌ يضطرون إليه إلاَّ وهم يحاولون به وجهًا " انظر الكتاب ١/٣٢.

المسألة الخامسة: " وصل الألف واللام بالجملة الاسمية وبالظرف ".

وقد ورد عنده في باب الموصول أيضًا: وصل الألف واللاَّم بالجملة الاسمية وبالظرف على الشذوذ [1]. فمن الأول: قول الشاعر:

مِنَ القَومِ الرَّسُولُ اللهِ منْهُمْ

لَهُمْ دَانَت رِقابُ بَني مَعْدٍّ [2]

حيث وصل " أل " بالجملة الاسمية، والأصل: " الذين رسول الله منهم ".

وقد وافقه في شذوذ ذلك الخضري [3]، والمرادي، وقال: ولا يُقاسُ على هذا باتفاق [4]، وأبو حيان [5]. ومنهم من عدَّها ضرورة [6].

وقيل: هي زائدة [7]. وقيل: هي مبقاة من الذين؛ لأنه وصلها بالجملة الاسمية ولم

---

١ انظر ابن عقيل ١/١٥٨.

٢ لم أعثر على قائله، وهو موجود في شرح ألفية ابن عقيل ١/١٥٨، المساعد ١/١٥٠، شرح المرادي ١/٢٤٠، الدرر ١/٢٧٦، الهمع ١/٢٩٤، حاشية الخضري /٧٨، مغني اللبيب ١/٤٩، رصف المباني/٧٥، شرائر الشعر /٢٨٩، شرح الكافية الشافية ١/٣٠١، شواهذ المغني للسيوطي ١/١٦١، الأشموني ١/١٦٥.

٣ انظر حاشية /٧٨.

٤ انظر شرحه ١/٢٤٠.

٥ انظر الارتشاف ٢/١٠١٤.

٦ هذا رأي ابن مالك في المساعد ١/١٥٠، والسيوطي في الهمع ١/٢٩٤، والشنقيطي في الدرر ١/٢٧٦.

٧ انظر شرح المرادي ١/٢٤١، الارتشاف ٢/١٠١٤.

يدخلها على اسم الفاعل ولا ما أشبهه [1]. ومن الثاني قوله:

مَنْ لا يَزَالُ شَكِرًا على الْمَعَهْ

فَهْوَ حَرٍ بِعِيْشَةٍ ذاتِ سَعَهْ [2]

حيث وصل " أل " بالظرف، والأصل: " على الذي معه ".

وفيه مافي الشاهد السابق من آراء، إلاَّ أن الشنقيطي قال بشذوذه موافقًا بذلك ابن عقيل ومن وافقه [3]، بينما عدَّ الشاهد السابق من الضرورة.

ومن النحاة من جعل وصل الألف واللام بالجملة الاسمية وبالظرف دليلاً على أنها الموصولة، وليست للتعريف [4].

---

١ هذا قول ابن عصفور في ضرائر الشعر /٢٨٩، وانظر شرح المرادي ٢٤١/١، والارتشاف ١٠١٤/٢. .

٢ البيت مجهول القائل، وهو موجود في شرح ألفية ابن عقيل ١٦٠/١، وشرح المرادي ٢٤١/١، والهمع ٢٩٤/١، وشفاء العليل ٢٣٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٣/١، والأشموني ٦٥/١، والجني الراني /٢٠٣، وحاشية الخضري /٧٨، ومغني اللبيب ٤٩/١، والمطالع السعيدة /١٦٦، وجواهر الأدب /٤٠٢.

٣ انظر الدرر ٢٧٧/١.

٤ هذا رأي ابن هشام في مغني اللبيب؛ انظر الشاهد رقم ٦٥، والشاهد ٦٦.

المسألة السادسة: " حذف الألف واللام التي للغلبة في غير النداء والإضافة"

ومن الشاذ عنده في باب " المعرف بالأداة ": حذف الألف. واللام التي للغلبة في غير النداء والإضافة؛ إذ حكمها أنها لاتحذف إلاَّ فيهما، وقد حذفت عنده شذوذًا في قولهم: " هذا عَيُّوقٌ طالعًا " [1]، حيث حذفت الألف واللام من العيُّوق، والأصل: العَيُّوق: وهو اسم نجم.

ومعظم النحاة على مجيئه بقلة [2]، ومنه عندهم: " هذا يوم اثنين مُباركًا فيه " [3] حكاه سيبويه [4]. وقول الشاعر:

إذَا دَبَرَانٌ مِنْك يومًا لقيتُهُ

أوَمِّلُ أن ألقاك غَدْوًا بأسْعَدِ [5].

---

١ انظر ابن عقيل ١/١٨٦.

٢ منهم: المكودي في شرحه /٢٩ ــ ٣٠، والمرادي في شرحه ١/٢٦٧، وابن هشام في اوضح المسالك ١/١٦٦، والأزهري في التصريح ١/١٥٤، والسيوطي في الهمع ١/٢٥٠، والأشموني في شرحه ١/ ١٨٦، والخضري في حاشيته /٢٩، وابن الناظم في شرحه /٤٠ موافقين بذلك ابن مالك الذي قال في النظم ١/١٨٥:

وحذفَ الذي ــ إنْ تُنادِ أو تُضعفْ

أوجبْ، وفي غيرهما قد تنحذفْ

٣ انظر المراجع السابقة.

٤ انظر شرح الألفية لابن الناظم /٤٠، والتصريح ١/١٥٤.

٥ البيت مجهول القائل وهو موجود في شرح الشواهد للعيني ١/٥٠٨، وشرح المكودي /٣٠، وحاشية الخضري /٢٩، وشرح الألفية لابن الناظم /٤٠، والهمع ١/٢٥٠، والدرر ١/.

وزعم ابن الأعرابي أن حذف الألف واللام في غير النداء والإضافة جائز قياسًا في سائر أسماء النجوم [1]، حكى:" هذا العَيُّوق طالعًا "، و " هذا عيُّوقٌ [2] طالعًا " والمعنى مع التجرد والاقتران واحدٌ. ووافقه على الجواز أبو حيان في الارتشاف [3].

أمَّا دخول الألف واللاَّم على هذه الكلمات، فهو لازم عند كلٍّ من سيبويه [4]، والزمخشري [5].

وقد نبه ابن هشام إلى أنَّ انتزاع الألف واللاَّم من العلم الذي غلب بها يكون على حالتين [6]:

الأولى: انتازعُها منه مع بقاء علميته كما في قولهم:

" هذا عَيُّوقٌ طالعًا "، و " هذا يوم اثنين مباركًا فيه "؛ لأنَّ الحال جاءت منهما مع عدم تغيير مفهومهما.

=والدَبَرَان: علم على الكوكب الذي يُدبر الثريا، وحقه أنْ يصدق على كل مُدبر، ولكنه غلب على هذا الكوكب من بين ما أدبر.

١ انظر شرح الألفية لابن الناظم / ٤٠، وتخليص الشواهد /١٩٧، والمساعد ١/١٣٠،والتصريح١/١٥٤.

٢ والعيوق: فيعول بمعنى فاعل واشتقاقه من عاق يعوق. وهو كوكب أحمر يطلع قبل الجوزاء، سُمي بذلك لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا.

٣ انظر ٢/٩٦٦.

٤ انظر الكتاب ٢/١٠٢.

٥ انظر ابن يعيش ١/٤٢.

٦ ذكرتُ قوله هنا باختصار؛ وانظره مفصلاً في " تخليص الشواهد " /١٧٩.

ومجيء الحال من قوله: " هذا يوم اثنين مباركًا فيه " في الفصيح، يوضح فساد رأي المبرد في جعله " ال " في الاثنين وسائر الأيام للتعريف [1]

الثانية: انتازعها منه مع زوال العلمية كما في البيت، فإنَّ " دَبَرَانًا " فيه نكرة، وانتزاع " ال " منه بعد ذلك واجب، وعليه فصرفه في البيت واجب لا ضرورة.

---

١ انظر تخليص الشواهد /١٧٩.

المسألة السابعة: " التصريح بمتعلق شبه الجملة المحذوف وجوبًا، والواقع خبرًا للمبتدأ "

ومن الشاذ عند ابن عقيل [1]: التصريح بمتعلق الظرف والجار والمجرور المحذوف وجوبًا، والواقع خبرًا للمبتدا في قول الشاعر:

لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ؛ وإنْ يَهُنْ

فَأَنتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الهُونِ كائِنُ [2]

حيث ذكر متعلق الظرف وهو قوله: " كائنُ "، المحذوف وجوبًا عند جمهور النحاة [3] الذين يوجبون حذف متعلق الظرف والجار والمجرور الواقع خبرًا إذا كان المتعلق كونًا عامًا مطلقًا بدون ذكره. والتصريح به وإظهاره، والجمع بين العامل والظرف في الشعر، هو رأي ابن جني [4]، الذي يجيز التصريح بالعامل المحذوف؛ لأنه عنده هو الأصل، حتى وإن كان دالاً على كونه عام.

---

١ انظر ٢١١/١.

٢ البيت مجهول القائل وهو في ابن عقيل ٢١١/١، والمغني ٨١/٢، وشرح شواهده للسيوطي ٨٤٧/٢، وشفاء العليل ٢٩٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٧/١، والهمع ٢١/٢ ــ ٢٢، والدرر ١٨/٢، والعيني ٥٤٤/١، والبحر المحيط ٧٧/٧، والمساعد

٣ انظر/٢٣٧/ي النحاة في أوضح المسالك ١٨٢/١، والأشموني ١٩٩/١ــ ٢٠٠، والتصريح ١٦٦/١، والمساعد ٢٣٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٧/١، ونتائج الفكر /٤٢١، والهمع ٢١/٢ ــ ٢٢، والدرر ١٨/٢، وحاشية الخضري /٩٥، وشرح الألفية لابن ناظم /٤٣، والارتشاف ١١٢١/٣، وابن يعيش ٩٠/١.

٤ انظر رأيه في ابن يعيش ٩٠/١، والدرر ١٨/٢، حاشية الخضري /٩٥.

مخالفًا بذلك جمهور النحاة، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رآه مُسْتَقِرًّا عنـده ﴾ [1] حيث جاء " مستقرًا حال، ولو لم يذكره؛ لكان " عنده " هـو الحـال، والعامـلُ محذوف، وقد ظهر في هذا، وهو اسم فاعل. وظهور العامـل المحـذوف هنـا أجازه ابن يعيش [2] الذي يجيز إظهار العامل المحذوف إذا تقدم علـى الظـرف والجار والمجرور ورُدَّ بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك لا بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه.

وفي البيت شاهد على تقدير العامل المحذوف بـ " كائن " و " مـستقر " اسـم فاعل، وهو اسم مفردٌ؛ وذلك على رأي جمهور البصريين وهو الصحيح [3]؛ لأن المحذوف عندهم هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أنْ يكـون مفـردًا، والضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور وسكن فيهما، أشـار إلـى ذلك.

ابن مالك قال: نصَّ على ذلك الأخفش، وأوما إليه سيبويه [4].

وفي شرح التسهيل لأبي حيان [5]. وفي هذا الشاهد دليل علـى أنَّ الفاعـل فـي الظرف: هو العامل؛ إذ ظهر في البيت.

---

[1] سورة النمل ٢٧/٤٠:

[2] حيث يقول: " فإن ذكرته أولاً وقلت: زيدُ استقر عندك لم يمنع منه مانع " انظـر شـرحه على المفصل ١/٩٠.

[3] انظر شرح التصريح ١/١٦٦، وحاشية الخضري /٩٥، وشرح الألفية لابن الناظم /٤٣.

[4] انظر التسهيل /٤٩، وشفاء العليل ١/٢٩٢، وشـرح الكافيـة الـشافية ١/٣٥٠، وشـرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٨، والمساعد ١/٢٣٦، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٢١١.

[5] انظر الدرر ٢/١٨، الهمع ٢/٢٢ حيث يقول: " وذهب ابن كيسان إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وسمي الظرف خبرًا مجازًا، ورجع ابن مالك وغيره تقدير اسـم

المسألة الثامنة: " تقديم الخبر المحصورة بإلاَّ ".

ـ ومن الشَّاذ عنده في باب المبتدأ والخبر، تقديم الخبر المحصور [1] بـــ " إلاَّ " كما في قول الشاعر:

فَيَا رَبِّ هَلْ إلاّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجى

عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ المُعَوَّلُ ؟ [2]

حيث جاء الشاهد على الحقيقة في عجز البيت، فقد قدّم الخبر وهو قوله:" عليك"، وأخر المبتدأ، وهو قوله: " المُعَوَّلُ " وذلك شاذ؛ إذ الأصل فيه تـأخير الخبـر المحصور بـــ " إلاَّ "، وتقديمه إمّا على الشذوذ، وهو قول جمهور النحـاة [3]، أو

=الفاعل. وقيل: جاء البيت شاهدًا على ترجيح تقدير المفرد على الظـرف والمجـرور المخبر بهما. وانظر اوضح المسالك ١٨٢/١.

١ انظر ابن عقيل ٢٣٥/١.

٢ البيت منسوب للكميت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات، وهـو فـي التـصريح ١٧٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/١، وسر الصناعة ١٣٩/١، والـدرر ٢٦/٢، وبلا نسبة في الهمع ٣٣/٢، وشفاء العليل ٢٨٣/١، وابن عقيـل ٢٣٥/١، والاشـموني ٢١١/١، وأوضح المسالك ١٨٩/١.

٣ انظر حاشية الخضري /١٠٢، والأشموني ٢١١/١، وشرح المكودي /٣٤، والهمع ٣٣/٢، والدرر ٢٦/٢، والمساعد ٢٢١/١، وتخلـيص الـشواهد مـسألة /٤٨، والارتـشاف ١١٠٤/٣.

فقد جاء الشذوذ على رأي اكثر البصريين والفراء وابن الأنباري الذبن يمنعون تقـديم المحصور بإلاَّ إذا كان عمدة، وأيضًا على رأي بعض البصريين والجزولي والـشلوبين الذين يمنعون التقديم عمدة كان أو فضلة.

على أنه ضرورة [1]، أو على الندور [2].

وإنما يمتنع تقديم الخبر المحصور بإلاَّ عند مَنْ منع؛ لأنَّ المعنى مع التقديم ينقلب، ويُشعر بانحصار المبتدأ، وحملوا " إلاَّ " على " إنَّما " طردًا للباب، حتى وإن كان اللبس منتفيًا في " إلاَّ " إذا قدمت مع الخبر كما في البيت، حيث إنَّ تقديم " إلاَّ " يُبَيِّن المحصور من غيره، بخلاف " إنَّما " فإن المحصور معها لا يظهر إلاَّ بتأخيره.

وعلى المنع يكون " المعول " مبتدأ، و " عليك " الخبر المقدم، وليس لك هنا أنْ تجيز في المعمول الفاعلية، وإن كان الظرف معتمدًا؛ لأنَّ الظرف على هذا التقدير في محله؛ لأنَّه خلف الفعل، وكما لا يجوز " ما إلاَّ قام زيدٌ "، كذلك لا يجوز: " ما إلاَّ في الدَّارِ زيدٌ " [3].

والتقديم إنما جاء على رأي الكسائي وبعض علماء البلاغة.

وكل ماقيل في عجز البيت، يُقال في صدره إذا اعتبر الجار والمجرور " بك " هو الخبر المحصور بـ إلاَّ المتقدم، و " النَّصرُ " هو المبتدأ.

أمَّا إذا اعتبر أن الخبر هو جملة " يُرتجى "، فلا شاهد فيه. والرأي عندي أن الخبر لابد أن يكون " بك " لأن المعنى لا يكتمل إلاَّ بذكره، وعليه فإن ماقيل من الأراء في العجز يُقال في الصدر باعتبار محل الاستشهاد صريحًا كالعجز.

---

١ انظر شرح التصريح ١م١٧٣، وأوضح المسالك ١/١٨٩.

٢ انظر شرح الألفية لابن الناظم /٤٦.

٣ انظر شرح التصريح ١/١٧٣، وحاشية الخضري /١٠٢، وتخليص الشواهد /١٩٣.

المسألة التاسعة: " تقديم خبر المبتدأ الذي دخلت عليه لام الابتداء ".

ومن الشاذ عنده [1] في باب المبتدأ والخبر تقديم الخبر، مع أنه خبر لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء التي لها الصدارة ومنه قول الشاعر:

خالي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيْرُ خالُهُ

يَنَلِ العَلاَءَ ويَكْرُمِ الأَخْوَالاَ [2]

الشاهد فيه: قُدِّم الخبر وهو قوله: " خالي " على المبتدأ " لأنت "، مع أنَّ المبتدأ مقترن بلام الابتداء التي لها الصدارة وذلك على الشذوذ، وعلى هذا الوجه من التخريج وافق النحويون ابن عقيل على القول بشذوذه، إلاَّ أنهم ذكروا له تأويلات [3] أخرى تخرجه عن الشذوذ، فذكروا أنَّ اللاَّم في قوله: " لأنت " ليست

---

١ انظر شرح ابن عقيل ١/٢٣٦

٢ البيت لم يُعرف قائله، وهو في ابن عقيل ١/٢٣٧، وانظر شرح المكودي /٣٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٢٨٥، وشرح الأشموني ١/٢١١، والتصريح ١/١٧٤، وحاشية الخضري /١٠٢، وشرح ابن الناظم /٤٦.

٣ انظر هذه التأويلا في شرح المكودي /٣٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٢٨٥، وأوضح المسالك ١/١٩١، وشرح الأشموني ١/٢١١، والتصريح ١/١٧٤، وحاشية الخضري /١٠٢، وشرح ابن الناظم /٤٦.

ويذهب مثل هذا البيت في تخريجاته قول رؤبة

أمَّ الحُلَيْسِ لعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

تَرْضَى من اللَّحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ

إذا التقدير إما على: " أمُّ الحليسِ عجوزٌ " فتكون اللام زائدة أو على تقدير: " لهي عجوز " فتكون اللاَّم داخلة على مبتدأ محذوف، وهي لام الابتداء، صُدِّرتْ في جملتها.

لام الابتداء، بل زائدة، أو أنَّها داخلة على مبتدأ محذوف والتقدير: " لهو أنت " حذف المبتدأ، فاتصلت اللام في خبره، فتكون مصدرة في جملتها. ويضعف التقدير الأول، وهو زيادة اللام في الخبر؛ لأنَّ زيادتها في الخبر خاصة بالشعر، إلاَّ أنَّ دعوى زيادة اللام على ضعفها أولى من دعوى حذف المبتدأ؛ لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور، على جانب ان زيادة الحرف واردة في الاتساع، أما حذف المبتدأ فلا يكون إلاَّ بدليل.

وقيل: إنَّ أصله: " لخالي أنت " فَأُخِّرتْ اللام للضرورة، أو أنَّ المراد: " لأنت خالي " فقدم الخبر على المبتدأ، وإن كانت فيه اللاَّم للضرورة.

والذي يؤخذ على ابن عقيل أنه لم يحذُ حذو العلماءِ، فيذكر التوجيهات الأخرى، والتي تخرجه عن باب الشذوذ، بل اكتفى بذكر وجه الشذوذ فقط. لأنه شاذ عنده، ولو ذكر التوجيهات التي تخرجه من باب الشذوذ لما كان شاذًا.

= ومثلها قول أبي عزة عمر بن عبدالله بن عثمان في مدح الرسول:

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لمُحارَبٌ

شَقِيٌّ، وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيْدُ

المسألة العاشرة:" ذكر خبر المبتدأ بعد " لولا " ".

ومن الّاذ عند ابن عقيل ذكر خبر المبتدأ بعد " لولا " الامتناعية، والأصل وجوب حذفه بعدها، ومن ورود ذكره في الشعر شذوذًا قول الشاعر:

لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرُ

أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بالمقَالِيْدِ [1]

فالشاهد في قوله: " ولولا قبله عمُر " فقد ذكر خبر المبتدأ وهو قوله: " قبله " مع أن المبتدأ وقع بعد " لولا " التي يجب معها حذف الخبر؛ لأنَّه قد عوض عنه بجملة الجواب، فلا يجمع في الكلام بين العوض والمعوض عنه.

وللنحاة في خبر المبتدأ الواقع بعد لولا الامتناعية آراء:

الأول: انَّ الخبر محذوف وجوبًا ولا يكونُ إلاَّ كونًا مطلقًا، فإذا قلت: " لولا زيدٌ لأكرمتُك "، فالتقدير: لولا زيدٌ موجودٌ " وحذف؛ لأنّه معلومٌ بمقتضاها؛ إذ هي دالة على امتناع لوجود، فالمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ فقولك: لولا زيدٌ لأكرمتك " دَلَّ " على أن وجود زيدٍ منع من الإكرام. ووجب لسدِّ الجواب وحلوله محله. وهذا الرأي للجمهور [2]، وهو الذي جاء عليه الشاهد.

---

١ البيت لأبي عطاء السندي، وقيل: هو لأفلح بن يسار مولى بني أسد، وهو موجود في ابن عقيل ٢٤٨/١، والمساعد ٢٠٩/١، وفي معجم الشواهد أنه لمسلم بن الوليد في ديوانه/١٦١.

٢ انظر رأي الجمهور في: شرح المكودي /٣٦، والمساعد ٢٠٩/١، وأوضح المسالك ١٩٩/١ وما بعدها، وتخليص الشواهد مسألة /٥٧، وتوضيح المقاصد والمسالك

الرأي الثاني: وهو رأي الرماني [1]، وابن الشجري [2]، وأبو علي الشلوبين [3]، واختاره ابن مالك [4] في غير النظم، فقد فصلوا القول في خبر المبتدأ الواقع بعد " لولا "، فذهبوا إلى أنه قد يكون كونًا عامًا، وقد يكون كونًا خاصًا مقيدًا.

فإنْ كان كونًا عامًا، فقد وافقوا الجمهور على وجوب حذفه. وإنْ كان كونًا خاصًا مقيدًا، فإمَّا أنْ يدلَّ عليه دليل، أو لا. فإنْ لم يدلْ عليه دليل، وجب ذكره ومنه قولهم: " لولا زيدٌ سَالَمنَا ما سَلِمَ [5] " فزيدٌ مبتدأ، وجملة " سالمنا " الخبر.

=١/٢٨٨، والتصريح ١/١٧٨، والهمع ٢/٤١ ــ ٤٢، وشرح ابن الناظم /٤٩، وشرح الأشموني ١/٢١٥، وحاشية الخضري ١/١٠٦.

وهذا هو الرأي الذي عليه ابن مالك في النظم.

١ انظر رأيه في المساعد ١/٢٠٩، والهمع ١/١٠٤، والتصريح ١/١٧٩، والأشموني ١/٢١٦، وحاشية الخضري ١/١٠٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٢٨٩.

٢ انظر رأيه في آمالي ابن الشجري ٢/٢١١، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٦، والمغني ١/٢٧٣، والأشموني، والمساعد ١/٢٠٩، والهمع ١/١٠٤، والتصريح ١/١٧٩، وحاشية الخضري ١/١٠٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٢٨٩.

٣ انظر رأيه في المساعد ١/٢٠٩، والهمع ١/١٠٤، والتصريح ١/١٧٩، والأشموني ١/٢١٦، وحاشية الخضري ١/١٠٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٢٧٩.

٤ انظر التسهيل /٤٤، وشفاء العليل ١/٢٧٥، وشرح الكافية الشافية ١/٢٥٤ وما بعدها، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٦، والمغني ١/٢٧٣، والمساعد ١/٢٠٨ وما بعدها.

٥ لو قيل: " لولا زيدٌ ماسلم " لم يكن هناك دليل على حذف الخبر. وأمَّا قولهم: " لولا زيدٌ سالمنا ما سلم " فتركيب فاسدٌ لا في شذوذ ولا في غيره. انظر الأشموني ١/٢١٥، وحاشية الخضري ١/١٠٦.

ومنه أيضًا قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " لولا قومُك حديثوا عهدٍ بكفرٍ لَبَنَيْتُ الكعبة على قواعد إبراهيم " [1].

فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ، لظنَّ أنَّ المراد: لولا قومُك على كل حال من أحوالهم لبنيتُ الكعبة، وهو خلاف المقصود؛ لانَّ من أحوالهم بُعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل. وتلك الحال لاتمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور. ومن نوعه قول عبدالرحمن بن الحارث لأبي هريرة: " إني ذاكرٌ لكُ أمرًا، ولولا مروان أقسم عليَّ فيه لم أذكره لك " [2].

فإنْ دَلَّ عليه دليل: جاز إثباته وحذفه، ومنه قولهم: " لولا أنصارُ زيدٍ حَمَوْهُ لم يَنج " [3]. فالدليل على حذف الخبر: لفظ " أنصار "؛ لأنَّ شأنَ النَّاصر أنْ يحمي مَنْ ينصره. ومنه أيضًا بيت المعري:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسَالاَ [4]

---

١ أخرجه البخاري في صحيحه /٣ ــ كتاب العلم، ٤٨ ــ باب في ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس فيه فيقعوا في أشد منه.

٢ اخرجه البخاري في: ٣/ كتاب الصوم، ٢٢ / باب الصائم يصبح جنبًا.

٣ انظر الأشموني ٢١٥/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٨٨/١، وشرح التصريح ١٧٩/١، والهمع ٤٢/٢.

٤ نسب البيت للمعري وهو موجود في شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٢/١، والدرر ٢٧/٢، والأشموني ٢١٥/١، والتصريح ١٧٩/١، وأوضح المسالك ١٩٩/١، وحاشية الخضري ١٠٦/١، وشرح ابن الناظم /٤٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٨٨/١، وتخليص الشواهد /٢٠٨، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك /٦٧، وشرح الكافية

الشاهد فيه: جواز ذكر الخبر وهو يمسكه " بعد " لولا "؛ لأنَّ الإمساكَ كون مقيدٌ دلَّ عليه دليلٌ، وهو المبتدأ، فإن شأنَ الغمد الإمساك.

وهذا الشاهد جاء على الرأي الثاني، الذي أشار إليه الخضري [1] بقوله: " وهو الحقُّ، شواهدها كفلق الصبح ".

وخالف الشاهد رأي الجمهور، الذين يوجبون حذف الخبر بعد لولا بناءً على أنَّه لا يكون إلاَّ كونًا مطلقًا، وإنْ جاء كونًا خاصًا في كلام، فهو لحن، أو مؤول، وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ [2]، ولذلك لحنوا المعري في قوله:

فلولا الغمدُ " السابق [3]، وقد رُدّ تلحينهم للمعري على إمكان جعل " يمسكه " بدل اشتمال من الغمد، على أنَّ الأصل: أنْ يمسكَهُ، فحذفت " أَنْ " وارتفع الفعل بعدها [4]، أوعلى تقدير: " يمسكه " جمله معترضة بين المبتدأ والخبر

=الشافية ١/٣٥٦، والجني الداني /٦٠٠، والمساعد ١/٢٠٩، وبلا نسبة في الهمع ٢/٤٢، والمقرب /٩١، وشروح سقط الزند ١/١٠٤.

١ انظر حاشيته ١/١٠٦.

٢ فيقال في " لولا زيدٌ سالمنا ماسلم ": " لولا مسالمةُ زيدٍ إيَّانا " أي: موجودة.
ويقال في " لولا أنصار زيدٍ ماحموه لم ينج ": " لولا حماية أنصار زيد إيَّاه " أي: موجودة.
انظر شرح التصريح ١/١٧٩.

٣ قال ابن مالك: " وقد خطأه بعض النحويين. وهو بالخطأ أولى ". انظر شواهد التوضيح والتصحيح /٦٧.

٤ انظر رد النحاة على الجمهور في شرح الأشموني ١/٢١٥، وحاشية الخضري ١/١٠٦، وشرح ابن الناظم /٤٩، وتخليص الشواهد مسألة /٥٧، وشرح التصريح ١/١٧٩.

المحذوف [1]. ويحتمل أنْ يخرجَ على حذف أنَّ الناصبة للاسم الرافعة للخبر، والأصل: فلولا أنَّ الغمد يمسكه، فحذفتْ وارتفع الاسم بعدها [2].

ولا يمكن تخريجه على أنْ يكون " يمسكه " حالاً من الخبر المحذوف على تقدير: " لولا الغمدُ موجود ممسكًا له "؛ لأنَّ العرب لا يذكرون الحال بعد " لولاً كما لا يذكرون الخبر؛ لأنَّها خبر في المعنى. قاله الأخفش [3]، وزعم أنَّه إنْ ورد خبرُ لمبتدأ بعد " لولا " كان شذوذًا [4].

والذين ردَّوا على الجمهور تلحينهم للمعري؛ لكونه لا يحتج بشعره، أنكروا ذلك [5]؛ لورود مثله في الشعر الموثوق به مثل قول الشاعر:

لَوْلاَ زُهَيْرٌ جَفَاني كنتُ مُعْتَذِرًا

ولَمْ أَكُنْ جَانحًا للسِّلْمِ إِنْ جَنَحُوا [6]

ومثله قول الزبير بن العوام في أسماء بنت أبي بكر:

---

١ انظر شرح التصريح ١/١٧٩.

٢ انظر شرح التصريح ١/١٧٩.

٣ انظر رأيه في المغنى لابن هشام ١/٢٧٣، وتخليص الشواهد مسألة /٥٧، وشرح التصريح ١/١٧٩، والدرر ٢/٢٨.

٤ يكون بذلك موافقًا لابن عقيل. انظر الارتشاف ٣/١٠٩٠.

٥ انظر أوضح المسالك ١/٢٠٠ وما بعدها، وحاشية الخضري ١/١٠٦، وشرح الأشموني ١/٢١٥.

٦ البيت لم يعرف قائله، وهو موجود في شواهد التوضيح والتصحيح /٦٦، والأشموني ١/٢١٥، ٤/٥٠، وحاشية الخضري ١/١٠٦.

فَلَولاَ بَنُوهَـا حَوْلَهَـا لَخَبَّطْتُهَـــا

كَخَبْطَـــةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَـــمِ [1]

وقول الشاعر

لَوْلاَ ابْنُ أَوْسٍ نَأَى ما ضِيْمَ صَاحِبُهُ

يَوْمًـــا وَلاَ نَابَهُ وَهْنٌ ولا حَذَرُ [2]

وذهب ابن الطراوة [3] إلى أنَّ خبر " لولا " غير مقدر، بل هو الجواب، وحـديث الرسول صلى الله عليه وسلم: " لولا قومُك " قال فيه ابن أبي الربيع [4]: أنَّـه لم يقف على ورود هذه الرواية من طريق صحيح، وأنَّه مرويٌّ بالمعنى. وتـــأوَّل على أنَّ " حديث عهدهم " مبتدأ وخبر وهي جملة مقدمة من تـأخير والتقـدير: لـولا قومُك لأقمتُ البيت على قواعد إبراهيم: ثم قـال: حديث عهدهم بالكفر. والمشهور [5] في روايات الحديث: " لولا حدثانُ عهدِ قومك، لولا حداثـةُ عهـد قومك، لولا أنَّ قومَك حديثو عهد ".

---

١ البيت في شواهد العيني ٥٧١/١، وتخليص الشواهد وتخليص الفوائد /٢٠٨.

٢ لم يعرف قائله، وهو موجود في شواهد التوضيح /٦٦.

٣ انظر رأيه في المغنى ٢٧٤/١، ٥٠٢/٢، والجني الداني /٦٠١، وشـرح الجمـل لابـن عصفور ٤٤٢/٢، والارتشاف ١٠٨٩/٣.

٤ انظر قوله في شرح الأشموني ٢١٥/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٨٩/١ وما بعدها، وشرح التصريح ١٧٩/١.

٥ انظر رواياته المشهورة في فتح الباري بشرح البخاري ١٨٨/٤ وما بعدها.

المسألة الحادية عشرة: " حذف النافي من الأفعال الناقصة التي يشترط في أعمال النفي ".

ومن الشَّاذ عنده في الأفعال النَّاقصة [1]، التي يشترط في كونها نواقص أنْ تكون منفيـة بثابت النَّفي، سواءً كان النفي ظاهرًا، أو مقدرًا، وبالحرف كان أو بالفعل أو الاسم: حذف النافي معها على غير القياس [2] بدون القسم كقول خدَّاش:

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي

بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيْدَا [3]

---

١ هي الأفعال: " زال، بَرِحَ، فتىء، وانْفَكَّ " وهو القسم الثاني من الأفعال الناقصة التي يشترط في عملها عمل كان وهو: رفع المبتدأ ونصب الخبر. انظر ابن عقيل ٢٦٣/١، ٢٦٤.

٢ إذ يشترط في جواز حذف النافي معها على القياس ثلاثة شروط هي:

١. أنْ يكون حرف النفي " لا ".

٢. أنْ يكون الفعل المنفي به مضارعًا.

٣. أنْ يكون ذلك في القسم.

وقد توفرت هذه الشروط في قوله تعالى: ﴿ قالوا تالله تَفْتَؤُ تَذْكرُ يُوسُفَ ﴾ أي: لاتَفْتَؤُ. انظر سورة يوسف ٨٥/١٢.

٣ البيت لخداش بن زهير في ديوانه برواية:

فَأَبْرحُ مَا أدامَ اللهُ رَهْطي /// رَخِيَّ البَالِ مُنْتَطِقًا مُجيدا

انظر الديوان /٤٢، وهو في العيني ٦٤/٢، وبلا نسبة في: ابن عقيل ٢٦٤/١، والمقرب ٩٤/١، والدرر ٤٦/٢، والهمع ٦٦/٢، والأشموني ٢٢٨/١.

فالشاهد فيه قوله: " أبرح " حيث استعمله بدون نفي أو شبهه مع كونه غير مسبوق بالقسم وهو شاذ.

ومن النحاة [1] من وافق ابن عقيل في شذوذه. وابن عصفور [2] عدَّه من القليل جدًا حيث استعمل الفعل برح فعلاً ناقصًا بغير آداه نفي لافي اللَّفظ ولا في التقدير.

أما السيوطي [3] فقد استشهد به على حذف النفي مقدرًا أي: لا أبرحُ.

وقيل: لاحذف. والمعنى: أزولُ عن أنْ أكون مُنْتَطقًا مجيدًا أي: صاحب نطاق وجواد ماأدام الله قومي، فإنهم يكفونني ذلك، ولا يخفى ضعف [4] هذا القول.

---

١ منهم الأشموني في حاشيته ٢٢٨/١، والشنقيطي في الدرر ٤٦/٢.

٢ انظر المقرب ٩٤/١.

٣ انظر الهمع ٦٦/٢.

٤ قاله صاحب الدرر انظر ٤٦/٢. وفي شرح الديوان أنَّه على حذف " لا " مثل الآية السابقة.

أي: لا أبرح منتطقًا مجيدًا، أي صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي، وعني بذلك أنَّه لا يزال مستغنيًا ما بقي له قومه، وهذا أحسن ما حمل عليه البيت. وانظر الصحاح واللسان والتاج.

المسألة الثانية عشرة: " زيادة " كان " بين حرف الجر ومجروره ".

ومن الشَّاذ عنده أيضًا زيادة " كان " بين حرف الجر ومجروره [1] كقول الشاعر:

سُـــرَاةُ بَنِي بَكْرٍ تَسَامـــي

عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ العِـــرَابِ [2]

فالشاهد فيه قوله: " على كان المسومةِ "، حيث زاد [3] " كان " بين حرف الجـرِّ " على " ومجروره، وهو قوله: " المسومةِ " وهو من الشَّاذ عند ابن عقيل، وقـد وافقه النحاة على شذوذه وذلك على غير القيـاس [4]. إلاَّ ابـن هـشـام فـي تخليـص [5] الشواهد، فقد جعله من النَّادر، وفي غيره [6] من الشَّاذ.

---

١ انظر ابن عقيل ١/٢٩١.

٢ البيت بلا نسبة في سر الصناعة ١/٢٩٨، واللمع /١٢٢، والرضي على الكافيـة ٣/١٩٠ ضرائر الشعر لابن عصفور /٧٨، وشفاء العليـل ١/٣٢٢، والنهايـة لابـن الخبـاز ٣/٦٨٦، والأزهية للهروي /١٩٧، رصف المباني /١٤٠، وإصـلاح الخلـل /١٥٧، والفصول الخمسون /١٨٢، والتوطئة /٢٢٥، وشرح اللمع ١/١٥١، والمستوفي لابـن فرحان ١/٢٢٩، وشرح ابن عقيل ١/٢٩١.

٣ ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى، وإنما جاءت زيادتها للدلالة على الزمن الماضي فقط.

٤ إذ القياس أن تزاد " كان " بين " ما " وفعل التعجب نحو: " ما كان أصَحَّ عِلْمَ مَنْ تقـدما " ولا تـزاد في غيره إلاَّ سماعًا.

٥ انظر مسألة /٧٠.

٦ انظر أوضح المسالك ١/٢٣١.

المسألة الثالثة عشرة: " زيادة " " كان " بلفظ المضارع ".

ومن الشَّاذ عنده [1] زيادة " كان " بلفظ المضارع كما في قول أمِّ عَقِيلِ بن أبي طالب:

أَنْتَ تكُونُ مَاجِدٌ نَبِيْلُ

إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلُ وَبَلِيْلُ [2]

وقد ورد القول بشذوذ زيادتها بلفظ المضارع عند بعض النحاة [3] الذين يوافقون ابن عقيل، ومنهم مَنْ قال بندوره [4] وإنما جاء القول بجواز زيادتها بلفظ المضارع على رأي أبي البقاء [5] والفراء، وهذا خلاف الأصل؛ لعدم سماعه، فلا تباح الزيادة في غير مواضعها المعتادة، فلا تزاد " كان " ولا تجرد إلاَّ ماضية؛ لخفتها. وإنَّما ثبتت زيادة " كان " بلفظ الماضي؛ لأنها مبنية؛ لشبهها الحرف، بخلاف المضارع، فإنه معرب؛ لأَّنه يشبه الأسماء لأنَّها معربة، فتحصن بذلك عن أن يُزاد، كما أنَّ الأسماء لا تزاد إلاَّ شذوذاً.

---

١ انظر ابن عقيل ٢٩٢/١.

٢ هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف انظر التصريح ١٩١/١، وشفاء العليل ٣٢٢/١، والعيني ٣٩/٢، والأشموني ٢٤١/١، والخزانة ٢٢٥/٩ ــ ٢٢٦، وأوضح المسالك ٢٣٠/١، والمساعد ٢٦٨/١، والنهاية لابن الخباز /٦٨٧، وبلا نسبة في الهمع ٩٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٤١٣/١، وتخليص الشواهد /٢٥٢، والارتشاف ١١٨٦/٣.

٣ انظر هذا القول في أوضح المسالك ٢٣٠/١، والتصريح ١٩١/١، والرضي على الكافية ١٩٣/٤، والمساعد ٢٦٨/١، والهمع ٩٩/٢، والدرر ٧٨/٢.

٤ هذا قول ابن الناظم في شرحه على الألفية /٥٥، والأشموني ٢٤١/١، والمرادي في توضيح المقاصد والمسالك ٣٠٦/١، وابن هشام في تخليص الشواهد /٢٥٢.

٥ انظر الرضي على الكافية ١٩٣/٤، والهمع ٩٩/٢، والدرر ٧٨/٢.

المسألة الرَّابعةَ عشرة: " حذف " كان " مع اسمها بعد " لدن " "

ومن الشَّاذ عنده [1] حذف " كان " مع اسمها وبقاء خبرها بعد " لَدُن " [2] كقولـه:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا [3]

الشاهد في قوله: " مِنْ لَدُ شَولاً " فقد حذف " كان " واسمها وأبقى خبرها وهو قوله: " شَوْلاً " بعد " لَدُ "، وهو شاذ عند ابن عقيل، وعلى القليل عند النحاة.

وقد قدَّره سيبويه [4] والجمهور: مِنْ لَدُ أَنْ كانتْ شوْلاً. وإنَّما قدَّره سيبويه هذا التقدير، ولم يقدره: مِنْ لَدُ كانت؛ لأَّنه لايرى إضافة " لدن " إلى الجمل [5].

وقد رُدَّ تقدير سيبويه، بأنَّ فيه حذف الموصول وصلته وبقاء معمولها من غير ضرورة [6].

---

١ انظر ابن عقيل ٢٩٣/١.

٢ لأن الكثير في حذف " كان " مع اسمها وبقاء خبرها يكون بعد " إنْ ولو " الشرطيتين.

٣ الرجز من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها، وهو موجود في الكتاب ٢٦٤/١، وابن الشجري ٢٢٢/١، والتصريح ١٩٤/١، وشواهد المغني للسيوطي ٨٣٦/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح /١٣٠، وشرح الكافية للرضي ١٥٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٥/١، النهاية لابن الخباز ٢٣٥/٢، المستوفي لابن فرخان ١٦٥/١، اللسان (شول)، شرح ابن عقيل ٢٩٥/١.

٤ انظر الكتاب ٢٦٥/١.، والتصريح ١٩٤/١، والأشموني ٢٤٣/١، والدرر ٨٨/٢.

٥ هو قول ابن الدهان، انظر التصريح ١٩٤/١، وتخليص الشواهد /٢٦٣.

٦ انظر تخليص الشواهد /٢٦٣.

وقيل: هو تقدير معنى لا إعـراب [1]. وأضـمرت " كـان " هنـا؛ لوقوعها في مثله كثيرًا، وحذفت نون " لدن "؛ لكثرة الاستعمال [2].

---

١ ينظر تخليص الشواهد /٢٦٣، والدرر ٨٨/٢، والارتشاف ١١٩١/٣.

٢ وفي البيت توجيهان آخران:

الأول: أنْ يكون قولهم " شولاً " مفعولاً مطلقًا لفعل محذوف والتقدير: " من لَـدُ شَـالتْ النَّاقة شولاً ".

الثاني: ما قاله بعض النحويين: وهو أنْ يكون نصب " شولاً " على التمييز أو التـشبيه بالمفعول به كما ينتصب لفظ " غدوة " بعد " لدن ". وعلى هذين التوجيهين، فلا يكـون هناك شاهدٌ لما نحن فيه.

والإتلاء، بكسر الهمزة: مصدر أتلت الناقة، إذا تبعها ولدها، فهي متليّة.

والشَّول: يدل على الارتفاع، وقيل: مصدر " شَالتْ " الناقة بذنبها. أي: رفعته للضِّراب، فهي شائل، والتقدير: من لدن شَالتْ شولاً.

وقيل: اسم جمع شايلة، بالتاء، وهي الناقـة التي ارتفع لبنها وضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهرٍ أو ثمانية.

المسألة الخامسةَ عشرة: " حذف نون " كان " المضارع ".

ومن الشَّاذ عنده: حذف نون " كان " المضارع بعد جزمه،وملاقاة ساكن [1] نحو قراءة يونس: ﴿ لم يَكُ الذين كفروا ﴾ [2]؛ فقد حذف نون " يكن " المجزوم، مع ملاقاته ساكنًا، وهو من الضرورة عند النحاة؛ إذ الأصل:﴿ لم يكُنْ الذينَ كفرَوُا﴾ لأنَّ جوازحذف النون من " كان " عندهم إنَّما يكون بشروطٍ وهي: أنْ يكون الفعل مضارعًا، ومجزومًا بالسكون وصلاً لا وقفًا، بخلاف المرفوع، والمنصوب، والمجزوم بالحذف، وألاَّ يليه ضمير نصب يكون خبرًا [3] له نحو: السابقة والحذف بعد استيفاء الشروط جائز؛ لكثرة الاستعمال، وسواءً في ذلك الناقصة أو التَّامة، لكنه في الناقصة أكثر، والتامة أقل نحو قوله تعالى: ﴿ وإنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفُها ﴾ [4]. وإنَّما جاز الحذف بعد تمام الشروط، تشبيهًا لنونها بحرف المد واللّين، فحذفت، مع أنَّه قد حذفت قبل حركتها للجزم، كما حذفت كسرة " لم أُبَالِ" فقيل: " لم أُبَلْ "، بعد ما حذفت منه الياء؛ لكثرة الاستعمال أيضًا.

ومما ورد فيه الحذف وقد اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى: ﴿ ولَمْ أكُ بَغِيًّا ﴾ [5]

---

١ انظر شرح ابن عقيل ١/٢٩٩.

٢ سورة البينة ٩٨ /١.

٣ لأنَّ الضمير يرد الشيء إلى أصله.

٤ بالرفع والآية من سورة النساء ٤/٤٠، ورواية النصب في حسنة يكون على النقص.

٥ سورة مريم ١٩/٢٠ والآية: ﴿ قالت أنَّى يكون لي غلامٌ ولم يمسسني بشرٌ ولم أك بغيًا ﴾ وردت بالحذف.

وقوله تعالى: ﴿ لَمْ نَكُ مِنْ المُصَلِّين ﴾ [1] وقوله تعالى: ﴿ وَلاَتَكُ في ضَيْقٍ ﴾ [2].

وحذف النون مع استيفاء الشروط شاذ في القياس [3]؛ لأنَّها من نفس الكلمة، لكن مسوغه كثرة الاستعمال، وشبه النون بحروف العلة، بخلاف ما إذا لاقت نون "يكن" المجزوم ساكناً فإنه يقتضي ألا يحذف منها شيءٌ بعد حذف الواو؛ لالتقاء الساكنين، بل يجب بقاء النون كالآية السابقة، وقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُم ﴾ [4]؛ وذلك لتقويها بالحركة، وخروجها عن شبه حرف المدِّ، فحركتها حينئذٍ تضعف هذا الشبه، فإذا ورد مما حذفت نونه عند ملاقاة الساكن، فقد ورد بشذوذه عند ابن عقيل [5]، والسيرافي [6]، والأشموني [7]. ومذهب سيبويه [8] وَنْ تابعه أنه مخصوص بالضرورة.

وجوَّز الكوفيون [9] ويونس [10] الحذف قبل الساكن مطلقًا تمسكًا بقول الشاعر:

---

١ سورة المدثر ٤٣/٧٤ والآية: ﴿ قالوا لم نَكُ من المُصَلّينَ ﴾ وردت الآية بالحذف.

٢ سورة النَّمل ٧٠/٢٧ والآية: ﴿ ولا تَحْزَنْ عَلَيْهم ولا تكنْ في ضَيْقٍ مما يَمْكُرُونَ ﴾ وردت الآية بدون حذف.

٣ قاله أبو حيان في الهمع ١٠٨/٢.

٤ سورة النساء ١٣٧/٣ وتكملة الآية: ﴿ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ سبيلا ﴾.

٥ انظر ابن عقيل ٢٩٩/١.

٦ انظر الرضي على الكافية ٢١٠/٤.

٧ انظر الأشموني ٢٤٥/١.

٨ انظر الكتاب ٢٥/١، ٢٦٥، ٢٦٦.

٩ انظر تخليص الشواهد /٢٦٨.

١٠ انظر رأيه في ابن عقيل ٢٩٩/١، والمساعد ٢٧٥/١، والرضي ٢٠٩/٤، وشرح ابن الناظم /٥٦ وتوضيح المقاصد والمسالك ٣١١/١، وأوضح المسالك ٢٤٢/١، وشرح

فَإِنْ لمْ تَكُ المرآةُ أَبْدَتْ وسَامَةً
فَقَدْ أَبْدَتِ المرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ [1]

وقول الآخر:

لَمْ يَكُ الحقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ
رَسْمُ دَارٍ قَــدْ تَعَفَّى فــَالطَّلَلْ [2]

وقول الآخر:

إِذَا لَمْ تَكُ الحاجاتُ مِنْ هِمَّةِ الفتى
فليس بِمُغْنٍ عنه عَقْدُ التمَّائِمِ [3]

=المكودي /٤٠، وحاشية الخضري ١١٨/١، وشرح التصريح ١٦٩/١، وشرح الأشموني ٢٤٥/١، وشرح الكافية الشافية ٤٢٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٦/١، وضرائر الشعر /١١٥، والهمع ١٠٨/٢، والدرر ٩٥/٢.

١ قائله الخنجر بن صخر الأسدي: انظر المقتضب ١٦٧/٣، وشواهد التوضيح والتصحيح /١٧٥، وتخليص الشواهد /٢٦٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣١١/١. وبلا نسبة في اللسان (رقم)

٢ البيت منسوب لحسيل بن عرفطة في نوادر أبي زيد /٢٩٦، والدرر ٩٥/٢ وبلا نسبة في الخصائص ٩٠/١، والمنصف ٢٢٨/٢، شرح الرضي ٢١٠/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٧/١، والتمام لابن جني /١٧٥، وشرح المكودي /٤٠، والنهاية لابن الخباز ٣/ ٦٩٣، وسر الصناعة ٤٤٠/٢، والمسائل المنثورة /١٥٣، وضرائر الشعر /١١٥، والهمع ١٠٨/٢، والخزانة ٣٠٤/٩، ٣٠٥.

وله رواية أخرى

.....

رسْمُ دارٍ قد تَعَفَّتْ بالسَّرَرْ

٣ الشاهد بلا نسبة في المساعد ٢٧٥/١، وتخليص الشواهد/٢٦٨، والهمع ١٠٨/٢، والدرر ٩٦/٢. وفي رواية الرتائم مكان التمائم والرتائم: بفتح الرَّاء، جمع رتمة كصحيفة: خيط يشد في الإصبع ليتذكر به الحاجة.

ووافق ابن مالك [1] يونس فقال: وبقوله أقول؛ إذ لاضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول في الأول:

فإنْ تكنِ المرآةُ أخفَتْ وَسَامــةً

.....

وفي الثاني:

لمْ يَكُنْ حَقٌّ سِوَى أَنْ هَاجَــــهُ

.....

وفي الثالث:

إِذَا لمْ يَكُنْ مِنْ هِمَّةِ الفتى مانوى

.....

وهذا مبني على تفسيره للضرورة.

---

١ انظر رأيه في شرح التسهيل ٣٦٧/١، والمساعد ٢٧٥/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣١١/١، وشرح الناظم /٤٠، وشرح الأشموني ٣٤٥/١، والدرر ٩٥/٢.

المسألة السادسةَ عشرة: " ذكر اسم لات "

ومن الشَّاذ عنده [1]، ذكر اسم " لات " وذلك في قراءة مَنْ قرأ قوله تعالى: ﴿ ولاتَ حينُ مَنَاصٍ ﴾ [2] يرفع " حين " على أنَّه اسم " لات " والخبر محذوف، فيكون التقدير: " ولآت حينُ مناصٍ لهم " وهو شاذٌ عند ابن عقيل، ووافقه في ذلك ابن هشام [3] والأشموني [4]، وقيل: قليلٌ [5].

و " لات " عند النحاة هي " لا " زيدتُ عليها التاء؛ لتأنيث اللَّفظ، أو للمبالغة، واختصت بنفي الأحيان، واتصلت بها الناء كما تتصل بـ " ليس "، وعملها إجماعٌ من العرب، والتزموا فيها ألاَّ يذكر معها الجزآن، بل يجب حذف أحدهما، والأكثر والغالب أنْ يكون المحذوف الاسم، ويبقى الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿ كمْ أهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهم منْ قَرْنٍ فَنَادَوا ولاتَ حينَ مَنَاصٍ ﴾ [6] على تقدير : " ولآت الحينُ حينَ مناصٍ ".

---

١ انظر ابن عقيل ٣١٩/١.

٢ سورة ص ٣/٣٨، والقراءة منسوبة لعيسى بن عمر في الشواذ /١٣٩، وانظر معاني الفراء ٣٩٨/٢، ومعاني الأخفش ٦٧٠/٢، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن /٢٠٩، والكشاف ٣٥٩/٣، والبحر المحيط ١٣٦/٩ وما بعدها.

٣ انظر تخليص الشواهد /٢٩٤.

٤ انظر شرحه ٢٥٥/١.

٥ انظر الكتاب ٥٨/١، وأوضح المسالك ٢٥٧/١، وابن الناظم /٥٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٢٣/١، والمساعد ٢٨٣/١، والتصريح ٢٠٠/١، وحاشية الخضري ١٢٢/١.

٦ سورة ص ٣/٣٨.

وأمَّا إعمالها، ففيه أقوال [1] للنحاة:

الأول: هو قول سيبويه والجمهور، أنَّها تعمل عمل " ليس " فترفع الاسم وتنصب الخبر، بشرط كون معموليها اسمي زمانٍ، وحذف أحدهما، والغالب فيه أنْ يكون الاسم، وذكره قليل: شاذ، وقيل: قليل [2].

الثاني: أنَّها لا تعمل شيئًا، فإنْ وليها مرفوع، فهو مبتدأ خبره محذوف. وإنْ وليها منصوبٌ، فمعمول لفعلٍ محذوف تقديره: " ولاتَ أرى حينَ مناصٍ " وهذا هو أحد قولي الأخفش [3].

الثالث: أنَّها " لا " النافية للجنس العاملة عمل " إنَّ " وهي للنَّفي العام، فالمنصوب اسمها في الآية، والمحذوف خبرها والتقدير: لاحين مناصٍ كائنٌ لهم " فـ " حين " اسم " لا " النافية العاملة عمل " إنَّ "، والخبر هو المحذوف، وعُزي هذا القول ايضًا للأخفش [4]

الرَّابع: أنَّها حرف جرٍّ، تخفض أسماء الزَّمان مثل: " منذُ " و " مُذْ "، وهو

---

١ انظر هذه الأقوال في معاني الفراء ٣٩٧/٢ وما بعدها، ومعاني الأخفش ٢٧٠/٢، والكشاف ٣٥٩/٣، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن /٢٠٩، وتخليص الشواهد /٢٩٤ ــ ٣٠٠، وشرح ابن عقيل ٣١٩/١، والتصريح ١٢٣/٢ وما بعدها.

٢ انظر الكتاب ٥٧/١ وما بعدها، وانظر معاني الفراء ٣٩٧/٢، ومعاني الأخفش ٢٧٠/٢، وتخليص الشواهد /٢٩٤ ــ ٣٠٠، وشرح ابن عقيل ٣١٩/١، والتصريح ١٢٣/٢.

٣ انظر معاينة ٢٧٠/٢.

٤ انظر معانيه ٢٧٠/٢، ومعاني الفراء ٣٩٧/٢، والكشاف ٣٥٩/٣، وتخليص الشواهد/٣٠٠، وشرح ابن عقيل ٣١٩/١، والتصريح ١٢٣/١ وما بعدها.

قول الفرّاء [1] بجر الحين في الآية. فتحصل بذلك في إعراب" الحين " في الآية ثلاث إعرابات:

الرفع: إمَّا على أنَّه اسم " لات " العاملة عمل " ليس "، وخبرها محذوف والتقدير: " ولاتَ حينُ مَنَاصٍ لهم " وهو الوجه الذي وردت به القراءة، وقيل بشذوذها أو قلتها.

وهذا الوجه الذي جاءت به الآية، برفع الحين على أنه اسم " لات " العاملة عمل ليس، والخبر محذوف، هو الذي كان ينبغي أَنْ يكونَ، لأنَّ القياس يمتنع فيه حذف اسم " ليس " المرفوع، و " لات " فرعٌ عن " ليس " فلو حذف اسم " لات " لكان تصرف في الفرع دون الأصل الذي ينبغي القياس عليه [2].

أو على أنَّه خبر " لا " النافية للجنس، العاملة عمل " إنَّ "، أو على انَّه مبتدأ لخبر محذوف. وهذان الرَّأيان للأخفش.

النَّصب: إمَّا على أنَّه خبر " لات " العاملة عمل " ليس "، والاسم محذوف على الكثير والغالب عند سيبويه والجمهور، أو على أنَّه اسم " لا " العاملة عمل " إنَّ "، أو مفعولُ لفعل محذوف تقديره: " أرى " وذلك على رأي الأخفش.

الجرِّ: على أنَّه اسم مجرور بحرف الجرِّ " لات " ومنه قول الشاعر:

---

١ انظر معانيه ٢٩٧/٢، والكشاف ٣٥٩/٣، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن /٢٠٩، وتخليص الشواهد /٣٠٢، والبحر المحيط ١٣٧/٩.

٢ انظر التصريح ٢٠٠/١ بتصرف يسير.

طَلَبُـــوا صُلْحَنَـــا ولآت أوانِ

فَأَجَبْنَـــا أنْ ليـــس حينَ بقاءِ [1]

حيث وقع خبره لفظـــة " أوانٍ" كـــالحين؛ أي ليـــس الأوانُ أوانَ صلـــحٍ، فحـــذف المضاف إليه، ثم بنى " أوان" كبناء " قبلُ وبعدُ " عند حذف المـــضاف إليه، ولكنـــه بني على الكسر؛ لشبهه بنزال في الوزن، ثم نون ضـــرورة. و " حيـــن " فـــي الشطر الثاني خبر " ليس"، والاسم محذوف والتقدير: وليس الحينُ حينَ بقاء [2].

وفي تخريج الخبر أقول أخرى منها:

أ ــ أنَّ " أوان " شبه بـــ " إذ " في كونه زمانًـــا قطـــع منـــه المـــضاف إليـــه وعـــوض، لأن الأصل: ولآت أوان صلح [3].

ب ــ أنَّ الجرَّ على إضمارِ من، كأنه قال: لات من حـــين منـــاصٍ، " ولآت مـــن أوانِ صلح "، ويكون موضع " من حين مناصٍ " و " مـــن أوانِ صـــلح " رفعًا علـــى أنَّه اسم لات بمعنى " ليس"، كما تقول: " ليـــس من رجلٍ قائمـــا "

---

١ البيت لأبي زبيد الطَّائي، وهو موجود في معـــاني الفـــراء ٣٩٨/٢، والكـــشاف ٣٥٩/٣، والأشموني ٢٥٦/١، والبحر المحيط ١٣٦/٩ برواية:

فأجبنا أنْ لات حينَ بقاء

٢ انظر تخريج الخبر في الأشموني ٢٥٦/١.

٣ هذا تخريج الزمخشري في الكشاف ٣٥٩/٣، وانظر البحر المحيط ١٣٦/٩ وما بعدها.

والخـبر محذوف [1]، وهذا على قول سيبويه [2]، أو على أنَّـه مبتـدأ والخبـر محذوف على قول الأخفش [3].

ج ـ أنَّ الجـرَّ على إضمار " حين "، أي " ولآت حيـن أوانٍ "، حـذف " حيـن" وأبقى " أوان " على جرِّه [4].

أو على تقدير: "ولات أواننا"، فحذف المضاف إليه، فوجب ألاَّ يعرب، وكسره لاتقاء الساكنين [5].

أمَّا الوقف على " لات " فإن الفراء وسيبويه وابن كيسان والزَّجاج يقفون عليها بالتاء، كما يوقف على الفعل الذي يتصل به تاء التأنيث[6].

ويقف الكسائي والمبرد عليها بالهاء كالوقف على الأسماء المؤنثة [7].

---

١ هذا تخريج أبي حيَّان في البحر، انظر ١٣٦/٩.

٢ انظر الكتاب ٥٧/١.

٣ انظر معانيه ٢٧٠/٢.

٤ هذا تخريج الأخفش في معانيه انظر ٢٧٠/٢، وانظر الكشاف ٣٥٩/٣، والبحر المحيط ١٣٧/٩.

٥ انظر البحر المحيط ١٣٧/٩.

٦ انظر معاني الفراء ٣٩٨/٢، الكتاب ٥٧/١، والكشاف ٣٥٩/٣، والبحر المحيط ١٣٧/٩، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن /٢٠٩ بفتح التاء وضمها وكسرها.

٧ انظر معاني الفراء ٣٩٨/٢ حيث يقول: " أقف على " لات " بالتاء، والكسائي " بالهـاء " وانظر الكشاف ٣٥٩/٣، والبحر ١٣٧/٩.

المسألة السابعة عشرة: " دخول لام الابتداء في خبر أمسى "

ومن الشَّاذ أيضًا: دخول لام الابتداء في خبر " أمسى " [1] نحو قوله:

مَرُّوا عَجَالىَ، فقالوا: كيْفَ سَيِّدكُمْ ؟

.فَقَالَ مَنْ سأَلُوا: أَمْسَى لَمَجهْوُدَا [2]

الشاهد في قوله: " أمسى لمجهودا " حيث دخلت اللاَّم في خبر " أمسى " شـــذوذًا باتفاق: والأصل: أمسى مجهودًا؛ لأن هذه اللاَّم حقّها أنْ تدخل على أول الكلام؛ لأن لها الصدر، فحقَّها الدخول على " إنَّ "، لكن لما كانت اللاَّم للتأكيد و " إنَّ " للتأكيد، كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحدٍ، فأخروا اللام إلى الخبـــر وهـــو جائزٌ فتقول: " إنَّ زيدًا لقائمٌ "، ولا تدخل هذه اللاّم على خبر باقي أخوات " إنَّ " وأجاز الكوفيون دخولها في خبر " لكن ".

---

١ انظر ابن عقيل ١/٣٦٥.

٢ البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب ١/١٢٩، وكتاب الـــشعر للفارســـي /٧٤، والخـــصائص ١/٣١٦، وسر الصناعة ١/٣٧٩، وشرح الكافية الـــشافية ١/٤٩٣، وشـــرح الكافيـــة للرضي ٤/٣٧٩، وابن عقيل ١/٣٦٥، والمساعد ١/٣٢٣، وتذكرة النحاة /٤٢٩، والهمع ٢/١٧٧، وشفاء العليل ١/٣٦٥.

المسألة الثامنة عشرة: " دخول اللام في خبر المبتدأ ".

وقد وردت في باب " المبتدأ والخبر " [1] كقوله:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ [2]

الشاهد فيه قوله: " أم الحليس لعجوزٌ " فقد دخلت اللام على خبر المبتدأ على الشذوذ بالإجماع. وَخُرِّج على زيادة اللاَّم، أو على أنَّ اللاَّم داخله على مبتدأ محذوف تقديره: " لهي عجوزٌ " فتكون قد جاءت على الأصل متصدرة، فحذف المبتدأ، واتصلت اللاَّم بخبره [3].

---

١ انظر ابن عقيل ١/٣٦٦.

٢ الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه /١٧٠، والتصريح ١/١٧٤، ونسب لعنترة بن عروس في الخزانة ١٠/٣٢٢ وما بعدها، والدرر ٢/١٨٧، وبلا نسبة في الجنى الداني /١٣٨، ورصف المباني /٢٣٦، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣٦٣، وجمهرة اللغة ٢/١١٢١، ومشكل إعراب القرآن ٢/٢٦٦، وجمل الفراهيدي /٢٦٣، والإفصاح /٣٠٧.

٣ وقد مضى بحث ذلك في باب المبتدأ والخبر عند الكلام على قول الشاعر: " خالي لأنت " والتخريجات الواردة فيه.

المسألة التاسعة عشرة: " دخول اللام في خبر " أنَّ " المفتوحة ".

ومن الشّاذ [1] أيضًا دخول اللاَّم في خبر " أنَّ " المفتوحة [2]، وعليه وردتْ قراءة ابن جبير [3]: ﴿ إلاَّ أنَّهُمْ ليَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [4] بفتح " أَنَّ " [5].

---

١ انظر ابن عقيل ٣٦٧/١.

٢ هو رأي المبرد الذي يجيز دخول اللاَّم على خبر أنَّ. انظر المقتضب ٣٤٣/٢، وانظر المغني ٣٨/١، والأشموني ٢٨٠/١، والهمع ١٧٥/٢.

٣ هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي، وقيل: هو أبو عبدالله الكوفي التَّابعي، قتله الحجَّاج سنة (٩٥هـ)، وقيل: ٩٤هـ انظر غاية النَّهاية ٣٠٥/١.

٤ سورة الفرقان ٢٠/٢٥

٥ انظر قراءة ابن جبير في إعراب القرآن للنَّحاس ١٥٥/٣، والبحر المحيط ٤٩٠/٦، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢٦١/٢، والخصائص ٣١٦/١، ٢٨٣/٢.

المسألة العشرون: "دخول " ما " غير الموصولة على " إنَّ " وإعمالها ".

ومن الشَّاذ عند ابن عقيل [1] ماحكاه الأخفش [2] والكسائي [3] عن العرب من دخول " ما " غير الموصولة على " إنَّ " وإعمالها في قولهم: " إنَّما زيدًا قائمُ " بالإعمال سماعًا عن العرب، وهو شَاذٌّ عند ابن عقيل، نادرٌ عند سيبويه [4]، وابن هشام [5]، والأزهري [6].

وللنحاة في إعمال " إنَّ " وأخواتها وإهمالها عند اتصالها بـ " ما " غير الموصولة مذاهبٌ [7]:

---

١ انظر ١/٣٧٥.

٢ انظر معانيه ١/٢٨٨، وانظر شرح اللمع لابن برهان ١/٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٤، والمساعد ١/٣٢٩. وشرح ابن الناظم /٦٦.

٣ انظر رأيه في الجنى الداني /٣٩٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨، وشرح الكافية الشافية ١/٤٨١، وابن عقيل ١/٣٧٤، والمساعد ١/٣٢٩، وشرح ابن النَّاظم /٦٦.

٤ انظر الكتاب ٣/١٢٩، والتصريح ١/٢٢٥.

٥ انظر أوضح المسالك ١/٣١٣.

٦ انظر شرح التصريح ١/٢٢٥.

٧ انظر هذه المذاهب في: الأشموني ١/٢٨٤، وشرح المكودي /٤٧، وشرح ابن الناظم /٦٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٣٤٧، وحاشية الخضري ١/١٣٦، وشرح التصريح ١/٢٢٥، وابن عقيل ١/٣٧٤ وما بعدها، والهمع ٢/١٩١.

الأول: مذاهب سيبويه [1] والأخفش [2]، فقد ذهبا إلى منع الأعمال في (أنَّ المفتوحة – ولعلَّ – وكأنَّ – ولكنَّ)، ويجب الإهمال. والإعمال والإهمال في " ليت" فنقول: " ليتَ زيدًا قائمٌ " و " ليت زيدٌ قائمٌ " على السَّواء. والإعمال على السَّماع في " إنَّ " المكسورة فنقول: " إنَّما زيدًا قائمُ "، ونُسب إلى الفراء [3] أيضًا.

الثاني: وهو مذهب الزَّجاج [4]، وابن السَّرَّاج [5]،

---

١ انظر الكتاب ١/١٢٩ ــ ١٣٠.

٢ انظر معانيه ١/٢٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨، والتصريح ١/٢٢٥.

وإنما جاء المنع فيها: لزوال اختصاصها بالأسماء بعد دخول " ما " عليها، وكفتها عن العمل، وجاز أنْ تليها الأفعال فتكون " ما " مُوطئة نحو قوله تعالى: { إنَّما يَخْشَى الله مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاء } سورة فاطر ٣٥/٢٨، وقوله تعالى: { كأنَّما يُسَاقُونَ إلى المَوْتِ } سورة الأنفال ٨/ ٦

٣ لم أعثر على رأيه في معانيه، وهو موجود في الارتشاف ٣/١٢٨٥، والهمع ٢/١٩١.

٤ انظر التصريح ١/٢٢٥، وحاشية الخضري ١/١٣٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٣٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٣. والأشموني ١/٢٨٤، ونسب هذا الرأي في ابن عقيل ١/٣٧٤، والهمع ٢/١٩١، والارتشاف ٣/٢٨٥ للزجاجي /٣٠٤، وشفاء العليل ١/٣٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٣.

٥ انظر الموجز /٣٨، والأصول ١/٢٦٩ ــ ٢٧٠، والتصريح ١/٢٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨، والهمع ٢/١٩١، وشفاء العليل ١/٣٦٩.

والزمخشري [1]، وابن مالك [2]، فقد أجازوا الإعمال فيها كلَّها قياسًا لما لم يُسمع من العرب على ما سُمع.

الثالث: مذهب ابن أبي الربيع [3]، الذي سوَّغَ الإعمال في " لَعَلَّ "، و " كأنَّ "؛ لقربهما من " ليت "،ويتعينَّ الإلغاء في (" إنَّ "، و " أنَّ "، و" لكنَّ ")، ونسب هذا الرَّأي للزَّجاج [4].

الرَّابع: مذهب الفراء [5] الذي يوجب إعمال " ليت " و " لعلَّ " إذا دلت عليهما " ما "، ويمنع الإهمال.

والسيوطي [6] يجيز الإعمال والإهمال في " ليت " و " إنَّ " قصرًا على السَّماع، وتعيّن الإلغاء في البواقي، والأخفش يجيز النَّصب في " أنَّ "، و " إنَّ "، و" كأنَّ " [7]، وأنَّ السَّماع ورد بالرَّفع.

---

١ انظر المفصل /٢٩٢، والتصريح ٢٢٥/١، والهمع ١٩١/٢.

٢ انظر التسهيل /٦٥، شرحه ٣٨/٢، شفاء العليل ٣٦٩/١، التصريح ٢٢٥/١.

٣ لم أعثر على رأيه في البسيط انظر المغنى ٢٨٦/١، والتصريح ٢٢٥/١، والهمع ١٩١/٢.

٤ انظر الأشموني ٢٨٤/١، والهمع ١٩١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١

٥ انظر الارتشاف ١٢٨٥/٣، والهمع ١٩١/٢.

٦ انظر الهمع ١٩١/٢.

٧ انظر معاني القرآن للأخفش ٢١٤/١ وما بعدها، وشرح الكافية الشَّافية ٤٨٠/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٨/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢.

المسألة الحادية والعشرون: " مجيء " أنْ " المصدرية والفعل بعدها مرفوع ".

ومن الشّاذ عنده [1] مجيء "أنْ " المصدرية، وقد ارتفع الفعل بعدها، وحقُّهُ النصب في قراءة مَنْ قرأ قوله تعالى: ﴿ لمَنْ أراد أنْ يُتِمَّ الرَّضَاعةَ ﴾ [2] برفع الفعل.

وللنّحاة في رفع الفعل بعد " أَنْ " في الآية ثلاثة آراء:

الأول: وهو رأي البصريين [3]، الذين يهملون " أَنْ " المصدرية، ولا يعملونها، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين، ولا رجحان فيرفعون الفعل بعدها حملاً على أختها " ما " المصدرية، بجامع أنهما حرف مصدري ثنائي، يقدر بالمصدر، فتقول: " أُريدُ أَنْ تقومَ "، كما تقول: " عجبتُ مما تفعل " ومنه عندهما القراءة السابقة؛ لأنّ " أَنْ " عندهم حرف غير مختّص، وقياسه الإهمال. وهو شاذ.

---

١ انظر ابن عقيل ٣٩٨/١.

٢ سورة البقرة ٢٣٣/٢. وهذه قراءة ابن مجاهد، انظر مختصر شواذ القرآن /٢١، وإعراب القرآن للنّحاس ٣٦١/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٥/٤.
ونسبت هذه القراءة لابن محيصن في التصريح ٢٣٢/٢، والأشموني ٢٨٦/٣ ــ ٢٨٧، وحاشية الخضري ١١٢/٢.

٣ انظر رأي البصريين في الانصاف مسألة /٧٧، والتصريح ٢٣٢/٢ والأشموني ٢٨٦/٣ ــ ٢٨٧، وحاشية الخضري ١١٢/٢، والارتشاف ١٦٤٢/٤.

الثاني: هو رأي الكوفيين [1]، الذين يذهبون إلى أنَّ " أَنْ " في الآية هي المخففة من الثقيلة، مع أنَّ خبرها قد جاء فعلاً، متصرفًا، غير دعاء، فحقّهُ أن يُفصل بين "أَنْ " والفعل بأحد الفواصل [2] التي وضعها النحاة، وهنا لم يُفصل بينها وبين الفعل، وهو نادرٌ عند أكثر النحاة، وقيل: هو ضرورة [3]، ومنه قول الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا

قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ [4]

الثالث: هو رأي الفراء وابن الأنباري [5] اللذين يوجبان الفصل بواحد من

---

١ انظر المراجع السابقة، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١١/٤، وشفاء العليل ٩١٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣، ١٥٢٨.

٢ وهي " قد "، أو " السين أو سوف "، أو " النفي "، أو " لو ". وإنما وضعت هذه الفواصل؛ للفرق بين " أن " المخففة من الثقيلة، والناصبة للفعل.

٣ انظر تخليص الشواهد /٣٨٧.

٤ ورد الشاهد بدون نسبة في ابن عقيل ٣٨٨/١، أوضح المسالك ٣٣٣/١، والتصريح ٢٣٣/١، والأشموني ٢٩٢/١، والمساعد ١م٣٣١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٥٦/١، وشرح الألفية لابن الناظم /٦٩، وحاشية الخضري ١٤٠/١، وشرح المكودي /٤٩، وتخليص الشواهد ٣٨٧، وشرح الرضي على الكافية ٣٥/٣، والهمع ١٨٧/٢، والدرر ١٩٧/٢.

جاءت " أَنْ " هنا بعد علم غير مؤول بالظن، فتكون مخففة من الثقيلة.

٥ انظر الانصاف مسألة /٧٧، وأوضح المسالك ٣٣٣/١، والارتشاف ١٦٤٢/٤، وابن عقيل ٣٨٨/١.

الفواصل؛ لأنهما لا يريان للمخففة موضعًا يخصها، وينكران أنْ تكونَ " أَنْ " في الآية مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع، وأنها لم تنصبه في الآية، كما لم تنصبه في قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْمَاءَ وَيَحْكُمـــا

مِني السَّلاَمَ، وأَنْ لا تُشْعِرا أَحَدَا [1]

الشاهد فيه قوله: " أَنْ تقرأنِ "، حيث جاء الفعل بعد " أَنْ " مرفوعًا. وهو شاذٌ عند ابن عقيل [2]، وبه قال ابن مالك [3]، واتفق الكسائي [4] والفراء على أنَّ ذلك لا يُقاس، ولا يحتمل في الكلام.

وقد خرَّج ابن الأنباري والفراء البيت السابق: " علموا أَنْ يؤملون " على تخريج الآية والبيت " أَنْ تقرآن ". وردَّ بانَّ الشّاعر قد قال بعد ذلك: " قبلَ أَنْ يُسْأَلُوا " فنصب الفعل بحذف النون، فدلَّ ذلك على أنَّ لغة هذا القائل النَّصب بـــ " أَنْ" المصدرية، فيكون هذا قرينة على أنَّ " أَنْ " الأولى مخففة من الثقيلة؛ لأنه من البعيد أَنْ يجمعَ الشاعر بين لغتين في بيت واحدٍ.

---

١ ورد البيت بدون نسبة في مجالس ثعلب /٣٩٠، المنصف ٢٧٨/١، الانصاف /٥٦٣، المفصل /١٧٣، شرحه ١٥/٧، المغني /٣٠ ــ ٩٦٧، شرح الشواهد للعيني ٣٨٠/٤، التصريح ٢٣٢/٢، الأشموني ٢٨٧/٣، شواهد التوضيح /١٨٠، الأشباه والنظائر ١٣٩/١، اللسان (انس)، الخزانة ٥٥٩/٣.

٢ انظر ٣٨٩/١.

٣ انظر تخليص الشواهد /٣٨٩.

٤ انظر الخزانة ٤٢٢/٨، وانظر الارتشاف ١٦٤٢/٤.

المسألة الثانية والعشرون: " عودة الضمير من الفاعل المتقدم إلى المفعول المتأخر "

ومن الشَّاذ عنده، عود الضَّمير من الفاعل المتقدم لفظًا ورتبةً على المفعول المتأخر لفظًا ورتبةً نحو: " زَانَ نَوْرُهُ الشَّجرَ " [1] موافقًا بذلك ابن مالك الذي قال بشذوذه في النَّظم [2].

وهذه المسألة ممتنعة عند جمهور النَّحاة نظمًا ونثرًا؛ لعود الضمير على متأخر لفظًا ونيّة، وما ورد من ذلك تأولوه، وحكى الصَّفَّار [3] الإجماع عليه، وقد أجازها في النثر والشِّعر، ابن جنِّي [4] وقبله ابو عبدالله الطَّوال [5] من أهل الكوفة والأخفش [6] من أهل البصرة، واختار ابن مالك [7] في التَّسهيل في باب الضَّمير، وعندهم انَّ استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه.

---

١ انظر ابن عقيل ٤٩٣/١.

٢ حيث يقول: " وشذَّ نحو " زان نورُهُ الشَّجَر "، انظر شرح ابن عقيل ٤٩٢/١.

٣ انظر الهمع ٢٣٠/١.وهو القاسم بن علي البطليوسي، توفي بعد سنة ٦٤٠هـ، انظر بغية الوعاة ٥٠/١.

٤ انظر الخصائص ٢٩٤/١، والمغني ٤٩٢/٢، والأشموني ٥٨/٢، والمساعد ١١٢/١، وتخليص الشواهد /٤٨٨، وأوضح المسالك ١١٢/٢، وحاشية الخضري ١٦٧/١، وشرح المكودي /٦٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٩/٢، والهمع ٢٣٠/١، وخزانة البغدادي ١٤٣/١.

٥ انظر المراجع السابقة.

٦ انظر رأيه في شرح الكافية للرضي ٤٠٧/٢، الخزانة ٢٧٧/١، وانظر المراجع السابقة.

٧ انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/١، ١٦٠، والمساعد ١١٢/١ ــ ١١٣، وانظر المراجع السابقة.

وللجواز وجه من القياس، وهو انَّ المفعول كَثُر تقدمه على الفاعل في الكلام الفصيح حتى إنَّه ليعتبر كأنَّ موقعه في الكلام هو هذا الموقع، فيجعل لكثرته كالأصل، فلو اتصل الفاعل حينئذٍ بضمير المفعول المتأخر عنه لفظًا، لم يكن الضَّمير عائدًا على متأخرٍ لفظًا ورتبةً، بل هو راجع إلى متأخرٍ لفظًا متقدم رتبة، كالقول في عود الضَّمير المتصل بالمفعول المتقدم على الفاعل المتأخر عنه، وقد احتجَّ مَنْ أجازه بوروده في الشِّعر كثيرًا كقوله:

جَزَى رَبُّهُ عنِّي عَديَّ بنَ حاتمٍ

جَزاءَ الكلابِ العاوِيَاتِ وقدْ فَعَلْ [1]

فقد أعاد الضَّمير من الفاعل المتقدم وهو " ربُّه " على المفعول المتأخر وهو " عديَّ ".

وقول الآخر:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغيلان عن كِبَرٍ

وحُسْنُ فعلٍ كَمَا يجزي سنّمار [2]

وقول الآخر:

---

١ قائله أبو الأسود الدؤلي في ملحقاته /١٢٤، وانظر الفاخر للمفضل /٢٣٠، والجمل للزجاجي /١٣١، والأغاني ١١/١١١، والخصائص ١/٢٩٤، والعمدة ١/٩٤، وآمالي بن الشجري ١/١٠٢، وابن يعيش ١/٧٦، وشذوذ الذهب/١٣٧، والتصريح١/٢٨٣، والهمع١/٢٣٠،والأشموني٢/٥٩، وابن عقيل١/٤٩٦.

٢ قائله سليط بن سعد، انظر آمالي بن الشجري١/١٠١، وتخليص الشواهد/٤٨٩، وابن عقيل ١/٤٩٧، والهمع ١/٢٣٠، وشرح شواهد العيني ٢/٤٩٥، والأشموني ٢/٥٩.
والشاهد فيه: عودة الضَّمير من الفاعل المتقدم " بنوه " على المفعول المتأخر " أبا الغيلان ".

كسَى حُلْمُهُ ذا الحِلمِ أَثْوابَ سُؤْدَدٍ
ورَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى في ذُرَى المَجْدِ [1]

وقول الآخر:

وَلَو أَنَّ مجدًا أَخْلَدَا الدَّهَر واحدًا
من النَّاس أَبْقَى مَجْدُه الدَّهرَ مُطعِما [2]

وقد اشترط ابن مالك فيما أجازه: أَنْ يكون صاحب الضمير قد شارك في العامل نجو: " ضربَ غلامُها هندًا " فالناصب لصاحب الضمير وهو " هند " هو الرافع " لغلامها " الواقع فاعلاً. فلو لم يشارك نحو: " ضربَ غلامُها جارَ هندٍ "، امتنعت المسألة إجماعًا [3]؛ لأن الضمير الذي هو لـ " هند "، لم يشارك الفاعل الذي هو " الغلام " في العامل (ضرب) لأن هندًا مخفوض بالإضافة، وغلامها مرفوع بضرب.

ومنهم مَنْ قصره على الشعر دون الكلام[4]، وهو الحقُّ.

---

١ البيت مجهول القائل، انظر شرح الشواهد للعيني ٤٩٩/٢، وتخليص الشواهد /٤٩٠، وابن عقيل ٤٩٥/١، والأشموني ٥٩/٢، والهمع ٢٣٠/١.

والشاهد فيه: عودة الضمير من الفاعل المتقدم " حلمُهُ " على المفعول المتأخر لفظا ورتبة وهو قوله: " ذا الحلم ".

٢ قائله حسان بن ثابت في ديوانه /٣٩٨، وانظر المغني /٤٩٢، وابن عقيل ٤٩٦/١، وشرح شواهد المغني /٢٩٦، وشرح الشواهد للعيني ٤٩٧/٢، والأشموني ٥٨/٢.

٣ " وأجازها بعضهم مع عود الضمير على ما اتصل بالمفعول نحو (ضربَ غلامُها عبدَ هندٍ) والمشهور فيها المنع مطلقًا. انظر المساعد ١١٢/١.

٤ " هو أحمد بن جعفر، انظر الارتشاف ٩٤٤/٢، وتخليص الشواهد ٤٨٨، والأشموني ٥٨/٢، وشرح ابن الناظم /٨٨، والمساعد ١١٢/١.

المسألة الثالثة والعشرون: " إنابة غير المفعول مناب الفاعل مع وجوده "

ومن الشَّاذ عند ابن عقيل: إنابة غير المفعول منابَ الفاعل مع وجود المفعول به [1]، وما ورد من ذلك فهو شاذٌ أو مؤول.

وللنحاة في هذه القضية ثلاثة آراء:

الأول: وهو رأي جمهور البصريين [2] ــ إلاَّ الأخفش ــ أنَّه متى وجدَ مفعول به، ومصدرٌ، وظرف، وجارٌ ومجرور، بعد بناء الفعل للمجهول، تعيَّن إقامة المفعول به مقام الفاعل، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، تقدم المفعول به أو تأخر فتقول: (ضُرِبَ زيدُ ضربًا شديدًا يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في دارِه).

الثاني: رأي الكوفيين [3] الذين يجيزون إقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجود

---

١ انظر ٥٠٩/١.

٢ انظر شرح ابن عقيل ٥٠٩/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣١/٢، وشرح ابن الناظم /٩٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٣/٢، والأشموني ٦٧/٢، والمساعد ٣٩٩/١، وحاشية الخضري ١٧١/١، وشرح المكودي /٦٣، والهمع ٢٦٥/٢، وشرح التصريح ٢٩١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٩/١، والنهاية لابن خباز ٦٥١/٣.

٣ انظر شرح الكافية للرضي ٥٨/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٠٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٢ ــ ١٢٩، وتخليص الشواهد لابن مالك مسألة /١٣١. وانظر المراجع السابقة.

المفعول به: تقدم المفعول، أو تأخر؛ فيجوز عندهم: (ضُـرِبَ ضـربٌ شديدُ زيدًا، وضُرِبَ زيدًا ضربٌ شديدٌ) وكذا في الباقي محتَّجين بقراءة أبي جعفر: ﴿ ليُجزَي قومًا بما كانوا يكسبون ﴾ [1]

وقول الرَّاجز:

لم يُعنَ بالعلياء إلاَّ سيدًا

ولا شَفَى ذا الغَيِّ ذُو هُدَى [2]

الثالث: رأي الأخفش [3]، فهو يجيز أنْ ينوبَ غير المفعول به منابَ الفاعل، مع وجوده بشرط تأخر المفعول به، فإنْ تقدم المفعول به، لم ينـبْ غيره منابه، وعليه فإنه لايجوز عنده إنابة الجار والمجرور مناب الفاعل في الآية، بل يجب إنابة المفعول به؛ وذلك لتقدمه. ونقل ابن الخباز [4] ما

---

١ سورة الجاثية ١٤/٤٥، وانظر القراءة في المبسوط /٤٠٣، والنَّشر ٣٧٢/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٦٦/٢، والبحر ٤٥/٨، ومعاني الفراء ٤٦/٣، والحجة لابن خالويه /٣٢٥، وإعراب القرآن للنَّحاس ١٤٣/٤، وانظر المراجع السابقة.

٢ نسب لرؤبة بن العجَّاج وهو في ملحقات ديوانه /٧٦، وانظر ابن عقيل ٥١٠/١، وأوضح المسالك ١٣٤/٢، وشرح التصريح ٢٩١/١، والهمع ٢٦٦/٢، وتخليص الشواهد مسألة /١٣١، وشرح الأشموني ٦٨/٢، وشرح ابن الناظم /٩٠.

الشاهد فيه: إنابة الجارُ والمجرور " بالعلياء " مناب الفاعل مع وجود المفعول به، وهو قوله: " سيدًا " وذلك على رأي الكوفيين والأخفش.

٣ انظر رأيه في المراجع السابقة. ونقل رأيه ابن الدهان في شرح اللمع /٤٦ ــ ٤٧.

٤ انظر النهاية ٦٥١/٣.

يخالف هذا الرأي، أمَّا إنابة الجار والمجرور في البيت منابَ الفاعل، فهو جائز عنده؛ لتأخره، موافقًا بذلك الكوفيين ومنه عندهم قول الآخر:

وإنَّما يُرضِي المُنِيبُ رَبَّهُ

مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ [1]

---

١ البيت مجهول القائل، وهو في شرح الأشموني ٦٨/٢، وأوضح المسالك ١٣٣/٢، وتخليص الشواهد مسألة /١٣١، وشرح ابن الناظم /٩٠، وشرح التصريح ٢٩١/١، وشرح الشواهد للعيني ٥١٩/٢، والشاهد فيه مافي البيت الأول، وذلك على رأي الكوفيين والأخفش.

المسألة الرابعة والعشرون: " الإضمار في العامل الأول الذي يطلب المنصوب فضله ":

ومن الشَّاذِّ عنده في باب " التنازع " [1]. الاضمار في العامل الأول المهمل، والذي يطلب الاسم الظاهر المنصوب فضلة، ولم يلبس؛ لأن المنصوب قد يكون عمدة في الأصل كمفعولي " ظنَّ "، وخبر " كان "؛ لأنه في الأصل مبتدأ، أو خبر ــ والثاني يطلبه عمدة ومنه قول الشاعر:

إذَا كُنتَ تُرْضِيه ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ

جِهَارًا فكُنْ في الغَيْبَ أَحْفَظَ للعَهْدِ [2]

فالشاهد فيه قوله: " ترضيه ويرضيك صاحبٌ " حيث أعمل ثاني العاملين المتنازعين في الاسم الظاهر، وأعمل الأول المهمل في ضميره، وهو قوله: " ترضيه " حيث طلب الظاهر معمولاً منصوبًا فضلة، والثاني طلبه عمدة. وإعمال الأول في ضميره وهو الهاء شاذٌ عند ابن عقيل، وهو ضرورة شعرية عند جمهور النحاة؛ إذ الأصل عندهم وجوب حذفه لفظًا أو محلاً نحو:

---

١ انظر ابن عقيل ٥٥١/١.

٢ من الأبيات التي لم يعرف قائلها، وهو في ابن عقيل ٥٥١/١، والمساعد ٤٥٦/١، وشرح التسهيل ١٧١/٢، التصريح ٣٢٢/١، والأشموني ١٠٥/٢، وأوضح المسالك ٢٠٣/٢، وتخليص الشواهد مسألة /١٣٧، ومغني اللبيب /٣٣٣، وشرح شواهد للسيوطي /٢٥٣، وحاشية الخضري ١٨٤/١، وشرح ابن الناظم /٩٩ وهو عنده نادرٌ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧١/٢، وتذكرة النحاة ٣٥٢، واللمحة البدرية ١٢٦/١.

ويروي: " أحفظ للسِّرِّ "

المسألة الرابعة والعشرون: " الإضمار في العامل الأول الذي يطلب المنصوب فضله ":

ومن الشَّاذِّ عنده في باب " التنازع " [1]. الاضمار في العامل الأول المهمل، والذي يطلب الاسم الظاهر المنصوب فضلة، ولم يلبس؛ لأن المنصوب قد يكون عمدة في الأصل كمفعولي " ظنَّ "، وخبر " كان "؛ لأنه في الأصل مبتدأ، أو خبر ــ والثاني يطلبه عمدة ومنه قول الشاعر:

إذَا كُنتَ تُرْضِيه ويُرْضِيْكَ صَاحِبٌ

جِهَارًا فكُنْ في الغَيْبَ أَحْفَظَ للعَهْدِ [2]

فالشاهد فيه قوله: " ترضيه ويرضيك صاحبٌ " حيث أعمل ثاني العاملين المتنازعين في الاسم الظاهر، وأعمل الأول المهمل في ضميره، وهو قوله: " ترضيه " حيث طلب الظاهر معمولاً منصوبًا فضلة، والثاني طلبه عمدة. وإعمال الأول في ضميره وهو الهاء شاذٌ عند ابن عقيل، وهو ضرورة شعرية عند جمهور النحاة؛ إذ الأصل عندهم وجوب حذفه لفظًا أو محلاً نحو:

---

١ انظر ابن عقيل ٥٥١/١.

٢ من الأبيات التي لم يعرف قائلها، وهو في ابن عقيل ٥٥١/١، والمساعد ٤٥٦/١، وشرح التسهيل ١٧١/٢، التصريح ٣٢٢/١، والأشموني ١٠٥/٢، وأوضح المسالك ٢٠٣/٢، وتخليص الشواهد مسألة /١٣٧، ومغني اللبيب /٣٣٣، وشرح شواهد للسيوطي /٢٥٣، وحاشية الخضري ١٨٤/١، وشرح ابن الناظم /٩٩ وهو عنده نادرٌ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧١/٢، وتذكرة النحاة ٣٥٢، واللمحة البدرية ١٢٦/١.

ويروي: " أحفظ للسِّرِّ "

"ضربتٌ وضربني زيدٌ " و " مررتُ ومرَّ بي زيدٌ "، ولا يجـــوز عنـدهم: ضربته وضربني زيدٌ " و " مررت به ومرَّ بي زيدٌ " إلاَّ في ضرورة؛ لأن فيه عـود الضمير على متأخرمن غير ضرورة؛ لأنَّه فضلـة مستغنى عنـه، فلا حاجة لإضماره قبل الذكـر، وليس كالعمدة الذي يتحمل له الإضمار قبل الذكر.

ولم يوجب المصنف حذفه في التسهيل [1]، بـل جعل الحذف أولى فيجـوز عنـده " ضربته وضربني زيدٌ " بإثبات الهاء. وخالفًا بذلك رأيه فـي الـنَّظم [2] بوجوب الحذف.

---

١ انظر التسهيل /٨٦ حيث يقول: " ويجوز حذف المضمر غير المرفوع مالم يمنع مانع، ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولاً للأول خلافًا لأكثرهم، بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدمًا ".

وانظر المساعد ٤٥٦/١، والتصريح ٣٢٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧١/٢.

٢ حيث يقول: **ولا تجيء مع أوَّلٍ قد أهمـــلا**

بمضمرٍ لغير رفعٍ أو هِـلاَ

بل حذفه ألزم إن يكن غير خبر

وأخرنهُ إن يكن هو الخبر

انظر ابن عقيل ١/ ٥٥٠

المسألة الخامسة والعشرون: " حذف الضَّمير من العامل الثاني المهمل ".

ومن الشَّاذِّ في باب التنازع أيضًا حذف الضمير من العامل الثاني المهمل [1]، والذي يطلب الاسم الظاهر معمولاً منصوبًا فضلة، والأول يطلبه عمدة ومنه قول الشَّاعر:

بُعكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِ

يـن إذَا هُمُ لمحُوا شُعَاعُهُ [2]

والشَّاهد فيه قوله: " يعشى..... لمحُوا شعاعُهُ " حيث أعمل الأول في الاسم الظَّاهر، والأصل أن يعمل الثاني في ضميره؛ إذ الأصل: لمحوه. ولكن حذفه هنا شاذٌ عند ابن عقيل [3]، وضرورة عند الجمهور، الذين يوجبون الإضمار في الثاني المهمل إذا طلب المعمول فضلة، فلا يجوز عندهم: " ضربني وضربت " زيدٌ "." مَرَبى ومررتٌ زيدٌ "، بل يجب الإضمار فتقول: " ضربني وضربته زيدٌ " و " مرَّبى ومررتُ به زيدٌ ".

وقيل: الصحيح جوازه في الاختيار [4]، وقيل: إن حذفه ضرورة هو زعم للمغاربة [5].

---

١ انظر ابن عقيل ٥٥٣/١.

٢ البيت بلا نسبة في ابن عقيل ٥٥٣/١، والأشموني ١٠٦/٢، والأشباه والنَّظائر ٢٠٤/٣، ومغني اللبيب ٦١٠/٢، وأوضح المسالك ١٩٩/٢، وتذكرة النحاة ٣٥١/١، والنكت الحسان /٣٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٦/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٦/٢، ونسب لعاتكة بنت عبدالمطلب في التصريح ٣٢٠/١، واللمحة البدرية ١٢٢/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ٧٤٣/٢

٣ انظر ٥٥٣/١.

٤ هذا رأي المرادي، انظر توضيح المقاصد والمسالك ٦٧/٢.

٥ انظر المساعد ٤٥٦/١.

المسألة السادسة والعشرون: " مجيء اسم المكان المصوغ من المصدر منصوبًا مع أنَّ عامله ليس من لفظه ".

ومن الشَّاذِّ عند ابن عقيل في باب المفعول فيه: مجيء اسمِ المكان المصوغ من المصدرِ منصوبًا مع اختلالِ شرط كونِ عامله من لفظه نحو: " جَلَسْتُ مَرْمى زيدٍ " [1] و " قعدتُ في مجلسَ زيدٍ "، حيث جاء اسم المكان " مرمى " و مجلس " منصوبًا، وقد صيغ من المصدر، مع كون عامله ليس من لفظه، وذلك على الشذوذ [2]؛ إذ الأصل فيه تعيّن جرِّه بـ " في " فتقول: " جلستُ في مَرْمَى زيدٍ، و" قعدتُ في مجلس زيدٍ "، ولو قلت: " رميتُ مَرْمَى زيدٍ " و " جلستُ مجلسَ عمرٍو " لكان نصبه على القياس.

وممَّا نُصب فيه اسم المكان على غير القياس قولهم: " هو منِّي مَقْعَد القابلة "، ومَقْعدَ الإزارِ، ومَزْجَرَ الكلبِ، ومنزلةَ الولدِ [3]، ومَنَاطَ الثريّا، ومنزلةَ الشَّغَافِ " وقول أبي ذؤيب الهذلي

---

[1] انظر ابن عقيل ٥٨٣/١، وانظر هذه القضية في الكتاب ٤١٢/١ وما بعدها، والتصريح ٣٤١/١، والأشموني ١٢٩/٢، وشرح المكودي /٧٨، وحاشية الخضري ١٩٨/١، وشرح ابن النَّاظم /١٠٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٩٣/٢ ــ ٩٤، وأوضح المسالك ٢٠٨/٢ ــ ٢٠٩، والهمع ١٥٤/٣ ــ١٥٥.

[2] انظر المراجع السابقة.

[3] انظر الكتاب ٤١٢/١، وانظر المساعد ٥٢٣/١، والتصريح ٣٤١/١، والشَّغاف: غلاف القلب، وهو جلدة دونه كالحجاب. مناط الثريا: متعلقها.

فوردَنَ والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابئ إلْـــ

ـضُرَباءِ خَلْفَ النَّجْمِ لا يَتَتَلَّعُ [1]

والقياس: " هو منِّي مستقرّ في مقعدَ القابلة، وفي مزجرِ لكلب، وفي مناطِ الثريَّا " فعامله الاستقرار [2]. وإنَّما نَصْبُ ذلك كله وأشباه ذلك مما دلَّ علـى قـرب أو بعد، إنَّما يقتصر فيه على السماع، ولا يُقاس، وهو مذهب سيبويه [3] والجمهور؛ لأن العرب لم تستعملها إلاَّ على معنى التمثيل للقرب والبعد. وإنَّمـا اقتـصر على السَّماع؛ لأنَّ العامل ليس أصلاً له، ولا مشاركًا، ولا يجوز أن ينصبه غير الأصل والمشارك فلا يقال: هو منِّي [4] متكأَ زيدٍ، ومَـرْبطَ الفـرسِ [5]، ومقعَـد الشراك، ولا هو منِّي مقعَد القابلة، ومَزْجرَ الكلبِ، بمعنى المكان الذي يقعد فيه،

---

١ انظر ديوان الهذليين ٦/١، والكتاب ٤١٣/١، ومقاييس اللغة ٣٥٢/١ والمفضليات /٢٤٢، والاقتضاب ٣٧٩/٣، وابن يعيش ٤١/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٨٣/٢، وبلا نسبة في مجمل اللغة /١٥٠، والمخصص ١١٩/٧.

العيوق: كوكب، الضرباء: جمع ضريب، وهم القوم يضربون بالقداح.

ورائبهم: رجل يقعد فوق الضَّاربين ينظر مايعملون. النَّجم: الثريا.

لا يتتلع: لا يتقدم ولا يرتفع.

٢ المتعلق به منِّي الواقع خبرًا عن هو، ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومنـاط، والمعنى: هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء، وفي البعد مناط الثريا من الدبران، وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر. انظر التصريح ٣٤٢/١، والأشموني ١٣٠/١.

٣ انظر الكتاب ٤١٤/١، والمساعد ٥٢٣/١.

٤ انظر الكتاب ٤١٤/١، والهمع ١٥٥/٣.

٥ انظر الكتاب ٤١٥/١ ــ ٤١٦، وانظر الارتشاف ١٤٣٩/٣.

ويزجر، ولو أعمل في المقعدِ: قَعَدَ، وفي المزجرِ: زَجَرَ، وفي المناطِ: نَاطَ، لم يكن شاذًّا؛ لاتحاد المادة، ويصير المعنى: هو مستقر منِّي قعد مقعدَ القابلةِ، وزَجَرَ مَزْجرَ الكلبِ، وناط مناطَ الثريَّا.

وحكى سيبويه: " هو منِّي مَرْأىً ومَسْمَعًا " بالنَّصب.[1] وذهبَ الكسائي[2] إلى أنَّ انتصاب أسماء المكان السابقة على الظرفية مقيس والمعنى: " مقعَد القابلةِ أي من النُّفساء ". " ومقعدَ الإزار من المؤتزِر ، ومناطَ الثُّريَّا من الدَّبران ، ومزجرَ الكلبِ من الزَّاجر. فجميع ذلك يتعلق فيه "منِّي" الأولى بالظرف ، لوقوعه موقع الخبر ، أي: هو كائنٌ منِّي؛ فالجار والمجرور " مني " متضمن معنى الفعل الواقع موقع الخبر.

---

١ وانتصاب هذه كلها على أنَّها ظروف مختصة شُبِّهَتْ بالمبهم، وهو إخبارٌ عن المبتدأ.

٢ انظر رأيه في التصريح ٣٤٢/١، والأشموني ١٣٠/١، وابن عقيل ٥٨٣/١، والهمع ١٥٥/٣.

المسألة السابعة والعشرون: " نصب كلِّ مكان مختص مع " دخل " و " سكن ".

ومن الشَّاذ في باب المفعول [1] فيه ، نصب كلِّ مكان مختص مع " دخل " و " سكن " ، ونصب " الشام " مع " ذهب " على الظرفية شذوذًا فتقول: " دخلتُ البيت " و " سكنت الدَّارَ " ، و " ذهبتُ الشَّام "؛ لأن الأصل في حذف حرف الجرِّ ونصب الاسم المجرور في هذه الأمثلة ، إنَّما هو على السَّماع الوارد في السعة؛ لكثرة الاستعمال في الكلام المنثور ، وهو مقيس ، وغير مقيس: فيقاس حذف الحرف ونصب الاسم مع " دخل " فيقال: " دخلتُ الدَّارَ والمسجدَ والبلدَ " ، ويقاس عليه غير ذلك من الأمكنة.

وغير مقيس في " ذهب "؛ إذ الحذف مع " ذهبَ " خاص بالشَّام ، فإن ذكر غير الشام ، لم يحذف حرف الجرِّ اختيارًا ، فلا يقال: " ذهبتُ المسجدَ ، أو الدَّارَ "، بخلاف [2] " دخل ".

ومثل " ذهبت الشَّام ": " توجهتُ مكةَ " ، و " مُطرنا السَّهلَ والجبلَ "، و " ضُربَ فلانٌ الظهرَ والبطنَ " فيسمع ولا يُقاس عليه؛ لأنَّه لم يكثر.[3]

وللنحاة في نصب هذه الأسماء بعد حذف الحرف مذاهبٌ:

---

١ انظر ابن عقيل ٥٨٥/١.

٢ انظر هذه القضية في شرح التصريح ٣١٢/١ ــ ٣٣٩، وشرح الأشموني ٩٠/٢، وأوضح المسالك ١٥٩/١، والمساعد ٤٢٨/١، وحاشية الخضري ١٧٨/١، وشرح ابن النَّاظم /٩٦، وتخليص الشواهد /٥٠٣، ٥٠٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٣/٢، والهمع ١٥٢/٣، ١٥٣.

٣ انظر المساعد ٤٢٨/١، والأشموني ٩٠/٢.

الأول: أنَّ هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية ، كما انتصب الظرف المكاني المبهم ، إلاَّ أنَّ ذلك شاذٌّ لايُقاسُ عليه [1] ، وهو مذهب المحققين من النحاة ، والجمهور ، وصححه ابن الحاجب [2].

الثاني: مذهب سيبويه [3] ، والفارسي [4] ، وابن مالك [5] في النَّثر ، وابن عصفور [6] ، أن هذه الأسماء نصبت على الحذف و الايصال، أي على إسقاط حرف الجرِّ على الشذوذ [7]، ومنه يقول الشاعر:

لـــدُنْ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَـــهُ

كمـــا عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعلـــبُ [8]

الشاهد فيه قوله " عسل الطريق " حيث أوصل الفعل إلى " الطريق " بدون حرف جرٍّ توسعًا، وتشبيه المختص بالمبهم ، أي على الحذف والايصال، والتقدير: " في الطريق ".

---

١ انظر المساعد ٤٢٨/١، والأشموني ٩٠/٢.

٢ انظر شرح الرضي ١٣٦/٤، وشرح الأشموني ٩٠/٢.

٣ انظر الكتاب ٣٥/١.

٤ انظر الإيضاح العضدي ١٩٧/١، والتعليقة على كتاب سيبويه ٥٩، وما بعدها.

٥ انظر المساعد ٤٢٨/١.

٦ انظر شرح الجمل ٣٠٠/١ ــ ٣٠١، وانظر شرح التصريح ٣٣٩/١.

٧ انظر الكتاب ٣٦/١، والتعليقة على كتاب سيبويه ٦١/١.

٨ البيت لساعدة بن جؤيَّة في ديوان الهذليين ١٩٠/١، وانظر الكتاب ٣٦/١، وآمالي ابن الشجري ٤٢/١، ٢٤٨/٢، والإيضاح العضدي ٢٠٧/١، وشرح التصريح ٣١٢/١، والهمع ١٥٤/٣.

ومنه أيضًا قول الشاعر:

تمـــــرونَ الدِّيار ولمْ تَعُوجُـــوا

كَلاَمُكُـــمُ عليَّ إذًا حـــرامُ [1]

فالشاهد فيه قوله: " تمرون الدِّيار " حيث أوصل الفعل إلى الدِّيـــار دون حـــرف الجرِّ ، والتقدير: " على الديَّار ".

الثالث: وهو رأي ابن مالك [2] في النَّظم، الذي يجعل نصب هذه الأسماء علـــى التشبيه بالمفعول به [3]؛ لأنَّ اسم المكان المختص عنده: هو مـــا ضُـــمِّن معنى " في " باطِّراد، ولا يجوز حذف " في " معها، أمَّا نحو: " دخلـــت البيت "، و " سكنتُ الدَّارَ " و " ذهبتُ الشَّام "، فإنَّ " البيت "، و " الدَّارَ "، و " الشَّامَ " متضمّن معنى " في " لا باطِّراد، وعليه فهـــي منـــصوبة علـــى التشبيه بالمفعول به ، كنصب الاسم بعد الصفة المشبهة.

قـــال ابن عقيل [4]: وفيه نظر؛ لأنَّ نصب هذه الأسماء على التشـــبيه بالمفعول، يجعلها غير متضمنة معنى " في "؛ لأنَّ المفعول به لايتضمن معنـــى " فـــي "، وكذلك ما شبه به.

" انتهى بحمدِ الله وتوفيقه "

---

١ البيت لجرير في ديوانه /٣٨٦، والكامل ١/٣٤، والخزانة ٧/١٥٨ ــ ٩/١٢١، واللـــسان (مرر)، وبلا نسبة في ابن عقيل ١/٥٣٨.

٢ انظر ١/٥٧٩ حيث يقول:

الظروفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمِّنا

" في " باطِّرادٍ كهنا أمكثُ أزمنا

٣ انظر ابن عقيل ١/٥٨٠.

٤ انظر ابن عقيل ١/٥٨٠، وانظر المساعد ١/٤٨٩.

الخاتمـــة

بعد أن انتهى البحث، جاءت النتائج باختصار على النحَّو التالي:

أولاً: جاء قول ابن عقيل بالندرة في أربع مسائل، وافق في جميعهـا رأي ابـن مالك سواءً في النَّظم أو النّثر، أو فيهما معًا، وبعض النحُّاة، وإنْ خالفَ ذلك بقية النحُّاة الذين قالوا فيها بالقياس، أو الضَّرورة، أو القلة، أو المنع.

ثانيًا: جاء قوله بالشَّذوذ في سبع وعشرين مسألة جاءت نتائجها كالتالي:

١. انفرد برأيـه عن بقية النحاة في عدد من المـسائل الـواردة وهـي المسـائل رقم (١ + ٦ + ١٤ + ٢٤).

٢. وافق ابن مالك في بعضها الآخر، وذلك إمَّا في النَّظم أو في النثـر، أو فيهما معًا منها المسائل (٢ + ١٠ + ٢١).

٣. جاءت موافقة لجمهور النحاة في عدد من المسائل منها المسائل رقم (٧ + ٨ + ١٠ + ٢٦).

٤. يأتي رأيه في عدد من المسائل موافقًا لبعض النحاة، حتى وإن خـالف ذلك الجمهور، وابن مالك، منها على سبيل المثال المسائـل رقم (٣ + ٥ + ١١ + ١٥ + ١٦ + ٢٠ + ٢٢ + ٢٧).

٥. كان أحيانًا يذكر رأيه في الشاهد، دون التطرق للتأويلات الأخرى التي تخرجه عن الشذوذ؛ لأنه لو ذكرها، لأخرجت المسألة عن بابها، وهـو ما ورد في المسألة رقم (٩).

٦. كان رأيه يأتي موافقًا للمجمع عليه عند النحاة في عدد من المسائل منها المسائل رقم (١٧ + ١٨ + ١٩).

٧. كان في أغلب آرائه موافقًا للبصريين.

٨. كان يغفل عن ذكر تفصيل النحاة وتقسيماتهم لبعض المسائل التي تحتاج في توضيحها إلى ذلك التفصيل، وتلك التقسيمات، وهو ماورد في المسألة رقم (١٠).

وبالله التوفيق

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــة	السورة	الصفحة
﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾	البقرة	٦٠
﴿ ولا يحزنك قولهم ﴾	آل عمران	٧
﴿ وإن تَكُ حسنة يضاعفها ﴾	النساء	٥٠
﴿ لم يكن الله ليغفر لهم ﴾	النساء	٥٠
﴿ عسى الله أن يأتي بالفتح ﴾	المائدة	١٥
﴿ مافي بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ﴾	الأنعام	١٩
﴿ هنالك الولاية لله الحقّ ﴾	الكهف	١٦ــ ١٨
﴿ ولم أك بغيا ﴾	مريم	٥٠
﴿ إلاَّ أنَّهم ليأكلون الطعام ﴾	الفرقان	٥٧
﴿ فلما رآه مستقرًا عنده ﴾	النمل	٣٧
﴿ ولا تك في ضيق مما يمكرون ﴾	النمل	٥٠
﴿ ولآت حين مناص ﴾	ص	٥٢ ــ ٥٣
﴿ والسماوات مطويات بيمينه ﴾	الزمر	١٥ ــ ١٨
﴿ ليجزي قومًا بما كانوا يكسبون ﴾	الجائية	٦٥
﴿ استحوذ عليهم الشيطان ﴾	المجادلة	٦
﴿ لم نك من المصلين ﴾	المدثر	٥٠
﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾	الضحى	٦
﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾	البينة	٤٩

فهرس الحديث

الحديـــــــث	الصفحة
(إني ذاكر لك أمرًا)	٤٣
(إن يكنه فلن تسلط عليه)	٤٩
(لولا قومُك حديثو عهدٍ بكفر)	٤٢ ــ ٤٥

فهرس الشعر

القافيــة	الصفحة
قضاءها	١
بقاءِ	٥٥
الثعلَبُ	٧١
قلبَه	٦٦
العرابِ	٤٧
غايتَاها	١٠
جنحوا	٤٤
مردَا	٢٣
مجيدَا	٤٦
لمجهودَا	٥٦
أحدَا	٦١
محمدِ	٩
معدِّ	٣٣
بأسعدِ	٣٥
بالمقاليد	٤١
المجدِ	٦٣
للعهدِ	٦٦
حذرُ	٤٥
سنمارُ	٦٣
تصفرُ	١٢
ناصرُ	٢٥ ــ ٢٨

القافيــة	الصفحة
ديَّارُ	٢٥
جارُ	٢٨
نصرَا	١٩
حذارِ	١٩
أباضِ	٥
يتتلعُ	٦٩
شعاعُهُ	٦٧
غاسفِ	٣
الأخوالا	٣٩
لسالا	٤٣
المعولُ	٣٨
بليلُ	٤٧
سؤلِ	٦٠
مالي	١١
والجدلِ	٣١
فالطللْ	٥١ ــ ٥٢
فعلُ	٦٣
صائما	١٢
مطعما	٦٣
حرامُ	٧١
ضيغمِ	٥١ ــ ٥٢

القافيــة	الصفحة
التمائم	٥١ ــ ٥٢
أتعلثمِ	٤٥
ظلمْ	٨
تلانا	٢
كائنُ	٣٦
آخرينِ	٢٠ ــ ٢٢
الأربعينِ	٢٠ ــ ٢٢
عرينِ	٢٢

القافيــة	الصفحة
أبيينَّ	٢٤
التَّبينِ	٢٤
ليسنى	٢٨
مني	٢٩
سعهْ	٣٤
شهربهْ	٥٧
الرقبهْ	٥٧
هدى	٦٥

فهرس أنصاف الأبيات

أنصاف الأبيات	الصفحة
إليك حتى بلغت إيَّاك	٢٧
كبعض مَنْ مَرَّ من الشذاذ	٤
يتركن شذَّان الحصى جوافلا	٤
من لدُ شولاً إلى إتلائها	٤٨

فهرس الأعلام

ـ الأخفش: ١٥، ١٦ ١٧، ١٨، ١٩، ٣٨، ٤٤، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٤،٦٥.

ـ الأخفش الأصغر: علي بن سليمان: ٢٢.

ـ الأزهري: خالد: ٥٨.

ـ أسماء بنت أبي بكر: ٤٤.

ـ الأشموني: علي بن محمد: ٢، ٩، ١١، ٢١، ٥٠، ٥٢.

ـ الأصمعي: أبو سعيد عبدالملك بن قريب: ٤.

ـ ابن الأعرابي: ابو عبدالله محمد: ٣٥.

ـ الأعلم الشنتمري: يوسف بن سليمان: ٢٢، ٢٣.

ـ ابن الأنباري: محمد بن القاسم: ٢٦، ٦١.

ـ ابن برهان: عبدالواحد بن علي: ١٦، ١٨.

ـ البصريون: ١٤، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٣١، ٣٧، ٦٠، ٦٤.

ـ ثعلب: احمد بن يحيى: ١٤.

ـ الجرجاني: عبدالقاهر: ٣١.

ـ جرير: بن عطية الخطفي: ٢.

ـ الجزولي: أبو موسى: ٣٠.

ـ أبو جعفر: القارىء: ٦٥.

ـ الجمهور: ٣، ١٤، ٢٥، ٢٨، ٢٩، ٣٣، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٨، ٥٣، ٦٢، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧١.

ـ ابن جني: ابو الفتح عثمان: ٣، ٥، ٦، ١٥، ٢٤، ٦٢.

ـ ابن الحاجب: عثمان بن عمر: ١٦، ٣٠، ٧١.

ـ ابو حيان: الأندلسي: ١٦، ٣٣، ٣٥، ٣٨.

ـ ابن الخباز: أبو عبدالله أحمد: ٦٥.

ـ خداش بن زهير: ٤٦.

ـ الخضري: محمد الدمياطي الشافعي:١٢، ٢٥، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٤٣.

ـ أبو ذؤيب الهذلي: ٦٨.

ـ ذو الأصبع العدواني: ٢٤.

ـ ابن أبي ربيع: أبو الحسن عبدالله: ٩، ١٢، ٣١، ٤٥، ٥٩.

ـ الرسول صلى الله عليه وسلم: ٤٢، ٤٥.

ـ الرضي: ١١، ٢٥.

ـ الرماني: أبو الحسين علي: ٤٢.

ـ الزبير بن العوام: ٤٤.

ـ الزجاج: ابو اسحاق: ٥٦، ٥٩.

ـ الزمخشري: محمد بن عمر: ٣١، ٣٥، ٥٩.

ـ أبو زيد الأنصاري: ٩.

ـ ابن السرّاج: أبوبكر محمد: ٤، ٥، ٣١، ٥٩.

ـ سعيد بن جبير: ٥٧.

ـ سيبويه: ١٦، ١١، ١٣، ١٤، ٢٨، ٣٥، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦٩، ٧١.

ـ السيوطي: جلال الدين: ١٢، ١٦، ٣٠، ٤٦، ٥٩.

ـ السيرافي: أبو سعيد الحسن: ٥٠.

ـ ابن الشجري: هبة الله بن علي: ٤٢.

ـ الشلوبين: أبو علي: ٤٢.

ـ الشنقيطي: أحمد بن الأمين: ٣٤.

ـ الصبَّان: محمد بن علي: ٢.

ـ الصفَّار: قاسم بن علي بن محمد: ٦٢.

ـ ابن طاهر: أبوبكر محمد بن أحمد: ١٦.

ـ ابن الطراوة: سليمان بن محمد: ٤٥.

ـ الطوَّال: محمد بن أحمد بن عبدالله: ٦٢.

ـ العرب: ٤، ٥، ٦، ١٣، ١٤، ٢٣، ٢٨، ٤٤، ٥٩.

ـ ابن عصفور: أبو الحسن علي: ٣٠، ٤٦، ٧١.

ـ ابن عقيل: بهاء الدين عبدالله: ٨، ٩، ١٢، ١٣، ١٥، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٨، ٦١، ٦٤، ٦٦، ٦٨، ٧٢.

ـ العكبري: أبو البقاء عبدالله بن الحسين: ٤٨.

ـ أم عقيل بن أبي طالب: ٤٧.

ـ الفارسي: أبو علي الحسن: ٧١.

ـ الفراء: ٩، ١١، ١٤، ١٧، ١٨، ١٩، ٤٨، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦١.

ـ الفرزدق: ٢٤.

ـ الكسائي: علي بن حمزة بن عبدالله: ٥٦، ٥٨، ٦١، ٧٠.

ـ الكوفيون: ٥، ١٧، ١٨، ٢٠، ٣٢، ٥١، ٥٦، ٦٠، ٦٥.

ـ ابن كيسان: محمد بن أحمد بن إبراهيم: ٥٦.

ـ ابن مالك: ٩، ١١، ١٣، ١٥، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٨، ٤٢، ٥٢، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٧، ٧١، ٧٢.

ـ المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد: ٢٣، ٢٦، ٣٠، ٥٦.

ـ المرادي: ابن أم قاسم: ١٣، ٣٣.

ـ المعري: ٤٣، ٤٤.

ـ ابن معط: أبو زكريا يحي: ١١، ١٣.

ـ المكودي: أبو زيد عبدالرحمن بن علي: ٩، ١٢، ١٨، ٣٣ ز

ـ ابن الناظم: ١١.

ـ أبو هريرة: ٤٣.

ـ ابن هشام: ٩، ١١، ٣٦، ٤٧، ٥٢، ٥٨.

ـ ابن يعيش: أبو البقاء بن علي: ١١، ١٣، ٣٠، ٣٧.

ـ يونس: ابن حبيب الضبي: ٥١، ٥٢.

فهرس المراجع والمصادر

١. أخبار النحويين البصريين للسيرافي ــ تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ــ القاهرة ــ ١٩٨٥م ــ ١٤٠٥هـ.

٢. الأزهية للهروي ــ تحقيق عبدالمعين الملوحي ــ دمشق ــ ١٣٩١هـ ــ ١٩٧١م.

٣. أساس البلاغة للزمخشري ــ القاهرة ــ ١٣٤١هـ ــ ١٩٢٢م.

٤. أسرار العربية لابن الأنباري ــ تحقيق محمد بهجت البيطار ــ دمشق ١٣٧٧هـ ــ ١٩٥٧م.

٥. الأشباه والنظائر للسيوطي ــ راجعه وقدم له الدكتور فايز ترحيني ــ القاهرة ــ ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.

٦. اشتقاق الأسماء للأصمعي ــ تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب والدكتور صلاح الدين الهادي ــ القاهرة ١٩٨٠م ــ ١٤٠٠هـ.

٧. الاشتقاق لابن دريد ــ تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ــ القاهرة ١٩٨٥م.

٨. إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي ــ تحقيق الدكتور حمزة عبدالله النشرتي ــ الرياض ــ ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.

٩. إصلاح المنطق لابن السكيت ــ تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ــ القاهرة ١٩٤٩م.

١٠. الاصول في النحو لابن السراج ــ تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلى ــ الأردن ــ ١٩٨٥م ــ ١٤٠٥هـ.

١١. الأضداد للأصمعي والسجستاني وابن السكيت. نشر هفنر – بيروت – ١٩١٢م.

١٢. إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه – القاهرة – بدون تاريخ.

١٣. إعراب القرآن للنحاس – تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد – القاهرة ١٩٨٥م – ١٤٠٥م.

١٤. الإفصاح للفارقي – تحقيق سعيد الأفغاني – ١٩٧٤م – ١٣٩٤هـ.

١٥. الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي – قدم له وضبطه الدكتور أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم – ١٩٨٨م.

١٦. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسي – تحقيق الدكتور مصطفى السقا والدكتور حامد عبدالمجيد – القاهرة – ١٩٨١م.

١٧. أمالي الزجاجي – تحقيق وشرح عبدالسلام هارون – بيروت ١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ.

١٨. الأمالي الشجرية – بيروت – بدون تاريخ.

١٩. الأمالي النحوية لابن الحاجب – تحقيق هادي حسن حمودي – بيروت – ١٩٨٥م.

٢٠. الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام – تحقيق د. عبدالمجيد قطامش – دمشق – ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٢١. إملاء ما من به الرحمن للعكبري – بيروت – ١٩٧٩م – ١٣٩٩هـ.

٢٢. الإنصاف للأنباري ــ ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ــ تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ــ القاهرة ــ بدون تاريخ.

٢٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ــ ومعه كتاب عدة السالك لمحمد محيى الدين عبدالحميد ــ بيروت ــ بدون تاريخ.

٢٤. الإيضاح العضدي للفارسي ــ تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ــ القاهرة ١٣٧٩هـ ــ ١٩٦٩م.

٢٥. الإيضاح في علل النحو للزجاجي ــ تحقيق د. مازن المبارك ــ بيروت ١٩٧٩م ــ ١٣٩٩هـ.

٢٦. البسيط لابن أبي الربيع ــ تحقيق د.عياد بن عيد ــ بيروت ــ ١٩٨٦م.

٢٧. البغداديات للفارسي ــ دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي ــ بغداد ــ ١٩٨٣م.

٢٨. بغية الوعاة للسيوطي ــ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ــ بيروت ــ بدون تاريخ.

٢٩. البيان والتبين للجاحظ ــ تحقيق عبدالسلام هارون ــ القاهرة ١٣٨٠هـ ــ ١٩٦٠م.

٣٠. البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ــ تحقيق د. طه عبدالحميد طه ــ القاهرة ــ ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م.

٣١. تاج العروس للزبيدي ــ دار ليبيا للنشر ــ بنغازي ــ بدون تاريخ.

٣٢. تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ــ شرحه ونشره السيد احمد صقر ــ القاهرة ــ ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م.

٣٣. التبصرة والتذكرة للصيمري ـ تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى ـ ١٩٨٢م.

٣٤. التبيان في إعراب القرآن للعكبري ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ القاهرة ـ ١٩٧٦م.

٣٥. تذكرة النحاة لأبي حيان ـ تحقيق د. عفيف عبدالرحمن ـ بيروت ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٦. تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ـ القاهرة ـ ١٩٨٣هـ ـ ١٤٠٣هـ.

٣٧. التكملة للفارسي ـ تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ـ الرياض ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٣٨. التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ـ تحقيق أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب ـ بغداد ـ ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.

٣٩. التهذيب للأزهري ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ـ بدون تاريخ.

٤٠. توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ـ تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان ـ القاهرة ـ ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٤١. التوطئة لأبي علي الشلوبين ـ تحقيق د. يوسف أحمد المطوع ـ الكويت ـ ١٩٨١م ـ ١٤٠١هـ.

٤٢. الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي ـ تحقيق د. فخر الدين قباوة ـ بيروت ـ ١٩٨٧م ـ ١٤٠٧هـ.

٤٣. الجمل في النحو للزجاجي ــ تحقيق د. علي توفيق الحمد ــ ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.

٤٤. جمهرة الأمثال للعسكري ــ ضبطه د. أحمد عبد السلام ــ بيروت ١٩٨٨م ــ ١٤٠٨هـ.

٤٥. جمهرة اللغة لابن دريد ــ تحقيق د. رمزي منير البعلبكي ــ بيروت ــ ١٩٨٧م.

٤٦. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ــ تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل ــ ١٩٨٣م.

٤٧. حاشية الخضري علي ابن عقيل ــ القاهرة ــ بدون تاريخ.

٤٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى ــ القاهرة ــ بدون تاريخ.

٤٩. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ــ تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ــ ١٩٩٠م ــ ١٤١٠هـ.

٥٠. الحجة في علل القراءات السبع للفارسي ــ الجزء الأول ــ تحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي ــ القاهرة ــ ١٩٨٣م ــ ١٤٠٣هـ.

٥١. أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ــ دراسة للدكتور محمد إبراهيم البنا ــ القاهرة ــ ١٩٨٠م ــ ١٤٠٠هـ.

٥٢. الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ــ تحقيق د. مصطفى إمام ــ القاهرة ــ ١٩٧٩م.

٥٣. الحماسة البصرية ـ تصحيح وتعليق د. مختار الدين أحمد إمام ـ ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.

٥٤. خزانة الأدب للبغدادي ـ تحقيق وشرح عبد السلام هارون ـ القاهرة ١٩٨٩م ـ ١٤٠٩هـ.

٥٥. الخصائص لابن جنى ـ تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ـ القاهرة ـ بدون تاريخ.

٥٦. الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ـ القاهرة ـ ١٣٢٨هـ.

٥٧. دلائل الإعجاز للجرجاني ـ تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي ـ القاهرة ـ ١٩٧٧م ـ ١٣٩٧هـ.

٥٨. ديوان أبي الأسود الدؤلي ـ تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ـ بغداد ـ ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

٥٩. ديوان حسان بن ثابت. تحقيق د. سيد حنفي حسنين ـ القاهرة - ١٩٨٣م.

٦٠. ديوان رؤبة ـ عنى بتصحيحه وليم بن الورد ـ بغداد ـ ١٩٠٣م.

٦١. ديوان أبي زبيد الطائي ـ تحقيق نوري حمودي القيسي ـ بغداد ـ ١٩٦٧م.

٦٢. ديوان زيد الخيل ـ صنعه د. نوري حمودي القيسي ـ ١٩٦٨م.

٦٣. ديوان سُحَيم عبد بني الحسحاس ـ تحقيق عبد العزيز الميمني ـ القاهرة ـ ١٩٦٠م.

٦٤. ديوان قيس بن الخطيم ـ تحقيق د. ناصر الدين الأسد ـ بيروت ـ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٦٥. ديوان الكُمَيْت ــ جمع وتقديم د. داود سلوم ــ بغداد ــ ١٩٦٩م.

٦٦. ديوان النابغة الجعدى ــ نشر مارية نللينو ــ روما ــ ١٩٥٣م.

٦٧. ديوان الهذليين ــ القاهرة ــ ١٣٨٥هـ ــ ١٩٦٥م.

٦٨. رصف المباني للمالقي ــ تحقيق أحمد محمد الخراط ــ دمشق ــ ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م.

٦٩. السلعة في القراءات لابن مجاهد ــ تحقيق د. شوقي ضيف ــ القاهرة ــ ١٩٨٠م.

٧٠. سر صناعة الإعراب لابن جني ــ تحقيق د. حسن هنداوي ــ دمشق ــ ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.

٧١. سر الفصاحة للخفاجي ــ بيروت ــ ١٩٨٢م ــ ١٤٠٢هـ.

٧٢. سنن أبي داود ــ القاهرة ــ ١٩٨٣م ــ ١٤٠٣هـ.

٧٣. شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ــ القاهرة ــ ١٩٣٢م.

٧٤. شرح أبيات سيبويه للنحاس ــ تحقيق وتعليق د. وهبة متولي عمر سالمة ــ القاهرة ــ ١٩٨٥م ــ ١٤٠٥هـ.

٧٥. شرح أبيات المغني للبغدادي ــ تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق دمشق ــ ١٩٧٨م.

٧٦. شرح أشعار الهذليين للسكري ــ تحقيق عبدالستار أحمد فراج، ومراجعة محمود محمد شاكر ــ القاهرة ــ ١٩٦٥م.

٧٧. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ــ تحقيق د. عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد ــ بيروت ــ بدون تاريخ.

٧٨. شرح التسهيل لابن مالك ـ تحقيق د. عبدالرحمن السيد ومحمد بدوى المختون ـ القاهرة ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٧٩. شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ـ القاهرة ـ بدون تاريخ.

٨٠. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ـ تحقيق صاحب أبو جناح ـ العراق ـ ١٩٨٢م ـ ١٤٠٢م.

٨١. شرح الجمل لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق د. علي محسن عيسى ـ القاهرة ـ ١٩٨٥م.

٨٢. شرح الحماسة للمرزوقي ـ تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون ـ القاهرة ـ ١٩٥١م.

٨٣. شرح ديوان امرىء القيس للأعلم الشنتمرى ـ اعتنى بتصحيحه الشيخ ابن أبي شنب ـ الجزائر ـ ١٩٧٤م.

٨٤. شرح ديوان جرير ـ شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين ـ بيروت ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٨٥. شرح ديوان زهير للشيباني ـ القاهرة ـ ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

٨٦. شرح ديوان الفرزدق ـ عنى بجمعه عبدالله إسماعيل الصاوي ـ ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٦م.

٨٧. شرح شافية ابن الحاجب للرضى ـ تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبدالحميد ـ بيروت ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٨٨. شرح شذوذ الذهب لابن هشام. القاهرة ــ ١٩٦٥م ــ ١٣٨٥هـ.

٨٩. شرح شواهد الإيضاح لابن برى ــ تحقيق د. عيد مصطفى درويش ــ القاهرة ــ ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.

٩٠. شرح شواهد المغني للسيوطي ــ القاهرة ــ بدون تاريخ.

٩١. شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيى الدين عبدالحميد ــ القاهرة ــ ١٩٦٤م.

٩٢. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ــ تحقيق د. عبدالمنعم أحمد هريدي ــ القاهرة ــ ١٩٧٥م.

٩٣. شرح الفصيح لابن هشام اللخمى ــ تحقيق د. مهدي عبيد جاسم ــ ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٨م.

٩٤. شرح القصائد السبع لابن الأنباري ــ تحقيق عبدالسلام هارون ــ القاهرة ــ ١٩٦٣م.

٩٥. شرح الكافية للرضى ــ نشرة يوسف حسن عمر ــ ليبيا ــ بدون تاريخ.

٩٦. شرح الكافية الشافية لابن مالك ــ تحقيق د. عبدالمنعم أحمد هريدي ــ مكة المكرمة ــ بدون تاريخ.

٩٧. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ــ الجزء الأول ــ تحقيق د. رمضان عبدالتواب، ود. محمود فهمي حجازي ــ القاهرة ــ ١٩٨٦م.

٩٨. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ــ الجزء الثاني ــ تحقيق ــ د. رمضان عبدالتواب ــ القاهرة ــ ١٩٩٠م.

٩٩. شرح اللمحة البدرية لابن هشام ـ تحقيق د. صلاح راوي ـ القاهرة ١٩٨٤م.

١٠٠. شرح اللمع لابن بَرْهَان العكبرى ـ حققه د. فائز فارس ـ ١٩٨٤م ـ ١٤٠٥هـ.

١٠١. شرح المفصل لابن يعيش ـ بيروت ـ بدون تاريخ.

١٠٢. شرح المكودي على ألفية ابن مالك ـ ١٣٠١هـ.

١٠٣. الشعر والشعراء لابن قتيبة ـ بيروت ـ بدون تاريخ.

١٠٤. شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ـ تحقيق د. الشريف عبدالله علي الحسيني ـ مكة المكرمة ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٥. شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ـ القاهرة ـ بدون تاريخ.

١٠٦. الصاحبى لابن فارس ـ تحقيق السيد أحمد صقر ـ القاهرة ـ ١٩٧٧م.

١٠٧. الصحاح للجوهرى ـ تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ـ بيروت ـ ١٩٥٦م ـ ١٣٧٦هـ.

١٠٨. صحيح البخاري بحاشية السندى ـ القاهرة ـ ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م.

١٠٩. صحيح مسلم بشرح النووى ـ القاهرة ـ بدون تاريخ.

١١٠. ضرائر الشعر لابن عصفور ـ تحقيق السيد إبراهيم محمد ـ القاهرة ١٩٨٠م.

١١١. العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي ـ شرحه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبياري ـ القاهرة ـ ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٢م.

١١٢ــ عمدة الحافظ وعدة اللافظ ــ تحقيق عدنان عبد الرحمن الدورى ــ بغداد ١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٧م.

١١٣. العمدة لابن رشيق ــ القاهرة ــ ١٩٥٧م.

١١٤. الغريب المنصف لأبي عبيد القاسم بن سلام ــ تحقيق د. رمضان عبد التواب ــ الجزء الأول ــ القاهرة ــ ١٩٨٩م.

١١٥. الفاخر للمفضل بن سلمة ــ تحقيق عبد العليم الطحاوي ــ مراجعة محمد علي النجار ــ ١٣٨٠هـ ــ ١٩٦٠م.

١١٦.فتح البارى بشرح صحيح البخاري لابن حجر ــ خرجه محمد فؤاد عبد الباقي ــ بيروت ــ بدون تاريخ.

١١٧. الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري ــ القاهرة ــ ١٩٨٣م ــ ١٤٠٣هـ.

١١٨. الفصول الخمسون لابن معطى ــ تحقيق د. محمود محمد الطناحي ــ القاهرة ــ ١٩٧٧م.

١١٩. فصيح ثعلب ــ نشر وتعليق الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجى ــ القاهرة ــ ١٣٦٨هـ ــ ١٩٤٩م.

١٢٠. الكافية في النحو لابن الحاجب ــ بيروت ــ ١٩٨٥م ــ ١٤٠٥هـ.

١٢١. الكامل للمبرد ــ عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم ــ القاهرة ــ بدون تاريخ.

١٢٢. كتاب سيبويه ــ تحقيق عبد السلام هارون ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ ١٩٨٣م.

١٢٣. كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ـ تحقيق د. محمود محمد الطناحى ـ القاهرة ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٢٤. الكشاف للزمخشري ـ رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد ـ القاهرة ١٩٨٦م ـ ١٤٠٦هـ.

١٢٥. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكى بن أبي طالب ـ تحقيق د. محيى الدين رمضان ـ بيروت ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٢٦. لسان العرب لابن منظور ـ القاهرة ـ طبعه دار المعارف ـ بدون تاريخ.

١٢٧. اللمع في العربية لابن جنى ـ تحقيق د. حسين محمد محمد شرف ـ القاهرة ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١٢٨. مايجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ـ حققه وقدم له وصنع فهارسه د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي ـ القاهرة ـ ١٩٩٢م ـ ١٤١٢هـ.

١٢٩. مجاز القرآن لأبي عبيدة ـ تحقيق فؤاد سزكين ـ القاهرة ـ ١٩٥٤م.

١٣٠. مجالس ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ـ القاهرة ـ ١٩٨٧م.

١٣١. مجمع الأمثال للميدان ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ـ ١٩٧٩م.

١٣٢. المحتسب لابن جنى ـ تحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح شلبي ـ القاهرة ـ ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

١٣٣. المخصص لابن سيده ـ بيروت ـ بدون تاريخ.

١٣٤. المزهر في علوم اللغة للسيوطي ـ شرحه وضبطه وعنون موضوعاته محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوى ـ بيروت ـ ١٩٨٦م.

١٣٥. المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ـ تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد ـ القاهرة ـ ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٥م.

١٣٦. المسائل الحلبيات للفارسي ـ تحقيق د. حسن هنداوي ـ دمشق ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٣٧. المسائل العسكرية للفارسي ـ تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد ـ القاهرة ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.

١٣٨. المسائل العَضُدِيَّات ـ تحقيق الشيخ الراشد ـ دمشق ١٩٨٦م.

١٣٩. المسائل المنثورة للفارسي ـ تحقيق مصطفى الحيدري ـ دمشق.

١٤٠. المساعد في تسهيل الفوائد، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات ـ دار المدني ـ ١٩٨٤م ـ ١٤٠٥هـ.

١٤١. المستقصَى للزمخشري ـ القاهرة ـ ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.

١٤٢. مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبي طالب القيسي ـ تحقيق د. حاتم الضامن ـ بغداد ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٤٣. المطالع السعيدة للسيوطي ـ تحقيق د. طاهر سليمان حمودة ـ الإسكندرية ـ ١٩٨٣م.

١٤٤. معاني الحروف للرماني ـ تحقيق د. عبد الفتاح شلبي ـ القاهرة ـ بدون تاريخ.

١٤٥. معاني القرآن للأخفش ـ تحقيق د. هدى محمود قراعة ـ القاهرة ١٩٩٠م ـ ١٤١١هـ.

١٤٦. معاني القرآن وإعرابه للزجاج ـ تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٤٧. معاني القرآن للفراء ـ الجزء الثاني ـ تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٧٢م.

١٤٨. معاني القرآن للفراء ـ الجزء الثالث ـ تحقيق د. عبد الفتاح شلبي ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٧٢م.

١٤٩. معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ـ القاهرة ـ ١٩٧٢م ـ ١٣٩٢هـ.

١٥٠. معجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنا جميل حداد ـ الرياض ـ ١٩٨٤م ـ ١٤٠٤هـ.

١٥١. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ـ وضعه محمد فؤاد عبدالباقي ـ القاهرة ـ بدون تاريخ.

١٥٢. مغني اللبيب لابن هشام ـ حققه محمد محيى الدين عبدالحميد ـ القاهرة.

١٥٣. المفصل للزمخشري ـ بيروت ـ بدون تاريخ.

١٥٤. المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني ـ تحقيق د. كاظم بحر المرجان ـ بغداد ـ ١٩٨٢م.

١٥٥. المقتضب للمبرد ـ تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ـ القاهرة ـ ١٣٩٩هـ.

١٥٦. المقدمة الجزولية في النحو ــ شرح وتحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة ــ ١٩٨٨م.

١٥٧. المقرب لابن عصفور ــ تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، وعبد الله الجبورى ــ بغداد ــ ١٩٨٦.

١٥٨. الممتع في التصريف لابن عصفور ــ تحقيق د. فخر الدين قباوة ــ ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.

١٥٩. المنصف لابن جنى ــ تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى ــ وعبد الله أمين ــ ١٩٥٤م.

١٦٠. الموُجِز في النحو لابن السراج ــ تحقيق مصطفى الشويمي ــ بيروت ــ ١٩٦٥م.

١٦١. نتائج الفِكَر للسهيلي ــ تحقيق محمد إبراهيم ــ البنا ــ مكة المكرمة ــ ١٩٨٤م.

١٦٢. النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ــ أشرف على تصحيحه علي محمد الصباغ ــ القاهرة ــ بدون تاريخ.

١٦٣. النكت الحسان لأبي حيان ــ تحقيق د. عبدالحسين الفتلى ــ بيروت ــ ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.

١٦٤. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ــ تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحى ــ ١٣٨٢هـ ــ ١٩٦٣م.

١٦٥. النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ــ تحقيق ودراسة د. محمد عبد القادر أحمد ــ دار الشروق ــ ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م.

١٦٦. همع الهوامع للسيوطي ــ تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ــ ١٩٨٠م ــ ١٤٠٠هـ.

النسق الزمنى فى الخطاب القصصى

نماذج من القصة المصرية المعاصرة

الدكتور

عبد المنعم أبو زيد عبد المنعم

أستاذ الأدب العربي المساعد

دار العلوم / جامعة الفيوم